# جنى الخرفة في شرح الطرفة في علم النحو

للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي
(٧٤٤ هـ)

اعتنى بالمتن وشرحه
عبد الله بن صالح الفوزان

دار ابن الجوزي

# جنى الخرفة في شرح الطرفة

في علم النحو

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٦هـ
الفوزان، عبد الله بن صالح
جني الخرفة في شرح الطرفة في النحو لابن عبد الهادي./عبد الله بن صالح الفوزان - ط١. - الدمام، ١٤٤٦هـ.
٢٦٢ص، ١٧×٢٤سم
رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٣٨٦٨
ردمك: ٩٧٨ ـ ٦٠٣ ـ ٨٥٢١ ـ ٠١ ـ ٤



الطبعة الأولى
١٤٤٦ هجرية
٢٠٢٥ ميلادية

الباركود الدولي: 9786038521014



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

**المملكة العربية السعودية:**
**الدمام** - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
**الرياض** - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
**الأحساء** - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
**جدة** - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

**لبنان:**
**بيروت** - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

**مصر - القاهرة:**
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٨٣
٠١١١٢٤٥٨٤٤٤ - ٠١٢٨١٩١٤٠٠١

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

# جَنْيُ الخَرِيفَةِ

# فِي شَرْحِ الطُّرْفَةِ

## فِي عِلْمِ النَّحْوِ

لِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ ٱللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الهَادِي المَقْدِسِيِّ الحَنْبَلِيِّ

(٧٤٤ هـ)

اعْتَنَى بِالمَتْنِ وَشَرَحَهُ

عبد الله بن صالح الفوزان

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدِّمة الشارح

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**أما بعد..**

فهذا شرحٌ واضح العبارة، مع أمثلةٍ سهلةٍ مفهومةٍ، وضعته على المتن[١] المختصر: «الطرفة في النحو»[٢] لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (٧٤٤هـ)؛ قاصدًا بذلك خدمة لغة القرآن، وتيسير قواعد اللغة العربية وتقريبها للمبتدئين، حرَّرته بأسلوب سهل، يستفيد منه الطالب المبتدئ، ولا يَعْدَمُ منه فائدةً الطالبُ المنتهي، مقتصرًا فيه على إيضاح عبارة المؤلف ﷺ وما ينطوي تحتها من قواعد، مع العناية بالأمثلة، وإعراب ما يحتاج إلى إعراب.

ولم أذكر شيئًا يزيد على ما ذكره المؤلف ﷺ؛ لأنه متن مختصر، فينبغي أن يكون الشرح مناسبًا له، إلا ما رأيت اتصاله بالموضوع إيضاحًا أو إتمامًا، ولا سيما في المواضع التي اشتدَّ فيها الاختصار أو اقتصر

(١) متن الكتاب: الأصل الذي يشرح وتضاف إليه الحواشي، وهو لفظ مُولَّد. انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري ص(٤٢٠)، «المعجم الوسيط» ص(٨٥٣).

(٢) شُرح هذا المتن في إحدى الدورات العلمية التي كانت تقام في مسجد الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في المدينة النبوية، من يوم السبت ١٦/٨/١٤٣٥هـ، وكان الشرح مختصرًا جدًّا يلائم وقت الدورة وصفة الحضور.

فيها ابن عبد الهادي على الأمثلة دون قواعدها، ثم إنِّي لم أتعرَّض للمسائل الخلافية التي قد لا يستفيد منها الطالب المبتدئ، إلا ما دعا إليه المقام، ولم أُثقل الكتاب بالحواشي؛ حرصًا على الاختصار، إلا ما له أهمية، واللهَ أسأل العون والسّداد.

❁ ❁ ❁

# دراسة الكتاب

متن «الطرفة» كغيره من المتون العلمية المختصرة التي يحرص فيها مؤلِّفوها على إيراد أهم المسائل في العلم الذي يُكتب فيه وتَرْكِ ما عداها، والمتون تمتاز - مع اختصارها - بأنها أقرب للفهم والضبط، وأبعد عن المَلَل والسَّأم الذي يكون في بعض المطوَّلات؛ لقصرها وسرعة الانتهاء منها.

**ويُلمح من منهج ابن عبد الهادي في هذا المتن أمور منها:**

١ - لم يفتتح كتابه بالحَمْدلة، ولم يضع مقدِّمة تذكر اسم الكتاب، وتبيِّن هدفه ومنهجه، شأنه في ذلك شأن المؤلِّفين في المتون المختصرة، مثل ابن آجُرُّوم (٧٢٣هـ) في «الآجُرُّومية»، وأبي حيان (٧٤٥هـ) في «الشذرة الذهبية»، وغيرهما.

٢ - أتى ابن عبد الهادي على غالب الأبواب النَّحْوية، وأغفل القليل منها، كـ«**الاشتغال**»، و«**التنازع**»، وأضاف بعض أبواب الصَّرف، كـ«**جمع التكسير**»، و«**النَّسَب**»، و«**التصغير**»، وأضاف باب «**الاستفهام**»، فجَمَع هذا المتن أصول النحو، وشيئًا يسيرًا من الصَّرف في ورقات معدودة، تدل على براعة ابن عبد الهادي وإلمامه بالمباحث النحوية، واطِّلاعه على كتب المتقدِّمين، ولا عجب في ذلك؛ فقد قال عنه الصَّفدي: «...قد أتقن العربية، وغاصَ لُجَّتَهَا على فوائدها ونُكتها الأدبية».

٣ ـ لا يذكر ابن عبد الهادي التعريف غالبًا، وإنما يكتفي بإيراد القواعد النحوية مع أمثلتها، وقد يترك الأمثلة أحيانًا، وقد يقتصر على الأمثلة دون قواعدها.

٤ ـ متن «الطُّرفة» خالٍ من الشواهد الشعرية، والتعليلات النحوية، والاحترازات، وكذا المسائل الخلافية إلا في موضع واحد أشار فيه إلى القول المختار.

٥ ـ استفاد ابن عبد الهادي من المتقدِّمين، كالزجَّاجي (٣٤٠هـ)، وابن جِنِّي (٣٩٢هـ)، وأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، وغيرهم، حتى إنَّه أخذ عنهم تسمية بعض الأبواب، وصياغة بعض القواعد.

ولا شك في نسبة هذا المتن لابن عبد الهادي، فقد جاء ذلك في خطِّ الناسخ في أول المخطوط، ومثل هذا يُضم ـ دائمًا ـ إلى أدلة أخرى في إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، كما جاء ذكره في بعض المصادر التي تُعنى بذكر العلوم وأسماء الكتب ومؤلِّفيها، فقد جاء ذكره في «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١١١١)، وفي «هدية العارفين» لإسماعيل باشا (٢/ ١٥١)، كما وردت نسبته لابن عبد الهادي ـ أيضًا ـ في تراجم من قرأه أو شرحه أو نَظَمه[1] من علماء الحنابلة، وقد رواه العلَّامة الرُّوداني (١٠٩٤هـ) بسنده إلى المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «صلة الخلف بموصول السَّلف» ص(٢٩٢).

**وليس لهذا المتن ـ فيما أعلم ـ سوى نسخة خطية واحدة، وهذه معلومات عنها:**

١ ـ **الناسخ**: محمد بن أحمد بن محمد الحمصي الحنبلي، وتمَّ نسخها في المدرسة الضيائية.

---

(١) انظر: «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» ص(١٩، ٣٠، ١٤٧).

٢ ـ **تاريخ النسخ**: جُمادى الآخرة من شهور سنة (٨٥٣هـ).

٣ ـ **الخط**: **نسخ**، مشكول في مواضع، وقد وقع في رسم بعض الكلمات أو في الضبط بالشكل شيءٌ من الأخطاء، وبعضها مفسد للفظ المراد، فصوَّبتها، وبيَّنت في الشرح ما يحتاج إلى بيان مما له أهمية، ويظهر أنها نسخة لم تُقرأ أو تُقابل بغيرها، ولا يظهر عليها تصحيحات أو حواشٍ تُشعر بالمقابلة والعناية بها.

٤ ـ **لون الحبر**: أسود، **وعدد الأوراق**: من ١٢٩ إلى ١٣٧، **وعدد الأسطر**: ١٧، القياس: ١٨ × ١٣.

٥ ـ المخطوطة بها نظام التعقيبة، وهي ضمن مجموع مفكَّك الأوراق، وبخطوط مختلفة، وفيه أربع رسائل، وهي آخرها، **ورقم الحفظ**: (٣٢٥ مجاميع) (١٠٦٥٩).

ينظر: «فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية» (٤/ ٢٠٥)، و«فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف» (٢٨/ ٥٤ ـ ٥٥).

**والعناية بالمتن تحقَّقت ـ بعون الله تعالى ـ فيما يلي:**

١ ـ طباعته ثم ضبط النَّص بالشكل الكامل، مع العناية بعلامات الترقيم؛ لتسهل قراءته مع السَّلامة من الخطأ، وذلك بمعونة أحد الإخوة ـ جزاه الله خيرًا ـ، ثم تمَّت مراجعته وإثباته في مقدمة هذا الشرح، وتحقيقُ النص ـ مع الضبط بالشكل ـ عَمَلٌ شاق ودقيق، قد لا يسلم من خلل، مهما اجتهد كاتبه.

٢ ـ تقسيم الباب إلى فِقْراتٍ، بحيث تتضح بداية الفقرة ونهايتها.

٣ ـ بيَّنتُ في الحاشية ما وقع فيه الناسخ من الخطأ في رسم بعض الكلمات، ولم أذكره في الشرح، إلا ما له أهمية.

٤ ـ ترجمت للمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بترجمة موجزة.

**ومتن «الطُّرفة» طُبع مرتين ـ حسب ما اطلعت عليه ـ:**

**الأولى**: ضمن «مجموع رسائل الحافظ ابن عبد الهادي» جمعها في مجلد أبو عبد الله حسين بن عكاشة من صفحة (٢٩١ ـ ٣٠٨).

**الثانية**: بعناية محمد بن فلاح المطيري، وقد بذل فيها جهدًا، أثابه الله تعالى.

هذا، وقد سمَّيت شرحي عليها: **«جَنْيُ الخُرْفَةِ في شَرْحِ الطُّرْفَة»**(١).

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا الشرح وبأصله، وأن يجعل عملي صالحًا، ولوجهه خالصًا؛ إنه سميع قريب مُجيب.

كتبه

**عبد الله بن صالح الفوزان**

**عصر يوم الخميس ١٦/ ١٠/ ١٤٤٥هـ**

**Alfuzan.net@gmail.com**

---

(١) الجَنْيُ: مصدر جَنَى الثمرة يجنيها: تناولها من شجرتها، والجَنَى مثل الحصى: ما يُجنى من الشجر ما دام غضًّا.

والخُرْفَةُ: بضم الخاء المعجمة، ما يجنى من الثمار والفواكه، وقد وردت هذه اللفظة في حديث رواه مسلم (٢٥٦٨)، (٤٠، ٤١، ٤٢).

والطُّرْفَةُ بالضم، المال المستحدث، وما يُستطرف ويُستملح، والجمع: طُرف، مثل: غُرفة وغُرف. انظر: «المصباح المنير» ص(١١٢، ٣٧١)، «تاج العروس» (٢٣/ ١٩١)، (٢٤/ ٧٦)، (٣٧/ ٣٧٥).

# ترجمة موجزة للحافظ ابن عبد الهادي(١)

## نسبه وولادته:

هو الإمام الحافظ المحدِّث الفقيه، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة بن مقدام المقدسي، الجَمَّاعِيلي الأصل، ثم الصالحي، الحنبلي.

وُلد في رجب سنة (٧٠٥هـ) على أرجح الأقوال في الصَّالحية بدمشق في أسرةٍ عريقة، وهي أسرة المقادسة التي عُرفت بالعلم والصَّلاح.

## سيرته:

نشأ ابن عبد الهادي نشأة علمية صالحة؛ لأنه ينتسب إلى أسرة عريقة، عُرفت بالعلم والصَّلاح والديانة، وكان أبوه حريصًا على تعليمه

---

(١) ترجم لابن عبد الهادي كثيرون، منهم:
١ ـ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٥٨).
٢ ـ صلاح الدين الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).
٣ ـ شمس الدين الحسيني في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص(٤٩ ـ ٥٠).
٤ ـ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).
٥ ـ الحافظ ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١١٥ ـ ١٢٣).
٦ ـ ابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).
٧ ـ الدكتور عامر حسن صبري في تحقيقه لكتاب ابن عبد الهادي «تنقيح التحقيق» (١/ ١١ ـ ١٠٦).

منذ صغره، فدفعه إلى كبار محدِّثي عصره، وأوَّلهم زينب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم المقدسية التي تفرَّدت بأعلى الأسانيد عن سبط السِّلفي، وسمع ـ أيضًا ـ من الشيخ المسند أبي بكر أحمد بن عبد الدائم (٧١٨هـ)، والشيخ عيسى بن عبد الرحمن المطعِّم (٧١٩هـ)، والشيخ يحيى بن محمد بن سعد (٧٢١هـ)، والشيخ محمد بن أحمد بن الزرَّاد (٧٢٦هـ) وغيرهم، كما أخذ عن الشيخ سليمان بن حمزة (٧١٥هـ) من كبار فقهاء الحنابلة في وقته، وعن شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، والحافظ أبي الحجَّاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، وغير هؤلاء من محدِّثين وفقهاء، كما استفاد من والده أحمد بن عبد الهادي (٧٥٢هـ)، فقد كان مقرئًا موصوفًا بالزهد والعقل.

وقد كان لابن عبد الهادي عناية فائقة بالحديث عمومًا، وأحاديث الأحكام خصوصًا، وقد برع في معرفة العلل والإسناد حتى كان شيخه المزي يُقِرُّ له بذلك، وتفقه في مذهب الحنابلة وأفتى، وقرأ الأصلين، ودرس العربية وبرع فيها، ومَنْ قرأ كتابه: «الصَّارم المنكي في الرد على السبكي»، و«تنقيح التحقيق» عرف سعة اطلاعه، وغزارة علمه، ومعرفته بعلم العلل الذي هو من أدق علوم الحديث.

## تصدُّره للتدريس:

لما اكتملت آلة العلم وفهمه لدى ابن عبد الهادي تصدّر للتدريس في أكبر مدارس عصره؛ كالمدرسة العُمرية، والضيائية، والصالحية، والغياثية، والصدرية، والمصادر التي بأيدينا لا تُسعفنا في تحديد السنة التي ابتدأ فيها بالتدريس، إلا المدرسة العمرية التي درّس فيها سنة (٧٤١هـ)، فقد قال ابن كثير: «وفي يوم الأربعاء الحادي والعشرين ـ يعني من شهر جُمادى الأولى من سنة إحدى وأربعين وسبعمائة ـ دَرَّسَ بمدرسة

الشيخ أبي عمر بسفح قاسيون: الشيخُ الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، في التدريس البَكْتَمُري، عوضًا عن القاضي برهان الدين الزرعي، وحضر عنده المقادسة وكبار الحنابلة، ولم يتمكَّن أهل المدينة من الحضور؛ لكثرة المطر والوحل يومئذ»[١].

## تلاميذه:

لم تذكر الكتب التي ترجمت لابن عبد الهادي شيئًا عن تلاميذه، لكن من تولَّى مشيخة الحديث في خمس مدارس ـ كما تقدم ـ لا بدَّ له من تلاميذ، وقد قال الحسيني: «وسمع منه طائفة»[٢]، وقال: «ودَرَّسَ بالمدرسة الصدرية، وولي مشيخة الضيائية والصبابية... تخرج به خلق، وروى الذهبي عن المزي عن السروجي عنه»[٣].

وقال ابن رجب: «سمع منه غير واحد»[٤]، وقد جاء في تراجم عدد من العلماء أنهم أخذوا عن الحافظ ابن عبد الهادي جمعها بعض الباحثين[٥].

## ثناء العلماء عليه:

تتابع ثناء العلماء على الحافظ ابن عبد الهادي، فأثنى عليه مشايخه وأقرانه ومَن في طبقة تلاميذه، فضلًا عمَّن أتى بعدهم، ولا ريب أنَّ هذا الثناء من أعظم الدلائل على علوّ شأنه، وعظيم مكانته، لا سيما ما كان من شيوخ ابن عبد الهادي أمثال الذهبي، والمزي، أو من أقرانه، كابن كثير.

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٢٢).
(٢) «ذيل تذكرة الحفاظ» ص(٥٠).
(٣) «ذيل العبر» ص(١٣٢).
(٤) «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ١٢٣).
(٥) انظر: مقدمة كتاب «التنقيح» للشيخ عامر حسن صبري (١/ ٧٧ ـ ٨٤).

قال الحافظ المزي: «ما التقيت به إلا واستفدت منه»[١]، وقال الحافظ الذهبي: «الفقيه البارع، المقرئ المجِّود، المحدِّث الحافظ، النحوي الحاذق، صاحب الفنون»[٢].

وقال صلاح الدين الصَّفدي: «لو عُمِّرَ لكان يكون من أفراد الزمان، رأيته يواقف الشيخ جمال الدين المزي، ويرد عليه في الرجال، واجتمعت به غير مرة، وكنت أسأله أسئلة أدبية وأسئلة نَحْوية فأجده كأنه كان البارحة يراجعها؛ لاستحضاره ما يتعلق بذلك، وكان صافي الذهن، جيد البحث، صحيح النظر»[٣].

## مذهبه وعقيدته:

نشأ ابن عبد الهادي في أسرة علمية على مذهب الحنابلة، فكان أحد المتمسِّكين بمذهبه، فأقبل على كتب المذهب، ولازم عددًا من علمائه، ودافع عنه، وناقش معارضيه، وقد لازم ابنُ عبد الهادي شيخَ الإسلام ابن تيمية مدَّة، وأخذ عن ابن قيم الجوزية، وكان له عناية فائقة بمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية واختياراته، فصار لذلك أثر على معتقد ابن عبد الهادي ومنهجه في العقيدة، وقد وصفه صاحبه وزميله ابن كثير ـ كما تقدم ـ بقوله: «صحيح الذهن، مستقيمًا على طريقة السلف الصالح واتباع الكتاب والسُّنَّة، مثابرًا على فعل الخيرات»، ومَنْ قرأ كتابه: «الصارم المنكي»، و«العقود الدرية»[٤] عرف ذلك، وعرف ـ أيضًا ـ سعة اطلاعه في علم السُّنَّة، وغزارة فضله، وتحقيقه في العلوم الشرعية[٥].

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٣٢). (٢) «المعجم المختص» (٢٥٤).

(٣) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦١)، وانظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٦٧)، وقوله: «رأيته يواقف...» هكذا في المطبوع.

(٤) انظر: «الصارم المنكي» ص(٣٠٣)، «العقود الدرية» ص(٢٠٨).

(٥) انظر: «أبجد العلوم» (٣/ ١٥٤).

## مؤلَّفاته:

يُعدُّ الحافظ ابن عبد الهادي من المكثرين من التأليف والمتفنِّنين فيه، حتى إن ابن عبد الهادي المعروف بـ«ابن المَبْرِدِ»، ذكر في «الجوهر المنضد»(١) في ترجمة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الهادي ـ وهو أخو صاحب الترجمة ـ أنّ له كتابًا في أسماء مصنفات أخيه محمد بن أحمد، وقال الحافظ ابن رجب: «صنَّف تصانيف كثيرة، بعضها كمُلت وبعضها لم يكمله، لهجوم المنيّة عليه في سن الأربعين»، ثم ذكر له نحو سبعين مصنفًا، وتعاليق كثيرة في الفقه وأصوله والحديث ومنتخبات كثيرة في فنون العلم(٢)، وهذه المصنَّفات لم يصلنا منها إلا القليل، وهذا بعض مما طُبع منها:

١ ـ المُحرَّر في أحاديث الأحكام.

٢ ـ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق.

٣ ـ الصارم المنكي في الرد على السبكي.

٤ ـ العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية.

٥ ـ شرح العلل.

٦ ـ حاشية على كتاب «الإلمام».

٧ ـ اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية.

٨ ـ الطُّرفة في النحو.

٩ ـ الكلام على حديث: **«أفرضكم زيد»**.

---

(١) ص(٥٥).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ١١٧)، وانظر: مقدمة «تنقيح التحقيق» (١/ ٩٥).

١٠ ـ جزء مختصر في الأحاديث الضعيفة التي يتداولها الفقهاء وغيرهم.

١١ ـ المراسيل.

١٢ ـ الكلام على أحاديث لبس الخفين للمُحْرِم.

١٣ ـ فضائل الشام.

١٤ ـ شرح قصيدة غرامي صحيح.

وهذه الكتب الثمانية الأخيرة مطبوعة في مجلد واحد بعنوان: «مجموع رسائل ابن عبد الهادي»، وبعضها طُبع مفردًا.

ثم تبعتها مجموعة ثانية بعنوان: «رِيُّ الفسائل في مجموع الرسائل» وعددها إحدى عشرة رسالة كاملة، يليها ثلاث قطع غير كاملة، اعتنى بنشرها: رائد بن يوسف الرومي.

**وفاته:**

مَرِض ابن عبد الهادي قريبًا من ثلاثة أشهر بقرحةٍ وحُمَّى سُلٍّ، ثم تفاقم أمره، وأفرط به إسهال، وتزايد ضعفه إلى أن توفي يوم الأربعاء عاشر جُمادى الأولى من سنة أربع وأربعين وسبعمائة قبل أذان العصر، ولم يبلغ الأربعين.

وصُلِّي عليه صبيحة يوم الخميس بالجامع المُظَفَّرِي، وقد حضر جنازته قضاة البلد وأعيان الناس من العلماء والأمراء والتجار والعامة، وتأسَّف عليه الناس وحَزِنوا لموته حزنًا شديدًا، رحمه الله تعالى.

۞ ۞ ۞

# مَتْنُ الطُّـــرْفَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ المُبَرِّزُ، العَالِمُ العَلَّامَةُ، الحُجَّةُ البَارِعُ الحَافِظُ، ذُو الفَهْمِ الثَّاقِبِ وَالفَوَائِدِ العَجَائِبِ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الهَادِي المَقْدِسِيُّ الحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

## بَابُ أَقْسَامِ الكَلَامِ

**الكَلِمَاتُ ثَلَاثٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.**

**فَالِاسْمُ**: مَا دَخَلَهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالتَّنْوِينُ، وَحَرْفُ الجَرِّ، نَحْوُ: (الرَّجُلِ)، وَ(زَيْدٍ)، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ».

**وَالفِعْلُ**: مَا دَخَلَهُ (قَدْ)، وَالسِّينُ، وَ(سَوْفَ)، وَحَرْفُ الجَزْمِ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ، وَنُونُ التَّوْكِيدِ.

**وَالحَرْفُ**: مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَالفِعْلِ، نَحْوُ: (هَلْ)، وَ(فِي)، وَ(لَمْ).

## بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِيِّ

**المُعْرَبُ ضَرْبَانِ: الِاسْمُ المُتَمَكِّنُ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ.**

**فَالِاسْمُ المُتَمَكِّنُ**: مَا لَمْ يُشْبِهِ الحَرْفَ، نَحْوُ: (رَجُلٍ).

**وَالفِعْلُ المُضَارِعُ**: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ: هَمْزَةٌ، أَوْ نُونٌ، أَوْ تَاءٌ، أَوْ يَاءٌ، نَحْوُ: (أَذْهَبُ)، وَ(نَذْهَبُ)، وَ(تَذْهَبُ)، وَ(يَذْهَبُ).

**وَالحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ**: إِمَّا عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: (مِنْ)، أَوْ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: (إِنَّ)، أَوْ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: (مُنْذُ)، أَوْ عَلَى الكَسْرِ، نَحْوُ: (جَيْرِ).

**وَالفِعْلُ المَاضِي**: مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: (ضَرَبَ).

**وَالأَمْرُ**: مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: (اضْرِبْ).

وَيُبْنَى الِاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الحَرْفَ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ، إِمَّا عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: (كَمْ)، أَوْ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: (كَيْفَ؟)، أَوْ عَلَى الكَسْرِ، نَحْوُ: (هَؤُلَاءِ)، أَوْ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: (حَيْثُ).

## بَابُ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ

**الأَسْمَاءُ المُعْرَبَةُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَنْوَاعٍ**:

**الأَوَّلُ: صَحِيحٌ مُنْصَرِفٌ**، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِالحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ: بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ، نَحْوُ: «هَذَا رَجُلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ».

**الثَّانِي: صَحِيحٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ**، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ وَلَا يُنَوَّنُ، نَحْوُ: «هَذَا أَحْمَدُ»، وَ«رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ».

**الثَّالِثُ: مُعْتَلٌّ مَنْقُوصٌ**، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، نَحْوُ: «هَذَا القَاضِي»، فَهَذَا يُسَكَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، وَيُفْتَحُ فِي النَّصْبِ، نَحْوُ: «هَذَا القَاضِي»، وَ«مَرَرْتُ بِالقَاضِي»، وَ«رَأَيْتُ القَاضِيَ».

**الرَّابِعُ: مُعْتَلٌّ مَقْصُورٌ**، وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ، كَـ(الْعَصَا)، وَهُوَ مُعْرَبٌ تَقْدِيرًا فِي الأَحْوَالِ كُلِّهَا.

**الخَامِسُ: الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ**، وَهِيَ: (أَخُوكَ)، وَ(أَبُوكَ)، وَ(حَمُوكَ)، وَ(هَنُوكَ)، وَ(فُوكَ)، وَ(ذُو مَالٍ)، وَهَذِهِ مُعْرَبَةٌ بِثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ: الوَاوِ رَفْعًا، وَالأَلِفِ نَصْبًا، وَاليَاءِ جَرًّا، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبِيكَ».

**السَّادِسُ: المُثَنَّى**، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَنُونُهُ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ: «هَذَانِ الرَّجُلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ».

**السَّابِعُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ**، وَرَفْعُهُ بِالوَاوِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، وَ«رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

**الثَّامِنُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ**، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِحَرَكَتَيْنِ، بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالكَسْرَةِ جَرًّا وَنَصْبًا، نَحْوُ: «جَاءَ الهِنْدَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ».

**فَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ**: فَحُكْمُهُ حُكْمُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: «جَاءَ رِجَالٌ».

## بَابُ الفَاعِلِ

**وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا**، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«ذَهَبَتْ هِنْدٌ»، وَ«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «طَلَعَ الشَّمْسُ».

## بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ ضُمَّ أَوَّلُ الفِعْلِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، وَفُتِحَ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، وَرُفِعَ بِهِ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ، نَحْوُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو»، وَ«أُعْطِيَ بَكْرٌ دِرْهَمًا».

## بَابُ المُبْتَدَأِ وَالخَبَرِ

**المُبْتَدَأُ**: هُوَ الِاسْمُ المُجَرَّدُ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ.

**وَالخَبَرُ**: هُوَ الحَدِيثُ عَنْهُ.

وَكِلَاهُمَا مَرْفُوعٌ، نَحْوُ: «عَمْرٌو قَائِمٌ».

وَقَدْ يُخْبَرُ عَنِ المُبْتَدَأِ بِجُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ.

وَلَا يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا لَمْ تُفِدْ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأِ، نَحْوُ: «قَائِمٌ زَيْدٌ».

## بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

**وَهِيَ**: (كَانَ)، وَ(صَارَ)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(بَاتَ)، وَ(ظَلَّ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(مَا زَالَ)، وَ(مَا انْفَكَّ)، وَ(مَا فَتِئَ)، وَ(مَا بَرِحَ)، وَ(مَا دَامَ)، وَ(لَيْسَ).

وَكُلُّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، كَقَوْلِكَ: «كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا»، وَ«مَا زَالَ بِشْرٌ صَادِقًا».

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

## بَابُ (مَا) النَّافِيَةِ

**وَهِيَ تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ**، نَحْوُ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، وَتَدْخُلُ البَاءُ عَلَى خَبَرِهَا، نَحْوُ: «مَا عَمْرٌو بِقَائِمٍ».

## بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

**وَهِيَ**: (إِنَّ)، وَ(أَنَّ)، وَ(لَكِنَّ)، وَ(كَأَنَّ)، وَ(لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ).

وَكُلُّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

وَإِنْ كُفَّتْ بِـ(مَا) بَطَلَ عَمَلُهَا، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا[١]، نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، وَ«لَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا».

وَيُؤَكَّدُ خَبَرُ (إِنَّ) بِاللَّامِ، نَحْوُ: «إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ».

## بَابُ (لَا)

**وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ**:

**نَافِيَةٌ لِغَيْرِ الجِنْسِ**، فَتَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) فِي نَكِرَةٍ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ».

**وَنَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ**، وَتَعْمَلُ عَمَلَ (إِنَّ).

فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مُضَافٍ أَوْ مُشَبَّهٍ بِهِ نَصَبَتْهُ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى نَكِرَةٍ بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ عِنْدَكَ».

---

(١) في الأصل: «**أو مجرورًا**»، والصواب ما أُثبت.

فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّكِرَةِ فَاصِلٌ بَطَلَ عَمَلُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

## بَابُ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ)

**وَهُمَا فِعْلَانِ، مَاضِيَانِ، غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وَمَعْنَاهُمَا المُبَالَغَةُ فِي المَدْحِ وَالذَّمِّ.**

وَفَاعِلُهُمَا مُعَرَّفٌ بِالأَلِفِ وَبِاللَّامِ، أَوْ مُضَافٌ إِلَى المُعَرَّفِ بِهِمَا، أَوْ مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَالمَخْصُوصُ بِالمَدْحِ وَالذَّمِّ مَرْفُوعٌ، كَقَوْلِكَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ بَكْرٌ»، وَ«بِئْسَ غُلَامُ القَوْمِ عَمْرٌو»، وَ«نِعْمَ رَجُلًا بِشْرٌ».

وَتَقُولُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التَّاءَ.

## بَابُ (عَسَى) وَأَخَوَاتِهَا

**وَهِيَ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ.**

وَتَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، كَـ(كَانَ)[١]، إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا مَنْصُوبًا بِـ(أَنْ)، كَقَوْلِكَ: «عَسَى عَمْرٌو أَنْ يَقُومَ».

وَ(كَادَ) تَعْمَلُ عَمَلَ (عَسَى) إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا بِغَيْرِ (أَنْ)، كَقَوْلِكَ: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ».

وَكَذَلِكَ: «طَفِقَ عَمْرٌو يَقُولُ»، وَ«جَعَلَ بَكْرٌ يَفْعَلُ».

---

(١) في الأصل: «كَـ(كَادَ)»، والمثبت هو الصواب. انظر: ص(١٠٤).

## بَابُ التَّعَجُّبِ

**وَلَهُ لَفْظَانِ:**

**أَحَدُهُمَا: (مَا أَفْعَلَهُ)**، كَقَوْلِكَ: «مَا أَكْرَمَ زَيْدًا!».

**وَالثَّانِي: (أَفْعِلْ بِهِ)**، كَقَوْلِكَ: «أَكْرِمْ بِعَمْرٍو!»، لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ.

وَلَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، غَيْرِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَلَا دَالٍّ عَلَى الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ.

## بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

**الفِعْلُ عَلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ:**

**الأَوَّلُ: فِعْلٌ لَازِمٌ لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ**، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ».

**الثَّانِي: مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ الجَرِّ**، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو»، وَمَوْضِعُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ نَصْبٌ.

**الثَّالِثُ: مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ وَإِنْ شِئْتَ بِحَرْفِ الجَرِّ**، نَحْوُ: «شَكَوْتُ عَمْرًا»، أَوْ «شَكَوْتُ لَهُ».

**الرَّابِعُ: مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ**، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ عَمْرًا».

**الخَامِسُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا**، كَقَوْلِكَ: «أَعْطَيْتُ عَمْرًا دِرْهَمًا».

**السَّادِسُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا**، وَهِيَ: (ظَنَنْتُ)، وَ(حَسِبْتُ)، وَ(خِلْتُ)، وَ(زَعَمْتُ)، وَ(رَأَيْتُ)، وَ(عَلِمْتُ)، وَ(وَجَدْتُ) بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ)، وَإِذَا تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الأَفْعَالُ نَصَبَتِ

المَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ.

**السَّابِعُ: يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ،** وَهِيَ: (أَعْلَمَ)، وَ(أَرَى)، وَ(أَنْبَأَ)، وَ(نَبَّأَ)، وَ(حَدَّثَ)، وَ(أَخْبَرَ)، وَ(خَبَّرَ)، كَقَوْلِكَ: «أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا».

## بَابُ الظُّرُوفِ

**الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَهُوَ كُلُّ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ضُمِّنَ مَعْنَى (فِي)،** كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُكَ اليَوْمَ»، وَ«مَشَيْتُ أَمَامَكَ».

وَلَا يُنْصَبُ المَكَانُ عَلَى الظَّرْفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَمًا، فَلَوْ قُلْتَ: «قَعَدْتُ الدَّارَ» لَمْ يَجُزْ.

## بَابُ المَفْعُولِ لَهُ

**وَهُوَ كُلُّ مَصْدَرٍ صَحَّ تَقْدِيرُهُ بِاللَّامِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكِرَةً،** كَقَوْلِكَ: «جِئْتُ إِكْرَامًا لَكَ»، وَ«فَرَرْتُ مِنْهُ مَخَافَةَ شَرِّهِ».

## بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

**وَهُوَ: الِاسْمُ الوَاقِعُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى (مَعَ)،** كَقَوْلِكَ: «قُمْتُ وَزَيْدًا»، وَ«كُنْتُ وَعَمْرًا كَالأَخَوَيْنِ»، وَ«مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ».

## بَابُ الحَالِ

**وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ أَبَدًا،** كَقَوْلِكَ: «جَاءَ عَمْرٌو رَاكِبًا».

وَيَعْمَلُ فِيهَا الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ.

وَلَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً.

وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِبًا.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا فِي نَحْوِ: «رَاكِبًا جَاءَ عَمْرٌو».

## بَابُ التَّمْيِيزِ

**تُنْصَبُ النَّكِرَةُ عَلَى التَّمْيِيزِ** فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا»، وَ«مَكُّوكَانِ دَقِيقًا»، وَ«هَذَا رِطْلٌ ذَهَبًا»، وَ«أَكْرِمْ بِهِ أَبًا»، وَ«ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا».

## بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

**إِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(إِلَّا) مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُثْبَتٍ نَصَبْتَ المُسْتَثْنَى**، كَقَوْلِكَ: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا».

فَإِنْ كَانَ تَامًّا غَيْرَ مُثْبَتٍ جَازَ البَدَلُ وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«إِلَّا زَيْدًا».

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًّا عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا بَكْرٌ»(١).

وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ(لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) نَصَبْتَ، نَحْوُ: «قَامَ القَوْمُ لَيْسَ عَمْرًا»، وَ«لَا يَكُونُ بَكْرًا».

وَإِنِ اسْتَثْنَيْتَ بِـ(غَيْرٍ) أَعْرَبْتَهَا إِعْرَابَ الِاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا)، وَجَرَرْتَ مَا بَعْدَهَا.

وَتَقُولُ: «قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» وَ«خَلَا عَمْرٍو» بِالجَرِّ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فَإِنْ قُلْتَ: «مَا خَلَا زَيْدًا» نَصَبْتَ لَا غَيْرُ.

---

(١) في الأصل: «**إلا بكرًا**»، والصواب ما أُثبت.

## بَابُ مَا تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ

**وَهِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا:** اسْمُ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا اليَوْمَ أَوْ غَدًا»، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي لَمْ يَعْمَلْ.

**وَالثَّانِي: اسْمُ المَفْعُولِ،** كَقَوْلِكَ: «عَمْرٌو مُكْرَمٌ غُلَامُهُ».

**الثَّالِثُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ،** نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ»، وَإِنْ شِئْتَ أَضَفْتَ وَقُلْتَ: «كَرِيمِ الأَبِ».

**الرَّابِعُ: المَصْدَرُ،** كَقَوْلِكَ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا»، وَ«مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ»(١).

**الخَامِسُ: اسْمُ الفِعْلِ،** نَحْوُ: (صَهْ)، وَ(مَهْ) بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَاكْفُفْ، وَتَقُولُ: «رُوَيْدَكَ زَيْدًا»؛ أَيْ: أَمْهِلْ زَيْدًا، وَ«تَرَاكِ عَمْرًا»(٢)؛ أَيِ: اتْرُكْ عَمْرًا.

## بَابُ مَا يَعْمَلُ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ

**تَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ:** «الأَسَدَ! الأَسَدَ!»؛ أَيِ: احْذَرِ الأَسَدَ، وَ«الطَّرِيقَ! الطَّرِيقَ!»؛ أَيْ: خَلِّ الطَّرِيقَ، وَ«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!»؛ أَيْ: تَجَنَّبْهُ.

## بَابُ الإِغْرَاءِ

**تَقُولُ:** «عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أَيِ: الْزَمْهُ، وَ«دُونَكَ عَمْرًا»؛ أَيِ: الْحَقْهُ، وَ«عِنْدَكَ خَالِدًا»؛ أَيْ: خُذْهُ، وَ«عَلَيْكَ نَفْسَكَ»؛ أَيِ: احْفَظْهَا،

---

(١) في الأصل: «زيدًا»، والأظهر ما أُثبت.

(٢) تكررت في الأصل ولم يُشطب عليها.

وَ«مَكَانَكَ»؛ أَيْ: قِفْ، وَ«وَرَاءَكَ»؛ أَيِ: ارْجِعْ، وَ«إِلَيْكَ»؛ أَيْ: تَنَحَّ.

## بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

**وَهِيَ**: (مِنْ)، وَ(إِلَى)، وَ(عَنْ)، وَ(عَلَى)، وَ(فِي)، وَ(رُبَّ)، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ، وَ(حَتَّى)، وَ(مُنْذُ)، وَ(مُذْ)، وَ(حَاشَا).

فَهَذِهِ كُلُّهَا تَجُرُّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ عَمْرٍو»، وَ«نَظَرْتُ إِلَى بَكْرٍ».

**وَحُرُوفُ القَسَمِ**: البَاءُ، وَالوَاوُ، وَالتَّاءُ، وَالمُقْسَمُ بِهِ مَجْرُورٌ، كَقَوْلِكَ: (بِاللهِ)، وَ(وَاللهِ)، وَ(تَاللهِ).

وَلَا تَدْخُلُ التَّاءُ إِلَّا عَلَى اسْمِ (اللهِ) تَعَالَى.

فَإِنْ حَذَفْتَهَا نَصَبْتَ الِاسْمَ، كَقَوْلِكَ: «اللهَ لَأَفْعَلَنَّ».

## بَابُ الإِضَافَةِ

إِذَا أَضَفْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ بِمَعْنَى اللَّامِ أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) أَوْ (فِي) جَرَرْتَ الِاسْمَ الثَّانِي، وَلَمْ تُنَوِّنِ الأَوَّلَ، نَحْوُ: «هَذَا غُلَامُ عَمْرٍو»، وَ«هَذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ»، وَ«ضَرْبُ اليَوْمِ»[١].

## بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

**النَّكِرَةُ نَحْوُ**: (رَجُلٍ)، وَ(فَرَسٍ).

**وَالمَعْرِفَةُ**: المُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلَامُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ،

---

(١) في الأصل: «وَضُرِبَ اليَوْمَ»، والصواب ما أُثبت.

وَالمَوْصُولَاتُ، وَمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالمُنَادَى المُعَيَّنُ، وَالمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ إِضَافَةً مَحْضَةً.

وَالمُضْمَرُ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالمُتَّصِلُ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ.

وَالمُنْفَصِلُ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، [وَ][1] لَا مَجْرُورَ لَهُ.

وَالعَلَمُ، نَحْوُ: (زَيْدٍ)، وَ(هِنْدٍ)، وَ(لَاحِقٍ)، وَ(شَدْقَمٍ).

وَيكُونُ كُنْيَةً: كَـ(أَبِي بَكْرٍ)، وَلَقَبًا: كَـ(بَطَّةَ).

وَهُوَ مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ.

وَاسْمُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: (هَذَا)، وَ(هَذِهِ)، وَ(هَذَانِ)، وَ(هَاتَانِ)، وَ(هَؤُلَاءِ).

## بَابُ الصِّفَةِ

**وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي عَشَرَةِ أَشْيَاءَ:** الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالجَرِّ، وَالتَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ الكَرِيمُ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَةً عَالِمَةً».

## بَابُ التَّوْكِيدِ

**وَهُوَ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي إِعْرَابِهِ.**

**وَأَلْفَاظُهُ:** (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) وَ(كُلُّهُ)، وَ(أَجْمَعُ) وَ(أَجْمَعُونَ)

---

(١) زيادة يحسن بها السياق؛ ليتم العطف والتقسيم، ومن دونها تكون جملة: **(لا مجرور له)** صفة لما قبلها.

وَ(جَمْعَاءُ)(١) وَ(جُمَعُ)، وَ(كِلَا) وَ(كِلْتَا)، تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَالقَبِيلَةَ جَمْعَاءَ(٢)، والنِّسَاءَ جُمَعَ».

## بَابُ البَدَلِ

**وَحُكْمُهُ حُكْمُ المُبْدَلِ مِنْهُ فِي الإِعْرَابِ.**

وَيَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

**وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ**: بَدَلُ الكُلِّ، وَالبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، وَالغَلَطِ.

**فَالأَوَّلُ** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، **وَالثَّانِي** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، **وَالثَّالِثُ** كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، **وَالرَّابِعُ** كَقَوْلِهِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٍو»، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الأَوَّلَ عَلَى جِهَةِ الغَلَطِ.

## بَابُ العَطْفِ

**وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ، وَكُلُّهَا تَجْعَلُ إِعْرَابَ الثَّانِي كَإِعْرَابِ الأَوَّلِ.**

**وَهِيَ**: الوَاوُ: لِلْجَمْعِ(٣)، كَقَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، وَالفَاءُ: لِلتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ): لِلتَّرَاخِي، وَ(لَا): لِإِثْبَاتِ الأَوَّلِ وَنَفْيِ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو لَا بَكْرٍ»، وَ(بَلْ): لِلإِضْرَابِ، وَ(لَكِنْ): لِلِاسْتِدْرَاكِ،

---

(١) في الأصل: «**وجمعًا**»، والصواب ما أُثبت.
(٢) في الأصل: «**جماعه**» بالهاء، والصواب ما أُثبت.
(٣) في الأصل: «**وللجمع**»، والصواب ما أُثبت.

وَ(أَوْ): لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ، وَغَيْرِهِمَا، وَ(إِمَّا): كَـ(أَوْ)، وَ(حَتَّى): بِمَعْنَى الوَاوِ، وَ(أَمْ): كَقَوْلِكَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟».

فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ أَكَّدْتَهُ، كَقَوْلِكَ: «أَقِمْ أَنْتَ وَعَمْرٌو».

وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ فَالمُخْتَارُ إِعَادَةُ الجَارِّ، كَـ«مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو».

## بَابُ النِّدَاءِ

**وَحُرُوفُهُ**: (يَا)، وَ(أَيَا)، وَ(هَيَا)، وَ(أَيْ)، وَالهَمْزَةُ، فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا بَكْرُ».

وَإِذَا كَانَ المُنَادَى عَلَمًا مُفْرَدًا أَوْ نَكِرَةً مَقْصُودَةً بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، كَقَوْلِكَ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا رَجُلُ».

وَيُنْصَبُ مَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَاكِبًا»، إِذَا لَمْ تُرِدْ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ.

وَإِنْ وَصَفْتَ المَضْمُومَ بِصِفَةٍ مُفْرَدَةٍ جَازَ رَفْعُهَا وَنَصْبُهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» وَ«الظَّرِيفَ».

وَيُرْفَعُ[1] «الرَّجُلُ» فِي: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، لَا غَيْرُ.

وَتَقُولُ: يَا لَلَّهِ، يَا لِلْمُسْلِمِينَ[2]، فَتَفْتَحُ اللَّامَ الأُولَى وَتَكْسِرُ الثَّانِيَةَ.

---

(١) في الأصل: «ويرجع»، والصواب ما أثبت.

(٢) جاء في الأصل غير مضبوط، وتم ضبطه بناءً على كلام المؤلف رحمه الله بعده. انظر: ص(٢٠٢ ـ ٢٠٣).

## بَابُ التَّرْخِيمِ

**وَيُرَخَّمُ المُنَادَى المَضْمُومُ الزَّائِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَيُحْذَفُ آخِرُهُ،** كَقَوْلِكَ فِي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»، وَإِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَ.

وَتَقُولُ فِي «مَنْصُورٍ»: «يَا مَنْصُ»، فَتَحْذِفُ حَرْفَيْنِ.

وَتَزِيدُ فِي النُّدْبَةِ الأَلِفَ وَالهَاءَ، كَقَوْلِكَ: «وَاعَمْرَاهْ!».

## بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

**وَهُوَ أَحَدَ عَشَرَ نَوْعًا.**

**خَمْسَةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكِرَةً،** وَهِيَ: (أَفْعَلُ) صِفَةً، نَحْوُ: (أَحْمَرَ)، وَ(فَعْلَانُ)، مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى)، نَحْوُ: (عَطْشَانَ)، وَالمُؤَنَّثُ بِالأَلِفِ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً، نَحْوُ: (حَمْرَاءَ)، وَ(بُشْرَى)، وَالصِّفَةُ المَعْدُولَةُ، نَحْوُ: (مَثْنَى)، وَ(ثُلَاثَ)، وَ(أُخَرَ)، وَالجَمْعُ الَّذِي بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: (دَرَاهِمَ) وَ(دَنَانِيرَ).

**وَسِتَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَتَنْصَرِفُ نَكِرَةً،** وَهِيَ: الِاسْمُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ، نَحْوُ: (أَحْمَدَ)، وَالمَعْدُولُ، نَحْوُ: (عُمَرَ)، وَالمُؤَنَّثُ لَفْظًا، نَحْوُ: (طَلْحَةَ)، أَوْ مَعْنًى، نَحْوُ: (سُعَادَ)، وَالأَعْجَمِيُّ إِذَا كَانَ عَلَمًا كَـ(إِبْرَاهِيمَ)، وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ، كَـ(عُثْمَانَ)، وَالمُرَكَّبُ، نَحْوُ: (حَضْرَمَوْتَ)، وَ(مَعْدِي كَرِبَ).

## بَابُ العَدَدِ

**العَدَدُ:** [في] المُذَكَّرِ[١] مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى العَشَرَةِ بِالهَاءِ، وَفِي المُؤَنَّثِ بِغَيْرِهَا، نَحْوُ: «عَشَرَةِ رِجَالٍ»، وَ«عَشْرِ نِسْوَةٍ».

---

(١) في الأصل: **«المركب»**، والصواب ما أُثبت، وزيادة **«في»** لمقابلة ما بعدها.

وَتَقُولُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً»، فَتُمَيِّزُهُ[1] بِوَاحِدٍ نَكِرَةٍ مَنْصُوبٍ، وَكَذَلِكَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

وَتَقُولُ: «اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً»، بِالأَلِفِ فِي الرَّفْعِ، وَبِاليَاءِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ.

وَتَقُولُ: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا»، فَتُثْبِتُ الهَاءَ فِي الِاسْمِ الأَوَّلِ، وَتَحْذِفُهَا فِي الثَّانِي فِي المُذَكَّرِ، وَتَعْكِسُ ذَلِكَ فِي المُؤَنَّثِ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ.

وَتُضَافُ المِائَةُ والأَلْفُ إِلَى المُفْرَدِ، نَحْوُ: «مِائَةِ دِرْهَمٍ»، وَ«أَلْفِ دِينَارٍ».

## بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

**جُمُوعُ القِلَّةِ أَرْبَعَةٌ**: (أَفْعُلٌ) وَ(أَفْعَالٌ) وَ(أَفْعِلَةٌ) وَ(فِعْلَةٌ)، نَحْوُ: (أَكْعُبٍ)[2]، وَ(أَحْمَالٍ)، وَ(أَرْدِيَةٍ)، وَ(غِلْمَةٍ).

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ، نَحْوُ: (بُرُودٍ) وَ(ثِيَابٍ) وَ(غِزْلَانٍ) وَ(كُتُبٍ).

وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ جَمْعَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُ، نَحْوُ: (ضِلَعٍ)، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى (أَضْلُعٍ) وَ(أَضْلَاعٍ) وَ(ضُلُوعٍ).

وَتَقُولُ: (جَعْفَرٌ) وَ(جَعَافِرُ)، وَ(خَاتَمٌ) وَ(خَوَاتِيمُ).

وَتَقُولُ: (سَفَرْجَلٌ) وَ(سَفَارِيجُ)، وَ(فَرَزْدَقٌ) وَ(فَرَازِدُ) فَتَحْذِفُ الأَخِيرَ.

---

(١) في الأصل: «فَتَمْيِيزُهُ»، والمثبت أنسب؛ لسياق ما قبله وما بعده.

(٢) في الأصل: «كعب»، والصواب ما أُثبت.

وَتَقُولُ: (جَفْنَةٌ) وَ(جِفَانٌ) وَ(جَفَنَاتٌ) بِفَتْحِ الفَاءِ.

فَإِنْ كَانَتْ صِفَةً لَمْ تُحَرِّكْهَا، نَحْوُ: (صَعْبَةٍ) وَ(صَعْبَاتٍ).

وَتَقُولُ: (حُجْرَةٌ) و(حُجَرٌ) وَ(حُجُرَاتٌ) بِضَمِّ الجِيمِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِهَا.

وَقَدْ شَذَّتْ مِنَ الجَمْعِ أَلْفَاظٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، نَحْوُ: (حَاجَةٍ) وَ(حَوَائِجَ)، وَ(لَيْلَةٍ) وَ(لَيَالٍ).

## بَابُ إِعْرَابِ الفِعْلِ

**الفِعْلُ المُضَارِعُ**: يُعْرَبُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ، كَقَوْلِكَ: «هُوَ يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبْ».

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «هُمَا يَضْرِبَانِ»، وَ«أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ».

وَفِي الجَمْعِ: «هُمْ يَضْرِبُونَ»، وَ«أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ».

وَفِي المُؤَنَّثِ: «أَنْتِ تَضْرِبِينَ».

فَتَكُونُ النُّونُ عَلَامَةَ الرَّفْعِ، وَتَسْقُطُ فِي النَّصْبِ وَالجَزْمِ.

فَإِنْ كَانَ آخِرُ الفِعْلِ وَاوًا أَوْ أَلِفًا أَوْ يَاءً[1] تَثْبُتُ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ، وَتَسْقُطُ فِي الجَزْمِ، وَتُفْتَحُ اليَاءُ وَالوَاوُ فِي النَّصْبِ، وَتَبْقَى الأَلِفُ سَاكِنَةً.

وَيُنْصَبُ المُضَارِعُ بِـ(أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(كَيْ) وَ(إِذَنْ)، كَقَوْلِكَ: «أُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ».

---

(١) في الأصل: «**واو أو ألف أو يا**»، والصواب ما أُثبت.

وَيُجْزَمُ بِـ(لَمْ) وَ(لَمَّا)، وَاللَّامِ وَ(لَا) الطَّلَبِيَّتَينِ.

**وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ**، وَهِيَ: (إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَيٌّ) وَ(مَهْمَا) وَ(مَتَى) وَ(أَنَّى) وَ(أَيْنَ) وَ(إِذْمَا) وَ(حَيْثُمَا) وَ(أَيَّانَ).

وَهَذِهِ الأَدَوَاتُ تَجْزِمُ فِعْلَينِ.

وَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا (إِنْ)، وَفِي (إِذْمَا) خِلَافٌ.

## بَابُ تَوْكِيدِ الفِعْلِ

**وَيُؤَكَّدُ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالخَفِيفَةِ**، نَحْوُ قَوْلِكَ: «وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّ»، فَتَفْتَحُ مَا قَبْلَ النُّونِ فِي الوَاحِدِ.

وَتَضُمُّهَا فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ، كَقَوْلِكَ: «لَتَضْرِبُنَّ».

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبْنَانِّ».

وَفِي التَّثْنِيَةِ: «لَتَضْرِبَانِّ».

وَفِي المُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبِنَّ».

وَتَقُولُ فِي النُّونِ الخَفِيفَةِ: «اضْرِبَنْ زَيْدًا»، فَإِنْ وَقَفْتَ أَبْدَلْتَ النُّونَ أَلِفًا.

## بَابُ النَّسَبِ

إِذَا نَسَبْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ فَزِدْ فِي آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً، كَقَوْلِكَ فِي (زَيْدٍ): (زَيْدِيٌّ)، وَفِي (مُحَمَّدٍ): (مُحَمَّدِيٌّ).

وَتَقُولُ فِي (النَّمِرِ): (نَمَرِيٌّ)، فَتَفْتَحُ المِيمَ.

وَتَقُولُ فِي (عَصَا): (عَصَوِيٌّ).

وَفِي (حُبْلَى): (حُبْلِيٌّ) وَ(حُبْلَوِيٌّ) وَ(حُبْلَاوِيٌّ).

وَتَقُولُ فِي (قَاضٍ): (قَاضِيٌّ) وَ(قَاضَوِيٌّ).

وَتَقُولُ فِي (حَنِيفَةَ): (حَنَفِيٌّ).

وَفِي (جُهَيْنَةَ): (جُهَنِيٌّ).

وَفِي (حَمْرَاءَ): (حَمْرَاوِيٌّ).

## بَابُ التَّصْغِيرِ

إِذَا صَغَّرْتَ الِاسْمَ فَضُمَّ أَوَّلَهُ، وَزِدْ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءً سَاكِنَةً، كَقَوْلِكَ فِي (كَعْبٍ): (كُعَيْبٌ)، وَفِي (رَجُلٍ): (رُجَيْلٌ).

وَفِي (دِرْهَمٍ): (دُرَيْهِمٌ)، وَفِي (دِينَارٍ): (دُنَيْنِيرٌ).

وَتَقُولُ فِي (جَبَلِيٍّ): (جُبَيْلِيٌّ).

وَفِي (حَمْرَاءَ): (حُمَيْرَاءُ).

وَفِي (طَلْحَةَ): (طُلَيْحَةُ).

## بَاب الِاسْتِفْهَامِ

**وَحُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ**: الهَمْزَةُ، وَ(أَمْ)، وَ(هَلْ).

وَتَسْتَفْهِمُ بِأَسْمَاءٍ وَظُرُوفٍ.

**فَالأَسْمَاءُ**: (مَنْ) و(مَا) وَ(أَيٌّ)، **وَالظُّرُوفُ**: (أَيْنَ) وَ(أَنَّى) وَ(مَتَى)، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «أَبَكْرٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟»، وَ«هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟».

وَ(مَنْ) لِمَنْ يَعْقِلُ، وَ(مَا) لِمَا لَا يَعْقِلُ.

وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الحِمْصِيُّ الحَنْبَلِيُّ فِي الضِّيَائِيَّةِ بِشَهْرِ جُمَادَى الآخِرِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ.

❁ ❁ ❁

# شَـــرْحُ الطُّــرْفَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

بُدئ هذا المتن بالبسملة اقتداءً بكتاب الله تعالى، وتأسيًا بالنبي ﷺ، فإنه كان يبدأ كتبه بالبسملة، فقد ورد في «صحيح البخاري» في كتاب بدء الوحي: **«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هِرَقل عظيم الروم...»**[(١)].

أما الأحاديث القولية في مسألة البسملة، كحديث: **«كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر»**، فهي أحاديث ضعَّفها العلماء[(٢)].

**وقوله: (بسم الله)** هذا جار ومجرور متعلِّق بمحذوف يقدَّر متأخرًا، والقاعدة في متعلق الجار والمجرور أنه يقدر متقدمًا، وهذا هو الأصل، لكن في البسملة يقدر متأخرًا؛ ليحصل التبرك بالبدء بالبسملة، وأما نوعية المقدر فإنه يقدر بما يناسب المقام، فالذي يقرأ يكون التقدير: **«بسم الله أقرأ»**، والذي يكتب إذا قال: **«بسم الله الرحمن الرحيم»**؛ يعني: **«بسم الله أكتب»**، وعلى هذا يقاس باقي الأفعال، فإذا قال: **«بسم الله أكتب»** حصلت البداءة ببسم الله، ولكن لو قال: **«أكتب بسم الله»** لصارت البداءة بغير البسملة لهذا يقدر المتعلَّق متأخرًا.

---

(١) «صحيح البخاري» (٧)، «صحيح مسلم» (١٧٧٣)، من حديث ابن عباس.

(٢) هذا الحديث أخرجه الخطيب في «الجامع»: (٢/ ٦٩، ٧٠)، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» المقدمة ص(١٢)، من حديث أبي هريرة، وهو حديث ضعيف جدًا.

**والمراد باسم الله ـ هنا ـ**: كل اسم من أسماء الله تعالى، ولفظ الجلالة «**الله**» اسم من أسماء الله تعالى الخاصة به، ومعناه: المألوه حبًّا وتعظيمًا، و«**الرحمن**» اسم من أسماء الله الخاصة به، ومعناه: ذو الرحمة الواسعة، و«**الرحيم**» اسم من أسماء الله، ومعناه: موصل رحمته إلى من يشاء من عباده.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلُّقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل، فالأول دال على أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجئ قط: «**رحمن ربهم**»، فعلم أن «**رحمن**» هو الموصوف بالرحمة، و«**رحيم**» هو الراحم برحمته»[(١)].

**قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ المُبَرِّزُ، العَالِمُ العَلَّامَةُ، الحُجَّةُ البَارِعُ الحَافِظُ، ذُو الفَهْمِ الثَّاقِبِ، وَالفَوَائِدِ العَجَائِبِ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الهَادِي المَقْدِسِيُّ الحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:**

هذه مقدِّمة الناسخ، وعادة النسَّاخ افتتاح الكُتب أو المتون الصغيرة التي لم يذكر مؤلِّفوها لها مقدِّمة، فيقوم الناسخ ويذكر مقدِّمة منه يضمِّنها كثيرًا من الألفاظ التي فيها ثناء على المؤلف، وقد بلغت في هذه المقدمة عشرة ألفاظ، وهي متداخلة.

**فالشَّيْخُ** في الأصل: مَنْ أدرك الشيخوخة، وهي غالبًا عند الخمسين، ويطلق ـ أيضًا ـ على ذي المكانة من علم أو فضل أو رياسة، وإطلاق لفظ الشيخ عليه باعتبار الكِبَر في العلم والفضيلة.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٤٢).

**والإِمَامُ**: مَنْ يُؤتم به؛ أي: يُقتدى به، وكلُّ من يؤتَمُّ به ويقتدى بعمله أو قوله أو خُلُقِهِ فهو إمام.

**والمُبَرِّزُ**: اسم فاعل من برَّز؛ أي: فاق على أصحابه.

**والعَالِمُ**: مَنْ حاز عِلمًا.

**والعَلَّامَةُ**: العالم جدًّا، والهاء للمبالغة.

**والحُجَّةُ**: أصله: البرهان والدليل المُقنع والبيِّنة الواضحة، جمعه: حُجج، مثل: غُرْفة وغُرف، ومعناه: العالم الثَّبْتُ، وهذا وصف اختُلف في معناه، ويطلق على من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.

**والبَارِعُ**: اسم فاعل من (بَرَعَ)؛ أي: فاق نظراءه في أمر.

**والحَافِظُ**: أصله مَنْ رُزق الحِفظ، لكن المراد ـ هنا ـ معناه عند المحدِّثين، وهو من اشتهر في معرفة الحديث، وللعلماء في حدِّه وضبطه كلام يراجع في مظانه، وهو لفظ خاص بالمحدِّثين، فلا يوصف به أحد سواهم، وهو أعلى من الحجة[(١)].

**والثَّاقِبُ**: أصله: المضيء، من ثَقَبَ الكوكبُ ونحوه: أضاء، ومن المجاز: رجل ثاقب الرأي: إذا كان جزلًا نظَّارًا[(٢)].

**والعَجَائِبُ**: جمع عجيب، مثل: تبيع وتبائع، وهو الأمر يُتعجَّب منه.

**وقوله: (شَمْسُ الدِّينِ)**: هذا نوع من الألقاب المضافة إلى الدين، وهذه الإضافة من مُحدَثات القرون المتأخرة، ولم تكن معروفة في القرون

---

(١) انظر: «الجامع» للخطيب (٢/ ٢٣٣)، «تدريب الراوي» (١/ ٧٣)، «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٦٨)، «قواعد في علوم الحديث» للمباركفوري ص(٦٠).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري ص(٤٥).

المفضَّلة، بل هي من تقليد المسلمين للأعاجم، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر أن هذا النوع من الألقاب يدخله الكذب، فإنه قد يكون المنعوت بذلك أحقَّ بضد ذلك الوصف(١).

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٣١١ ـ ٣١٢)، «ربيع الأبرار» للزمخشري (٢/ ٣٨٤)، «الألقاب الإسلامية» للدكتور حسن باشا ص(١٠٣، ١٤١، ١٥٦)، «معجم المناهي اللفظية» للشيخ بكر أبو زيد ص(٩٢)، «مجلة البحوث الإسلامية» عدد (٢٠) ص(٢٩٨).

# بَابُ أَقْسَامِ الكَلَامِ

**الكلام لغة**: اللفظ الموضوع لمعنى مفيدٍ أو غيرِ مفيد.

**واصطلاحًا**: اللفظ المفيد.

**فقولنا: (اللفظ)**؛ أي: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، بخلاف الإشارة، والكتابة، وعَقد الأصابع، ونحو ذلك، فلا يسمَّى كلامًا عند النحاة، ولا عند علماء اللغة.

**والمراد بالمفيد**: ما يُفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا يبقى السامع منتظرًا لشيء آخر، مثاله: الله ربُّنا، ومحمد ﷺ نبيُّنا.

**وقولنا: (المفيد)** يُخرج الكلمة، نحو: خالد، والمركب الإضافي، نحو: أبي عبد الله، والإسناد المتوقف على غيره، نحو: إنْ قدِمَ هشام...، فإنَّ الاقتصار على مثل ذلك لا يفيد.

**قوله: (الكَلِمَاتُ ثَلَاثٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ)**.

**الكلمات** جمع كلمة: وهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، مثل: باب، كتاب.

وقد تستعمل أحيانًا بمعنى: الكلام المفيد، نحو: ألقيت في المسجد كلمة، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، وقال النبيُّ ﷺ: «**الكلمة الطيبة صدقة**»[١].

(١) رواه البخاري (٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩).

والواو للتقسيم، بمعنى: (أو) التقسيمية، فذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنواع الكلمة وأنها ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ **والدليل** على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة:

١ ـ الاستقراء لكلام العرب.

٢ ـ الحصر، فإن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو في غيرها. فإن دلَّت على معنى في نفسها فإما أن تُشعر بهيئتها[١] بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل: كقام، أو لا تُشعر بزمن فهي الاسم، مثل: عاصم، أو لا تدل على معنى فهي الحرف، نحو: مِنْ؛ فإنه لا يفيد معنى يستقل بالمفهومية، بل لا بدَّ من وضعه في جملة.

**قوله: (فَالِاسْمُ: مَا دَخَلَهُ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالتَّنْوِينُ، وَحَرْفُ الجَرِّ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ»، وَ«زَيْدٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ»).**

لما ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أنواع الكلمة شَرَعَ في ذكر علاماتها، وقد اقتصر على علامات الاسم دون تعريفه؛ لأن هذا هو الذي يفيد الطالب المبتدئ؛ ليُميِّز بين الأسماء والأفعال، واتضاح ذلك بالعلامات أكثر من اتضاحه بالتعريف.

ولم يقصد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الاستقصاء؛ لأن فيه علامات أخرى، وإنما اقتصر على **ثلاث علامات** من علامات الاسم؛ لأنها أشهر وأوضح من غيرها.

**فالعلامة الأولى: دخول الألف واللام**، نحو: قدِمَ الغلام، فكلمة «**غلام**» اسم بدليل دخول الألف واللام عليها، ويرى بعض النحاة أن

---

(١) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية، نحو: «**قام**» للماضي، و«**يقوم**» للحاضر والمستقبل، و«**قم**» للمستقبل، أما نحو: «**أمس**»، «**الآن**» فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته، فليس بفعل.

التعبير بـ**(أل)** أولى من التعبير بالألف واللام؛ لأنه لا يقال في **(هل)**: الهاء واللام، ولا في **(بل)**: الباء واللام، فكذا هنا.

**والعلامة الثانية: التنوين**، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خَطًّا لغير توكيد، مثل: جاء خالدٌ، رأيت خالدًا، مررت بخالدٍ، ومعنى **(زائدة)**؛ أي: ليست من أصل بنية الكلمة ولا من حروفها الأصلية.

**وقولنا: (لفظًا لا خَطًّا)**؛ أي: للاستغناء عن النون بتكرار الحركة، فيكون آخر الاسم ضمَّتين أو فتحتين أو كسرتين.

وإذا أطلق التنوين فالمراد تنوين التمكين، وهو: اللاحق لغالب الأسماء المُعرَبة المنصرفة، نحو: جاء خالدٌ مستبشرًا، وهذا النوع استوعب معظم الأسماء.

**والعلامة الثالثة: حرف الجر.**

وهذا باعتبار الغالب، وإلا فقد يدخل حرف الجر على ما ليس باسم، نحو: أشرت إليه بأن قم، ولهذا الأولى أن يقال: **(الجر)**؛ لأن المراد كون الكلمة مجرورة، نحو: صليت في مسجدٍ واسعٍ.

**ومن علامات الاسم** ـ أيضًا ـ: **النداء**، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٢٦﴾ [يس: ٢٦]، على أحد الإعرابَين[(١)]، وإنما المراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا خالدُ أكرمْ أباك.

**ومنها**: الحديثُ عنه، أو الإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم، وهو أن

---

(١) وهو أن تكون **(يا)** للنداء، وقد دخلت على الحرف **(ليت)** والمنادى محذوف، فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

يُنسب إلى الكلمة حُكمٌ تحصل به الفائدة نفيًا أو إثباتًا، نحو: صلَّيتُ مع الجماعة، فـ«التاء» اسم؛ لأنه أسند إليه حكم وهو الصلاة، ونحو قولك: المؤمن لن يتأخر عن فعل الخير. فيه إسناد عدم التأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات؛ لأنه بها يُستدل على اسمية الضمائر، وإن كان غالبها يدخل عليها حرف الجر، لكنَّ أثره غير ظاهر فيها.

**قوله: (وَالفِعْلُ: مَا دَخَلَهُ «قَدْ»، وَالسِّينُ، وَ«سَوْفَ»، وَحَرْفُ الجَزْمِ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ، وَنُونُ التَّوْكِيدِ).**

لما ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ علامات الاسم، ذكرَ بعض **علامات الفعل**؛ ليتميَّز عن غيره، **وهي:**

**العلامة الأولى**: دخول **(قد)**، وهي حرف تحقيق، فتدخل على الماضي اتفاقًا، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، فتقتضي تحقيق مدلولها، وقد تدخل على المضارع، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]؛ لأن حصول علم الله تعالى محقَّق.

**العلامة الثانية**: دخول **(السِّين، وسوف)**، وهما حرفا تنفيس في الزمان، يختصَّان بالفعل المضارع، ويخلصانه للاستقبال، والتنفيس معناه: التوسيع؛ لأنهما ينقلان المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع ـ وهو الاستقبال ـ، و**(سوف)** أبلغ في التنفيس من **(السين)**، وقيل: مرادفة لها، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، وتنفرد **(سوف)** بدخول لام الابتداء والتوكيد عليها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥].

**العلامة الثالثة**: دخول **(حرف الجزم)**، والمراد بذلك الأحرف التي تجزم الفعل المضارع، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليها في باب

«**إعراب الفعل**»، ومنها: (لم)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

**العلامة الرابعة: (تاء التأنيث السَّاكنة)**، والمراد: الساكنة أصالة، نحو: صامتْ هند يوم الاثنين، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١]، وقد تتحرَّك بالكسر أو الفتح لعارض، كالتخلص من التقاء الساكنين، **فالأول**: كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، **والثاني**: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت: ١١].

**وخرج بقوله: (الساكنة)**: التاءُ المتحركة أصالة، فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصَّت بالاسم كقائمة وفاطمة، وإن كانت حركتها غير حركة إعراب فإنها تكون في الاسم، كما في قولك: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» فإن حركة التاء حركة بناء[(١)]، وتكون في الفعل، نحو: هند تقوم، وفي الحرف، نحو: رُبَّتَ، وَثُمَّتَ، نحو: رُبَّتَ كلمةٍ فتحت باب شر ثُمَّتَ جلبت لصاحبها بلاء.

**العلامة الخامسة: (نون التوكيد)** ثقيلة كانت أو خفيفة، **فالأولى**، نحو: والله لأفعلنَّ الخير. **والثانية**، نحو: احذرَنْ قول السُّوء، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف: ٣٢].

**قوله: (وَالحَرْفُ: مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ عَلَامَاتِ الِاسْمِ وَالفِعْلِ، نَحْوُ: «هَلْ»، وَ«فِي»، وَ«لَمْ»).**

أي: علامة الحرف التي تميزه عن الاسم والفعل: أنه لا يحسن

---

(١) لأنه اسم (**لا**) النافية للجنس، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «**لا**».

فيه شيء من علامات الاسم، ولا علامات الفعل، التي تقدَّم ذكرها، **والحرف ثلاثة أنواع:**

١ ـ مختص بالاسم، مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

٢ ـ مختص بالفعل، مثل: قد، والسين، وسوف، ولم.

٣ ـ مشترك بين الاسم والفعل، مثل: هل، وما.

ومثَّل ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ بثلاثة أحرف؛ **لأمرين:**

١ ـ لبيان الحرف العامل من غيره.

٢ ـ لبيان المختص من غيره.

ف(**هل**) حرف غير مختص؛ لأنه يدخل على الاسم، نحو: هلْ زيدٌ حاضرٌ؟ وعلى الفعل، نحو: هلْ حضرَ زيدٌ؟ وهي لا تعمل شيئًا في الاسم ولا في الفعل.

و(**في**) حرف مختص بالاسم، ويعملُ الجرَّ، نحو: الطلابُ في الفصلِ.

و(**لم**) حرف مختصٌّ بالفعل المضارع، ويعملُ الجزمَ، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

❁ ❁ ❁

# بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِيِّ

أي: من الأسماء والأفعال.

**فالمُعرَب**: ما يتغيَّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، مثل: حضر الضيفُ، صافحتُ الضيفَ، فرحتُ بالضيفِ. **فالأول**: مرفوع؛ لأنه معمول لعامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو حضر. **والثاني**: منصوب؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي النَّصبَ على المفعولية، وهو الفعل صافحت. **والثالث**: مجرور؛ لتغيُّر العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فالأولى مرفوعة على أنها مبتدأ، والثانية منصوبة على أنها مفعول به، والثالثة مجرورة.

وتقول: يحضرُ الضيف، ولم يحضرِ الضيف، ولن يحضرَ، فالفعل «**يحضر**» نُصب في الثالث؛ لوجود عامل النصب، وجُزم في الثاني؛ لوجود عامل الجزم، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ورُفع في الأول؛ لأنه لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم.

**والمبني**: ما يلزم حالةً واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه

(١) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي، كالأفعال والحروف، ومعنوي، كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهرًا، وقد يكون مقدرًا. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره، كالفاعل والمفاعيل.

من العوامل، مثل: هذا الطالبُ فاز على زملائه، هنَّأت هذا الطالبَ، سلَّمت على هذا الطالبِ، فـ«ذا» مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغير آخره.

**قوله: (المُعْرَبُ ضَرْبَانِ: الِاسْمُ المُتَمَكِّنُ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ).**

أي: إن المعرب من الكلمات ـ وهو ما يتغير آخره ـ ضربان: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع، الذي لم تتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وما عداهما من سائر الكلام فمبني.

**قوله: (فَالِاسْمُ المُتَمَكِّنُ: مَا لَمْ يُشْبِهِ الحَرْفَ، نَحْوُ: «رَجُلٍ»).**

**المُتمكِّن من الأسماء**: هو المُعرَب، بمعنى: أنه تَمكَّن في باب الاسمية؛ لقَبوله علامات الإعراب، فهو لم يشبه الحرفَ فيُبنى، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف ـ والصرف: هو التنوين ـ، ومفهومه: أن ما أشبه الحرف فليس بمُتمكِّن؛ لعدم تمكُّنه في باب الاسمية؛ بسبب عدم قَبوله الحركات، وهذا هو الاسم المبني، فالمُعرب هو: المُتمكِّنُ، والمبني هو: غير المُتمكِّنِ، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه.

ثم إن المُتمكِّنَ إن دخله التنوين فهو مُتمكِّنٌ أمكنَ، كقوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾ [طه: ٣٩]، وإن لم يدخله التنوين فهو مُتمكِّنٌ غير أمكنٍ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ـ كما سيأتي في بابه إن شاء الله ـ، كقوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]، فـ﴿غَضْبَٰنَ﴾ و«**سليمان**» كل منهما اسم مُتمكِّنٌ؛ لقَبوله علامات الإعراب، وغير أمكنٍ؛ لأنه غير مُنوَّن.

**قوله: (وَالفِعْلُ المُضَارِعُ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ: هَمْزَةٌ، أَوْ نُونٌ، أَوْ تَاءٌ، أَوْ يَاءٌ، نَحْوُ: «أَذْهَبُ»، وَ«نَذْهَبُ»، وَ«تَذْهَبُ»، وَ«يَذْهَبُ»).**

أي: أن الضرب الثاني من المُعرَب هو الفعلُ المضارع، وهو: كلمة تدل على حدث، وزمن صالح للحال والاستقبال، نحو: يَفهَم المُجِدُّ الدرسَ، فـ«**يفهم**» كلمةٌ تدل على معنى وهو الفهم، وعلى زمن صالح للحال والاستقبال(١).

والفعل المضارع يأتي مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، فالمرفوع، كقوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣]، والمنصوب، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، والمجزوم، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧].

وظاهر كلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفعل المضارع مُعربٌ دائمًا، وهذا غير مراد؛ لأن المضارع لا يعربُ إلا بشرطٍ عدميٍّ، وهو: ألا تتصل به نون التوكيد المباشرة، ولا نون الإناث، كما تقدم في الأمثلة، فإن اتصلت به نون الإناث بُنيَ على السكون، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة بُنيَ على الفتح، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: ٤]، وسيتكلَّم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن نون التوكيد في باب «**توكيد الفعل**»، وأذكر هناك ـ إن شاء الله ـ ضابط نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة.

ولا بد أن يكون في أوله حرف من أحرف المضارعة المجموعة في قولهم: «**نَأَيْتُ**» بمعنى: بعُدْتُ، والتعبير بـ«**أَنَيْتُ**» ـ بمعنى: أدركتُ ـ أحسن، فالهمزة للمتكلم، نحو: أذهب، والنون للمتكلم ومعه غيره، أو

---

(١) الأزمنة ثلاثة: **الحال**: وهو الزمن الذي يحصل فيه الكلام. **والاستقبال**: وهو الزمن الذي يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة. **والماضي**: وهو الزمن الذي قبل بداية الكلام.

المعظِّم نفسه، نحو: نذهب، والتاء للمخاطب، نحو: تذهب، والياء للغائب، نحو: يذهب.

**قوله: (وَالحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ: إِمَّا عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: «مِنْ»، أَوْ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: «إِنَّ»، أَوْ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «مُنْذُ»، أَوْ عَلَى الكَسْرِ، نَحْوُ: «جَيْرِ»).**

الحروف كلها مبنية؛ لأن الحرف لا يتوارد عليه معانٍ يُحتاج في التمييز بينها إلى إعراب كما في الاسم، فالتبعيض مُستفاد من الحرف «مِن» في مثل: أخذتُ مِن الدراهم، من دون حاجة إلى إعراب، وابتداء الغاية وانتهاؤها يُعلَمانِ من الحرفين في مثل قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] من دون إعراب.

**وأنواع بناء الحرف أربعة:**

١ ـ **البناء على السكون**: وهو الأصل؛ لأنه أخفُّ من الحركة، مثل: جئتُ مِنْ زيد.

وقد يُحرك الحرف المبني على السكون بالكسر أو بالفتح؛ لسبب، كالتخلُّص من التقاء الساكنين، فالأول كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] فحُرِّكتْ نون «مِنْ» بالفتح، ولم تحرَّك بالكسر؛ لأنَّ الميم قبلها مكسورة، فكُرِهَ اجتماع كسرتين للثقل.

٢ ـ **البناء على الفتح**: وهو أقرب الحركات إلى السكون، مثل: إنَّ أخاك حاضر.

٣ ـ **البناء على الضم**، نحو: مُنْذُ، ـ على أنها حرف جر ـ نحو: ما رأيتُه مُنْذُ يومِ الجمعة.

٤ ـ **البناء على الكسر**، نحو: جَيْرِ، بكسر الراء وفتحها، والكسر

أشهر، حرف جواب بمعنى: نعم؛ ولذا تقع موقعها، نحو: هل حضر زيدٌ؟ فتقول: جَيرِ، وهي قليلة الاستعمال.

**قوله: (وَالفِعْلُ المَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ»).**

**الفعل الماضي**: كلمة تدل على حدثٍ وزمنٍ انقضى، أو في حكم ما انقضى؛ لِتَيَقُّنِهِ، فالأول، نحو: سافرَ الضيفُ، فـ«**سافر**» كلمة تدل على حدثٍ، وهو السفر، وزمنٍ انقضى قبل النطق بهذه الكلمة، والثاني، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١].

**وقوله: (مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ)** أي: إن الفعل الماضي مبني على الفتح في جميع أحواله، سواء أكان الفتح ظاهرًا أم مقدَّرًا.

فيبنى على الفتح الظاهر إذا لم يتصل به واو الجماعة ولا ضمير رفع متحرِّك، نحو: كَتَبَ، رَضِيَ، أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، نحو: نَصَحَتْ فاطمةُ أختَها، أو ألف التثنية، نحو: الشاهدان قالا الحقَّ، أو اتصلت به (نا) المفعولِين، نحو: أَكْرَمَنَا زيدٌ.

ويبنى على الفتح المقدر، وهو **ثلاثة أنواع**:

١ ـ أن يكون مقدرًا للتعذر، وذلك في كل فعل آخره ألف، مثل: دعا، وبنى.

٢ ـ أن يكون مقدرًا للمناسبة، مثل: حضروا، ودرسوا، فالماضي هنا مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهي الضمة لمناسبة واو الجماعة.

٣ ـ أن يكون الفتح مقدرًا لكراهة توالي أربع متحركات، وذلك إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، كتاء الفاعل، نحو: كتبتُ الحديثَ، أو **(نا)** التي هي فاعل، نحو: استمعْنَا المحاضرةَ، أو نون الإناث، نحو: البناتُ جلسْنَ في المنزل، فكل واحد من هذه الأفعال فعل ماضٍ مبني

على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض؛ لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

**قوله: (وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: «اضْرِبْ»).**

**فعل الأمر**: هو ما دلَّ بذاته على أمر مطلوب تحقيقُه في زمن مستقبل، نحو: أَطِعْ أباكَ.

**وهو مبنيٌّ على السكون**، وهذا السكون إما ظاهر، وإما مقدر، فالسكون الظاهر إذا كان الفعل صحيح الآخر ولم يتصل به شيء، نحو: تكلمْ بصدق، أو اتصلت به نون الإناث، نحو: يا مسلمات اتركْنَ التبرُّج.

وأما السكون المقدر فهو إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: يا خالد اتركَنَّ الجدال.

**ويبنى ـ أيضًا ـ على حذف النون**: إذا اتصلت به ألف الاثنين، نحو: يا محمَّدان تكلَّما بصدق، أو واو الجماعة، نحو: يا محمَّدون تكلَّموا بصدق، أو ياء المخاطبة، نحو: يا هند تكلَّمي بصدق.

**ويُبنى على حذف حرف العلة**: إذا كان آخره حرف علة؛ أي: آخره حرف علة، قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

**قوله: (وَيُبْنَى الِاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الحَرْفَ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ، إِمَّا عَلَى السُّكُونِ، نَحْوُ: «كَمْ»، أَوْ عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: «كَيْفَ»، أَوْ عَلَى الكَسْرِ، نَحْوُ: «هَؤُلَاءِ»، أَوْ عَلَى الضَّمِّ، نَحْوُ: «حَيْثُ»).**

**تقدَّم أن الاسم المبني**: ما يلزم حالة واحدة، فلا يتغير آخره بسبب العوامل، نحو: حضرَ الذي فاز في المسابقة، هنَّأتُ الذي فاز

في المسابقة، سلَّمتُ على الذي فاز في المسابقة، فـ«**الذي**» اسم موصول مبني على السكون، لم يتغير آخره مع عامل الرفع أو النصب أو الجر.

**وقد ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ **سبب بناء الاسم وأنواع بنائه، فذكر أن سببَ بناء الاسم أن يُشبه الحرف، أو يتضمَّنَ معناه، وبيان ذلك أنَّ أوجُه شبه الاسم بالحرف ثلاثة:**

**الوجه الأول: الشُّبَه الوضعي**: وهو أن يكون الاسم موضوعًا على حرف أو حرفين.

**فالأول**: كالتاء من «**فَعَلْتَ**» في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنبياء: ٦٢]، فهي اسم للإسناد إليها، ومبنية لأنها أشبهت الحرف في الوضع؛ لكونها على حرف واحد، فهي كباء الجر ولامه.

**والثاني**: مثل: «**نا**» في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١]، فهي مبنية لشَبَهها الحرف في الوضع في كونها على حرفين، فهي شبيهة بنحو: قد، وبل.

**الوجه الثاني: الشَّبَه النيابي**: وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثاله: صهْ عما يشين. وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ«**صهْ**» و﴿هَيْهَاتَ﴾ كل منهما مبني؛ **لأنه أشبه الحرف في شيئين:**

١ ـ النيابة عن الفعل، فإن الحرف «**لعل**» ـ مثلًا ـ ناب عن الفعل أترجى، و«**ليت**» عن أتمنى، وكذا «**هيهات**» ناب عن الفعل: بَعُدَ، و«**صهْ**» عن الفعل: اسكت.

٢ ـ أنه لا يدخل عليه عامل، فإن الحروف لا تدخل عليها العوامل، فلا تقع فاعلًا ولا مفعولًا، وكذا اسم الفعل «**صهْ**» ـ مثلًا ـ

فهو مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و«**هيهات**» مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

**الوجه الثالث من أوجه شبه الاسم بالحرف: الشَّبَه الافتقاري**: وهو أن يكون الاسم مفتقرًا افتقارًا لازمًا إلى جملة أو شبهها، نحو: جاء الذي استعار الكتاب، فالاسم الموصول محتاج إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحرف لا يظهر معناه إلا بمجرور بعده.

**قوله: (أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ)** إشارة إلى الشبه المعنوي، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا.

**فالأول**: كـ(**متى**) في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى: ﴿**مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ**﴾؟ [البقرة: ٢١٤]، فهي اسم استفهام شبيه بهمزة الاستفهام في المعنى؛ لأن كلًّا منهما يُسأل به عن معنى محدود، وكقوله تعالى: ﴿**مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ**﴾ [النساء: ١٢٣]، فـ﴿**مَن**﴾ اسم شرط شبيه بـ(إنْ) الشرطية في المعنى؛ لأن كلًّا منهما يفيد التعليق، والجزاء الذي يتضح من الجملة التي بعد أداة الشرط.

**والثاني**: وهو ما أشبه حرفًا غير موجود، مثل: «**هُنا**» في قوله تعالى: ﴿**أَتُتۡرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ١٤٦**﴾ [الشعراء: ١٤٦]، فـ«**هنا**» اسم إشارة للمكان مبني، وهو شبيه بحرف كان يستحق الوضع؛ لأن الإشارة معنى من المعاني التي حقها أن تؤدَّى بالحرف الدالِّ عليها، كما وضعوا للنفي (**ما**)، وللنهي (**لا**)، وللخطاب (**الكاف**)، وللاستفهام (**الهمزة**)، لكن العرب لم تضع لها حرفًا، فبُنيت أسماء الإشارة؛ لتضمُّنها معنى حرف كان يستحق الوضع.

**والخلاصة**: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، وأسماء

الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة(١).

**وقوله: (إِمَّا عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ: كَمْ، أَوْ عَلَى الفَتْحِ نَحْوُ: كَيْفَ؟... إلى آخره).**

تقدَّم أن البناء: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، **وقد ذكر المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ **أن أنواع البناء في الأسماء أربعة:**

**١ ـ البناء على السُّكون:** وهو الأصل؛ لأنه أخف من الحركة، نحو: كَمْ، قال تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢]، فـ﴿كَمْ﴾ اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلِّق بما بعده، و﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ تمييز لـ﴿كَمْ﴾ منصوب، و﴿سِنِينَ﴾ مضاف إليه.

وقد يُحرك الاسم المبني على السكون بالضم لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين، كقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟﴾ [المنافقون: ٧]، فالأصل في ﴿هُمُ﴾ سكون الميم، لكنها حُركت بالضم؛ لالتقائها ساكنة مع ما بعدها.

**٢ ـ البناء على الفتح:** وهو أقرب الحركات إلى السكون، مثل: كيفَ، قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، فـ﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال.

(١) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر، كالأعداد المركبة، نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فهي مبنية على فتح الجزأين أبدًا، ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى، واسم «**لا**» النافية للجنس إذا كان مفردًا، نحو: لا سرورَ دائم، وكذا المنادى إذا كان مفردًا عَلَمًا، نحو: يا هشامُ أطعْ والديك، أو نكرةً مقصودة، نحو: يا طالبُ أجبْ (تشير إلى طالب معيَّن)... ومثلُ ذلك «**كم**»، وبعض الظروف مثل «**حيث**»، وما ختم بـ«**ويه**»، إلى غير ذلك، وسيأتي شيء من ذلك في موضعه.

٣ ـ **البناء على الكسر**، نحو: هؤلاءِ، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فـ﴿أُوْلَآءِ﴾ منادى بحرف نداء مقدر، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، وهو الكسر.

٤ ـ **البناء على الضم**، نحو: حيثُ، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فـ﴿حَيۡثُ﴾ ظرف مبني على الضم في محل نصب على الظرفية.

❁ ❁ ❁

# بَابُ إِعْرَابِ الأَسْمَاءِ

**قوله: (الأَسْمَاءُ الْمُعْرَبَةُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَنْوَاعٍ: الأَوَّلُ: صَحِيحٌ مُنْصَرِفٌ، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِالحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ: بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ وَالكَسْرَةِ، نَحْوُ: «هَذَا رَجُلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ»).**

تقدَّم أن الاسم المعرب ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.

**والإعراب**: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالأثر الظاهر، نحو: عاد الحُجاجُ، ورأيتُ الحُجاجَ، وسلَّمتُ على الحُجاجِ، فظهرت حركات الإعراب على كلمة: «**الحُجاج**»، والأثر المقدر، نحو: حضر الفتى، ورأيتُ الفتى، وسلَّمتُ على الفتى، فلم تظهر حركات الإعراب الثلاث على كلمة: «**الفتى**».

**وأنواع الإعراب في الأسماء ثلاثة**: الرفع، والنصب، والجر، ولهذه الأنواع الثلاثة علامات أصول، وعلامات فروع.

**فالأصول**: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر.

**وأما العلامات الفرعية**: مثل الواو للرفع، والألف للنصب، والفتحة للجر، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ تفصيل ذلك.

**وقد ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ أن الأسماء المُعربة ثمانية أنواع، منها ما إعرابه ظاهر، ومنها ما إعرابه مقدَّر، ومنها ما هو باقٍ على الأصل، ومنها ما خرج عن الأصل، كما سيتبين ـ إن شاء الله ـ في الأمثلة.**

١ ـ **فالإعراب الظاهر**: ما لم يمنع من النطق به مانع، كما رأيتَ في حركة الجيم في المثال المتقدم.

٢ ـ **والإعراب المقدر**: ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر أو استثقال، بمعنى أن العلامة الإعرابية ـ كالضمَّة أو الفتحة ـ لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المُعرب لسببٍ، وستأتي الأمثلة على ذلك ـ أيضًا ـ.

فالأول من الأسماء المعربةِ الصحيحُ المنصرف، فالصحيح: ما لم يكن آخره حرفَ علة، والمنصرف: هو المنون، **وهذا النوع من الأسماء يعرب بالحركات الثلاث الظاهرة:**

١ ـ بالضمة رفعًا، نحو: هَذَا رَجُلٌ.

٢ ـ بالفتحة نصبًا، نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا.

٣ ـ بالكسرة جرًّا، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ.

**قوله: (الثَّانِي: صَحِيحٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِالضَّمَّةِ وَالفَتْحَةِ وَلَا يُنَوَّنُ، نَحْوُ: «هَذَا أَحْمَدُ»، وَ«رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»).**

فالصحيح تقدَّم، وغير المنصرف: الذي لا يدخله التنوين، وهذا هو المسمَّى بالاسم الممنوع من الصرف، وهو يرفعُ بالضمَّة، نحو: هذا أحمدُ، وينصب بالفتحة، نحو: رأيتُ أحمدَ، ويجر بالفتحة ـ أيضًا ـ نيابة عن الكسرة[(١)]، نحو: مررتُ بأحمدَ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى عن إخوة يوسف: ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾ [يوسف: ٧].

---

(١) بعض الطلبة يظن أنه لا يسمَّى ممنوعًا من الصرف إلا إذا كان مجرورًا بالفتحة، وهذا غير صحيح، بل كل ما منع من التنوين من اسم مُعرب لسبب، فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعًا أو منصوبًا.

وللممنوع من الصرف باب خاص سيأتي ـ إن شاء الله ـ، فيه بيان أسباب المنع من الصرف، وتوضيح أحكامه، والمقصود ـ هنا ـ ما يتعلَّق بإعرابه.

**قوله: (الثَّالِثُ: مُعْتَلٌّ مَنْقُوصٌ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ خَفِيفَةٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، نَحْوُ: «هَذَا القَاضِي»، فَهَذَا يُسَكَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ، وَيُفْتَحُ فِي النَّصْبِ، نَحْوُ: «هَذَا القَاضِي»، وَ«مَرَرْتُ بِالقَاضِي»، وَ«رَأَيْتُ القَاضِيَ»).**

لمَّا ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إعراب الصحيح من الأسماء، وهو ما يكون إعرابه ظاهرًا، شرعَ في ذكر المُعتل، وهو ما يكون إعرابه مقدرًا، والمراد بالمعتل: ما آخره حرف علة إما الياء أو الألف.

**فالأول**: المنقوص، وهو: اسم مُعرب آخره ياء لازمة، قبلها كسرة، نحو: القاضِي، السَّاعِي، الدانِي.

فهذا يُسكن في الرفع والجر، فيقدر عليه من علامات الإعراب الضمةُ والكسرةُ للثقل، نحو: الساعي للخير كفاعله، فـ«**الساعي**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، ونحو: على الباغي تدور الدوائر، فـ«**الباغي**» اسم مجرور وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وأما في حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء لخفتها، نحو: رأيتُ القاضيَ.

**وقوله: (يَاءٌ... قَبْلَهَا كَسْرَةٌ)** يخرج الياء التي قبلها ساكنٌ صحيح، نحو: ظَبْيٍ، ودَلْوٍ، وكذا يخرج المختوم بياء مشددة للنسب، نحو: كُرْسيٍّ، وشافعيٍّ، فهذا يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة، قال تعالى: ﴿لَهُمْ خِزْىٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَذَاقَهُمُ ٱللَّهُ ٱلْخِزْىَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزمر: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦].

**وقوله: (فَهَذَا يُسَكَّنُ فِي الرَّفْعِ وَالجَرِّ)**؛ أي: للثقل، ويفتح في النصب للخفة، ولعل المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقصد أن الإعراب بحركات مقدَّرة، فإذا قُدِّرَتِ الحركة جاء السكون بدلها، كما تقدم في الأمثلة، وليس مراده أنه مبنيٌّ على السكون؛ لأنه معرب وليس مبنيًّا.

**قوله: (الرَّابِعُ: مُعْتَلٌّ مَقْصُورٌ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ، كَـ«الْعَصَا»، وَهُوَ مُعْرَبٌ تَقْدِيرًا فِي الأَحْوَالِ كُلِّهَا)**.

هذا **النوع الثاني** من الأسماء المُعتلة، وهو الاسم المقصور، وهو: كل اسم معرب آخره ألف لازمة، وتُقدَّر فيه جميع حركات الإعراب؛ لأن آخره ألف، والألف لا تقبل الحركة لذاتها.

فمثال الرفع: رضا الوالدين سعادة للولد، فـ«**رضا**» مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، ومثال النصب: لا تتبع الهوى، فـ«**الهوى**» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، ومثال الجر: الحِمْيةُ نافعة للمرضى، فـ«**المرضى**» اسم مجرور بـ«**اللام**»، وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

**قوله: (الخَامِسُ: الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ، وَهِيَ: «أَخُوكَ»، وَ«أَبُوكَ»، وَ«حَمُوكَ»، وَ«هَنُوكَ»، وَ«فُوكَ»، وَ«ذُو مَالٍ»، وَهَذِهِ مُعْرَبَةٌ بِثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ: الوَاوِ رَفْعًا، وَالأَلِفِ نَصْبًا، وَاليَاءِ جَرًّا، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوكَ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبِيكَ»)**.

لما فرغ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأسماء المُعربة بالعلامات الأصلية، وهي ثلاثة، شرع في ذكر ما يُعرب بالعلامات الفرعية.

**فالخامس من الأسماء المعربة**: وهو أول ما يعرب بعلامات فرعية: الأسماء الستة، وَهِيَ: أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ، وَفُوكَ،

وَذُو مَالٍ، فذكر أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمَّة، نحو: قدم أخوك، ومنه قوله تعالى عن إخوة يوسف: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القصص: ٢٣]، فـ«أبو» مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«نا» مضاف إليه في محل جر، و﴿شَيْخٌ﴾ خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و﴿كَبِيرٌ﴾ صفة.

وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: أطعْ أباك، ومنه قوله تعالى عن أحد إخوة يوسف: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٠]، فـ«أبا» اسم ﴿أَنَّ﴾ منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«الكاف» مضاف إليه في محلِّ جر، و«الميم» علامة الجمع، وجملة: ﴿قَدْ أَخَذَ﴾ خبر ﴿أَنَّ﴾.

وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: سلَّمتُ على أبيك، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، فـ«أبي» مجرورة بـ﴿إِلَىٰ﴾، وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«الكاف» مضاف إليه، و«الميم» علامة الجمع.

**ولا تعرب بالحروف إلا بشروط أربعة:**

**الأول**: أن تكون مفردة، كما في الأمثلة، فإن كانت مثنَّاة أعربت إعراب المثنى ـ بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا ـ كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فـ﴿أَبَوَيْهِ﴾ مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة، كقوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، فـ«آباء» مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو

مضاف، و«**الكاف**» مضاف إليه، و«**الميم**» علامة الجمع، ﴿لَا تَدْرُونَ﴾ الجملة من الفعل والفاعل: خبر.

**الثاني**: أن تكون مكبَّرة، كما في الأمثلة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات، نحو: جاء أُخَيُّ زيدٍ، فـ«**أُخَيُّ**» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«**زيدٍ**» مضاف إليه.

**الثالث**: أن تكون مضافة، كما في الأمثلة، فإن لم تضف أعربت بالحركات، قال تعالى حكاية عن إخوة يوسف: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، فـ﴿أَبًا﴾ اسم ﴿إِنَّ﴾ مؤخر منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ﴿لَهُۥٓ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ مقدم، وتقول: هذا أبٌ عطوفٌ، وسلَّمتُ على أبٍ عطوف.

**الرابع**: أن تكون الإضافة لغير «**ياء**» المتكلم، كما في الأمثلة، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، فـ«**أَخِي**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلِّم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«**أخ**» مضاف، و«**الياء**» مضاف إليه، والخبر ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى﴾، و﴿هَـٰرُونُ﴾ عطف بيان لما قبله مرفوع.

وهذه الشروط تفهم من كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه ذكر الأسماء الستة مفردة، مكبرة، مضافة لغير «**ياء**» المتكلم.

**وأشار بقوله: (فُوكَ)** إلى أنه يشترط في لفظ: «**الفم**» حذف الميم مع الإضافة.

**وأشار بقوله: (ذُو مَالٍ)** إلى أن **(ذُو)** لا تكون من الأسماء الستة إلا إذا كانت بمعنى «**صاحب**»، تقول: جاء ذو مال؛ أي: صاحب مال، ويشترط أن تضاف لاسم جنس، كالعلم والمال والفضل.

**وقوله: (حَمُوكَ)** يطلق على أقارب زوج المرأة وأقارب الزوجة.

**وقوله: (هَنُوكَ)** كناية عن الشيء، مثل: هذا هَنُ زيد، أي: شيئه[(١)].

**قوله: (السَّادِسُ: المُثَنَّى، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَنُونُهُ مَكْسُورَةٌ، نَحْوُ: «هَذَانِ الرَّجُلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ»).**

**النوع السادس من الأسماء المعربة، وهو مما يعرب بعلامات فرعية:** **المثنى**: وهو ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعَطْفُ مثله عليه، نحو: جاء الطالبان، فهو لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، وهي الألف والنون، صالح لتجريده من هذه الزيادة، فتقول: جاء طالب، ويصح أن تعطف عليه مثله، فتقول: جاء الطالب وطالب آخر.

**وقولنا: (بزيادة في آخره)** هذا قيد يخرج ما دل على اثنين وليست فيه زيادة، مثل: **«شَفْعٍ»** فليس بمثنى، وإن دل على اثنين.

**وقولنا: (صالح للتجريد)** هذا قيد ثان يخرج ما دل على اثنين لكن لا يصح إسقاط الألف منه، وهو اثنان واثنتان، وكلا وكلتا، نحو: جاء اثنان، إذ لا يصح: أُثْنٌ، فهذا ملحق بالمثنى.

**وقولنا: (وعطف مثله عليه)** هذا قيدٌ ثالث، يخرج ما لا يصح عطف مثله عليه، كالقمرين، إذ لا يصح قمر وقمر، كما يقال: جاء الطالب وطالب آخر.

وحكم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمَّة، نحو: جاء الطالبانِ، فـ**«الطالبانِ»** فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٤٠/ ٣١٤).

لأنه مثنى، وينصب ويجر بالياء، كقولك: رأيت الطالبينِ، فـ«**الطالبينِ**» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى. وتقول: مررت بالطالبين، فـ«**الطالبين**» اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، ونون المثنى مكسورة، كما في الأمثلة.

**قوله: (السَّابِعُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَرَفْعُهُ بِالوَاوِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالـيَـاءِ، وَنُـونُـهُ مَـفْـتُـوحَـةٌ، نَـحْـوُ: «جَـاءَ الـزَّيْـدُونَ»، وَ«رَأَيْـتُ الـزَّيْـدِيـنَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»).**

**النوع السابع من الأسماء المعربة وهو مما يعرب بعلامات فرعية:**
**جمع المذكر السالم**: وهو ما دلَّ على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه، نحو: قدم المجاهدون، فهو اسم دال على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، وهي الواو والنون، صالح للتجريد من هذه الزيادة، فتقول: مجاهد، وعطف أمثال هذا المجرد عليه، فتقول: قدم مجاهد من الشام، ومجاهد من العراق، ومجاهد من مصر.

**وحكمه**: أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: يفوز الرجال العاملونَ، فـ«**العاملونَ**» صفة لـ«**الرجال**» وصفة المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وينصب ويجر بالياء، نحو: ساعدت الآمرينَ بالمعروف والناهينَ عن المنكر، فـ«**الآمرينَ**» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وتقول: يرضى الله عن المُحسنينَ، فـ«**المُحسنينَ**» اسم مجرور بـ«**عن**»، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

**وقوله: (السَّالِمُ)** صفة لجمع؛ أي: سلم فيه بناء المفرد فلا يدخل في حروفه عند جمعه تغيير، بخلاف جمع التكسير، وسيذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بعد جمع المؤنث السالم.

**قوله: (الثَّامِنُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَهُوَ مُعْرَبٌ بِحَرَكَتَيْنِ، بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَالكَسْرَةِ جَرًّا وَنَصْبًا، نَحْوُ: «جَاءَ الهِنْدَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ»).**

**النوع الثامن من الأسماء المعربة، وهو مما يعرب بعلامات فرعية: جمع المؤنث السَّالم**، ويقال: ما جُمع بألف وتاء مزيدتين، وهو أجود؛ لأن مفرده قد يكون مذكرًا؛ ولأن مثل: بنات وأخوات وفتيات وأمهات جمع مؤنث سالم قد تغيَّر مفرده بعد جَمْعِه فليس سالمًا.

**وجمع المؤنث السَّالم**: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء في آخره، نحو: جاءت الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ، ومررتُ بالهنداتِ.

فيخرج بالألف الزائدة: الألف الأصلية، نحو: قضاة وغزاة، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل؛ فأصل «**قضاة**» قُضَيَة بضم القاف وفتح الضاد والياء، وهي من «**قَضَيت**» تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فصارت «**قضاة**». فينصب بالفتحة على الأصل، نحو: أكرمت قضاةَ البلد.

ويخرج بالتاء المزيدة: التاء الأصلية، كتاء بيت وأبيات، وميت وأموات، وصوت وأصوات، فإن التاء فيها أصلية، بدليل وجودها في المفرد، فلا يكون مما جُمع بألف وتاء، بل ينصب بالفتحة على الأصل، قال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فـ﴿أَمْوَاتًا﴾ خبر «**كان**» منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وقال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فـ«**أصوات**» مفعول به منصوب بالفتحة[(١)].

---

(١) إذا قلت: بنت وبنات، فهذا الجمع يُنصب بالكسرة. وصوت وأصوات، هذا الجمع ينصب بالفتحة، مع أن التاء في مفرد كل منهما، والفرق أن الدلالة على الجمع في =

**وحكم هذا الجمع**: أنه يرفع بالضمة على الأصل، نحو: فازت المتسابقاتُ، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: هنَّأت المتسابقاتِ، فـ«**المتسابقات**» مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وأما الجر فهو بالكسرة على الأصل، نحو: أثنيت على المتسابقاتِ.

**قوله: (فَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الوَاحِدِ، نَحْوُ: «جَاءَ رِجَالٌ»).**

لمَّا ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حكم جمع المذكر السالم والمؤنث السالم ذكر ثالث أنواع الجمع، وهو جمع التكسير، وبيَّن حكمه، وأنه مخالف لما قبله في الإعراب.

**وجمع التكسير**: ما دل على أكثر من اثنين بتغيُّر صورة مفرده، وسمي بذلك: لأن تَغَيُّرَ صورة الجمع عن صورة المفرد شَبِيهٌ بتكسير الشيء، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ له باب مُستقل.

**وقوله: (فَحُكْمُهُ حُكْمُ الوَاحِدِ)**؛ أي: من حيث الإعراب، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة كالمفرد، تقول: جاء رجالٌ، ورأيت رجالًا، ومررت برجالٍ.

وقد يكون جمع التكسير مجرورًا بالفتحة نيابة عن الكسرة، وذلك في صيغة منتهى الجموع، وهي: كل جمع بعد ألفه حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، تقول: لا تذهب إلى مجالسَ سيئة فتسمع أحاديثَ لا خير فيها، فـ«**مجالس**» و«**أحاديثَ**» كل منهما مجرور بالفتحة؛ لما تقدم، قال تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا صَوَآفَّۖ﴾ [الحج: ٣٦]، فـ﴿صَوَآفَّۖ﴾ حال

---

= الأول بسبب الزيادة، والثاني بسبب الصيغة؛ لأنه على وزن من أوزان جموع التكسير، فاعرف ذلك، فإنه نافع في هذا الباب.

منصوب بالفتحة، وهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن (**فواعل**)، جمع صافة، وقال تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، فـ﴿أَسَاوِرَ﴾ مجرور بالفتحة، فهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن (**أفاعل**)، جمع أسورة، وهي جمع سِوار.

❁ ❁ ❁

# بَابُ الفَاعِلِ

**قوله: (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«ذَهَبَتْ هِنْدٌ»، وَ«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»).**

**الفاعل**: اسم مرفوع تَقَدَّمه فعل، ودلَّ على الذي فعل الفعل أو قام به، فالأول: نحو: كتب الطالبُ، والثاني: نحو: مرض زيدٌ، ومات عمْرٌو، فـ«**الطالبُ**» فاعل؛ لأنه فعل الكتابة، و«**زيدٌ**» فاعل؛ لأنه قام به المرض، و«**عمرٌو**» فاعل؛ لأنه قام به الموت.

**وقوله: (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا) ذكرَ المؤلف رحمه الله حُكمَين من أحكام الفاعل:**

**الأول**: الرفع، كما تقدم في الأمثلة، وقد يُجرُّ لفظًا في محل رفع، وذلك في **موضعين**:

١ ـ إذا أُضيف المصدر إلى فاعله، نحو: سرَّني احترامُ خالدٍ أباه، فـ«**احترام**» فاعل «**سرَّ**» مرفوع بالضمَّة، وهو مضاف، و«**خالد**» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، و«**أباه**» مفعول به للمصدر؛ لأن المصدر يعمل عمل فعله، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

٢ ـ أن يُجرَّ بحرف جر زائد، نحو: ما جاء مِنْ أحدٍ، فـ«**مِنْ**» حرف جر زائد، «**أحد**» فاعل مرفوع بضمَّة مقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ۝٦﴾ [النساء: ٦]، فـ«**كفى**» فعل ماضٍ مبني على فتح مقدَّر،

ومعناه: وفَّى وأغنى؛ أي: حصل به الاستغناء، «**بالله**» الباء: حرف جر زائد إعرابًا مؤكد معنى، ولفظ «**اللهِ**» فاعل مجرور لفظًا في محل رفع، و﴿حَسِيبًا﴾ تمييز.

**الحكم الثاني**: أنه إن كان مؤنثًا لحقت فعله علامة التأنيث، وهي: تاء ساكنة في آخر الماضي، نحو: ذهبتْ هندٌ، وطلعتِ الشمسُ، وتاءٌ متحركة في أول المضارع، نحو: تقوم هند، وتطلع الشمس.

وقد مثَّل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لتأنيث الفعل بمثالين؛ لبيان أن تاء التأنيث مع الفعل لها حالتان: حالة وجوب، وحالة جواز.

**فالواجب**: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث ليس مفصولًا عن فعله، كالمثال الأول، فإن فُصل عن فعله نحو: حضرت القاضيَ امرأةٌ، جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وهو الأفصح.

**والجواز**: أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث، كالمثال الثاني: طلعتِ الشمسُ، أو طلعَ الشمسُ.

**ومن أحكام الفاعل ـ أيضًا ـ:**

١ ـ أن الفاعل يتأخَّر عن فعله، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ولا يجوز تقديمه عليه، فإن قُدِّم صار مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر هو الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، ففاعل «**يعصم**» ضمير مستتر، أو صار فاعلًا لفعل محذوف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فـ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور بعده؛ أي: وإن استجارك أحد.

٢ ـ أن فعله يُوحَّد مع تثنيته وجمعه، كما يُوحَّد مع إفراده، ومعنى توحيده: تجريده من علامة التثنية أو الجمع، تقول: انتصر المجاهدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجِّبات، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾

[المائدة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

فإن اتصلت بالفعل علامة التثنية أو الجمع، كقولك: قامَا رجلان، وقاموا رجال، وقُمْنَ نساءٌ، فالفاعل هو الاسم الظاهر، وما قبله ـ وهو الألف والواو والنون ـ حرف دالٌّ على التثنية أو الجمع لا محل له من الإعراب، أو تكون الألف وما بعدها هي الفاعل، والاسم الظاهر بدلٌ منها، وهذا أجود مما قبله، وقد جاء مثل هذا في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعل، و«**الواو**» في ﴿أَسَرُّوا۟﴾ حرف دال على الجمع، أو «**الواو**» فاعل، والاسم الموصول بدل منها.

❁ ❁ ❁

# بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي: باب الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، ويقال: باب نائب الفاعل، وهو ما أقيم مُقَام الفاعل بعد حذفه، نحو: أكرم خالدٌ الضيفَ، فيقال بعد حذف الفاعل: أُكْرِمَ الضيفُ. والأول أجود؛ لأن الفاعل قد يكون معلومًا، وإنما حُذف لغرض، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء: ٢٨]، والثاني أخصر وأوضح.

**قوله: (إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفَاعِلُ ضُمَّ أَوَّلُ الفِعْلِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، وَفُتِحَ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، وَرُفِعَ بِهِ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ، وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ، نَحْوُ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو»، وَ«أُعْطِيَ بَكْرٌ دِرْهَمًا»).**

أي: إذا لم يُسمَّ الفاعل بأن حُذف ولم يذكر في الكلام؛ لغرض من الأغراض[(١)]، **ترتب على حذفه أمران:**

١ ـ تغيير صيغة الفعل، وهو تحويله من الفعل المبني للمعلوم إلى فعل مبنيٍّ لم يُسمَّ فاعله؛ إيذانًا بالنيابة.

٢ ـ إقامة نائب عنه يَحلُّ محله.

---

(١) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني، فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع، كقولهم: من طابت سريرته حُمدت سيرته، أو الرغبة في الإيجاز، نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفيء، ومن الأغراض المعنوية العلم به، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾ [النساء: ٢٨]، أو عدم الفائدة من ذكره، نحو: سُرق كتابي؛ لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على السامع، نحو: تُصدق بألف ريال، إلى غير ذلك من الأغراض.

أما تغيير صورة الفعل، فإن كان الفعل ماضيًا وجب ضم أوَّله وكسر ما قبل آخره، نحو: فَتَحَ العملُ بابَ الرزق، فيقال: فُتِحَ بابُ الرزق، فـ«**فُتِحَ**» فعل ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، «**بابُ**» نائب فاعل مرفوع، و«**الرزق**» مضاف إليه.

وإذا كان الفعل مضارعًا وجب ضم أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: يحترم الناسُ العالِمَ، فيقال: يُحتَرَمُ العَالِمُ، فـ«**يُحتَرَمُ**» فعل مضارع مبني لما لم يُسمَّ فاعله، مرفوع بالضمَّة، «**العالِمُ**» نائب فاعل مرفوع، وقد يكون فَتْحُ ما قبل آخره مقدرًا، نحو: يصوم المسلمون رمضانَ، فيقال: يُصَامُ رمضانُ.

**وقول المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَرُفِعَ بِهِ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ)** أشار بهذا إلى أن الأصل في النيابة عن الفاعل أن تكون للمفعول به، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده، كما تقدم في الأمثلة.

**وقوله: (وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ)**؛ أي: إذا كان الفعل مُتعديًا لمفعول واحد أُنيب مُناب الفاعل، كما تقدم، مثل: أُكْرِمَ الضيفُ، وإن كان الفعل مُتعديًا لمفعولين أُنيب واحد منهما مُناب الفاعل، ونُصب ما عداه، مثل: أَعْطيتُ بكرًا دِرْهمًا، وظنَّ السفيهُ التَّحيُّلَ نافعًا، فتقول: أُعْطِيَ بكرٌ دِرهمًا، وظُنَّ التَّحيُّلُ نافعًا.

فإن لم يوجد المفعول به نابَ عن الفاعل المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور، فمثال المصدر: قُرِئ قراءةٌ مُجوَّدةٌ، ومثال الظرف: صِيمَ يومُ الخميسِ، ومثال الجار والمجرور: فُرِحَ بانتصارِ المسلمين، فنائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور، فيكون في محل رفع نائب فاعل.

۞ ۞ ۞

# بَابُ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ

قوله: (**المُبْتَدَأُ: هُوَ الاِسْمُ المُجَرَّدُ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ**).

**المبتدأ قسمان:**

**الأول:** مبتدأ له خبر، وهو المراد هنا.

**الثاني:** مبتدأ له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر، وهذا سيرد له ذكر ـ إن شاء الله ـ عند الكلام على اسم الفاعل واسم المفعول.

أما الأول فقد عرّفه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (**هُوَ الاِسْمُ المُجَرَّدُ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ**).

فـ(**العَوَامِلِ**) جمع عامل، وهو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب، كالأفعال والحروف، فالمبتدأ لا يدخل عليه عامل، نحو: اللهُ ربُّنا، فلفظ «**اللهُ**» اسم جاء في أول الجملة، لم يدخل عليه عامل لفظي، كحرف جر أصلي، أو فعل أو غيرهما، فيكون مبتدأ، أما نحو: في الدارِ رجلٌ، فليست كلمة «**الدارِ**» مبتدأ؛ لوجود العامل اللفظي، وهو حرف الجر «**في**»، وشرط المبتدأ أن يتجرَّد من العامل اللفظي، فالجار والمجرور خبر مقدَّم، و«**رجل**» مبتدأ مؤخَّر؛ لأنه تجرَّد عن العوامل اللفظية[1].

(١) يستثنى من العامل اللفظي حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد، فإنه يدخل على المبتدأ، فإذا قلت: هل من رجل موجود، فـ«**رجل**» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها =

وقوله: (**مُسْنَدًا إِلَيْهِ**)؛ أي: محكومًا عليه بأمر، مثل: العلمُ نافعٌ، فالخبر حكم؛ أي: مسند، والمبتدأ محكوم عليه؛ أي: مسندٌ إليه ذلك الحكم.

**قوله: (وَالخَبَرُ: هُوَ الحَدِيثُ عَنْهُ).**

أي: الحديث عن المبتدأ، وهو معنى قولهم: إن الخبر هو الجزء المتمُّ الفائدة مع المبتدأ[1]، نحو: العلمُ نافعٌ، فـ«**نافعٌ**» مسند تمَّتْ به مع المبتدأ «**العلمُ**» فائدة، فيكون خبرًا.

**قوله: (وَكِلَاهُمَا مَرْفُوعٌ، نَحْوُ: «عَمْرٌو قَائِمٌ»).**

أي: إنَّ حكم المبتدأ والخبر الرفعُ، ورافع المبتدأ عامل معنوي، وهو الابتداء، وهو وجود المبتدأ في أول الجملة لا يسبقه شيء، كما تقدَّم في شرط التجرد، ورافع الخبر عامل لفظي، وهو المبتدأ، نحو: القرآنُ شفاءٌ، فـ«**القرآنُ**» مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمَّة الظاهرة، «**شفاءٌ**» خبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

**قوله: (وَقَدْ يُخْبَرُ عَنِ المُبْتَدَإِ بِجُمْلَةٍ أَوْ ظَرْفٍ).**

أفاد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ **أنَّ الخبر ثلاثة أنواع:**

١ ـ مفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، نحو: العِلْمُ نافعٌ، المشي مفيد، وهذا النوع مستفاد من قوله: (**وقد يخبر**)؛ لأن الخبر المفرد هو الأصل.

٢ ـ جملة: وهي ما تألَّفت من مسند ومسند إليه.

---

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونحو: رُبَّ رجلٍ عالم لقيته، «**رجل**» مبتدأ، كما في الذي قبله، ولا أثر للحرفين «**من**» و«**رُبَّ**»؛ لأن المبتدأ تجرَّد عن العوامل الأصلية، وعدم تجرده عن الزائد وشبهه لا يضر.

(١) هذا هو الأصل والغالب، وهو أن الخبر يتمم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، كما في الأمثلة، وقد يتمِّمها أحيانًا بمساعدة لفظ آخر، كالنعت في مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الشعراء: ١٦٦]، فإن معنى الخبر ﴿قَوْمٌ﴾ معلوم، والذي تمم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.

**٣ ـ** شبه جملة: وهو الظرف والجار والمجرور[١].

**والجملة إما اسمية أو فعلية:**

**فالاسمية**، نحو: الإسلامُ آدابُه عاليةٌ، فـ«**الإسلامُ**» مبتدأ أول مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمَّة، «**آدابُه**» مبتدأ ثان، والهاء: مضاف إليه، «**عاليةٌ**» خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمَّة، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول[٢].

**والجملة الفعلية**، نحو: الصدقُ يهدي إلى البر، فـ«**الصدقُ**» مبتدأ، «**يهدي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: «**هو**» يعود إلى «**الصدق**»، والجملة خبر.

وإذا وقعت الجملة خبرًا فلا تخلو: إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أو لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، نحو: حديثي: العملُ ثمرةُ العلم، فـ«**حديثي**» مبتدأ أول، والياء: مضاف إليه، و«**العملُ**» مبتدأ ثان، و«**ثمرةُ العلم**» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

فهذه الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ «**حديثي**» مطابقة له في المعنى؛ لأن الحديث هو: العملُ ثمرةُ العلم، والعمل ثمرة العلم هو: الحديث، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فـ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه في المعنى.

فإن لم تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لتكون شديدة الاتصال به، ولولا الرابط لكانت

---

(١) يطلق الظرف في كلام الأقدمين ـ أحيانًا ـ مرادًا به الجار والمجرور، ويطلق عليهما: شبه الجملة. انظر: «المغني» (١/ ٢٠٦)، «النحو الوافي» (٢/ ٢٣٤).

(٢) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتمال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثان.

أجنبية مستقلة؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل، فإذا جاء الرابط عُلم أنها للمبتدأ، **ومن أنواع الرابط**:

١ ـ الضمير العائد على المبتدأ، وهو أصل الروابط وأقواها، نحو: المجتهدُ كتابه معه، فـ«**المجتهدُ**» مبتدأ، وجملة: «**كتابه معه**» خبر، والهاء هي الرابط، ونحو: خالد أبوه قائم، فـ«**خالد**» مبتدأ، و«**أبوه قائم**» مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط الهاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فنون الإناث هي الرابط.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو: الاجتهاد ذلك أساس النجاح، فـ«**الاجتهاد**» مبتدأ أول، «**ذلك أساس النجاح**» مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط اسم الإشارة العائد على المبتدأ الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فـ﴿لِبَاسُ﴾ مبتدأ إليه، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ ثان، و﴿خَيْرٌ﴾ خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أُخَر.

**وأما شبه الجملة**[(١)]: فالمراد به الظرف بنوعيه ـ الزماني والمكاني ـ والجار والمجرور، وشرط الإخبار بهما: حصول الفائدة.

**مثال ظرف الزمان**: الصومُ يومَ الخميسِ، فـ«**الصومُ**» مبتدأ، «**يومَ**» ظرف منصوب متعلِّق بمحذوف خبر، «**الخميسِ**» مضاف إليه.

**ومثال ظرف المكان**: المسجدُ أمامَ المنزلِ، فـ«**المسجدُ**» مبتدأ، «**أمامَ**» ظرف منصوب متعلِّق بمحذوف خبر، «**المنزلِ**» مضاف إليه.

**ومثال الجار والمجرور**: الكتابُ في المسجدِ، فـ«**الكتابُ**» مبتدأ، «**في المسجدِ**» جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر.

---

(١) أُطلق على الظرف والمجرور: «شبه الجملة»؛ لأنهما أشبها الجملة في كونهما متعلِّقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك.

والمشهور عند النُّحاة أن الخبر هو المتعلّق المحذوف، فيقدَّر فعلًا، نحو: استقر، أو اسمًا، نحو: مستقر(١).

**قوله: (وَلَا يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا لَمْ تُفِدْ).**

أي: لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، مثل: رجلٍ، طالبٍ، فلا بد أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، ولا يُحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة، نحو: طالبٌ مجتهدٌ، لكن يصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة، كما ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وتحصل الفائدة بأمور منها:**

**الأول**: أن تكون النكرة عامة لكل فرد من أفراد الجنس، سواء أكانت عامة بنفسها، نحو: كلٌّ يموت، قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة: ١١٦] أم بغيرها، نحو: ما رجلٌ في الدار؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، قال تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

**الثاني**: أن تكون النكرة مخصصة بنعت أو إضافة، فالأول نحو: نومٌ مبكر أفضل من سهر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فالمبتدأ: ﴿وَلَعَبْدٌ﴾ خاص؛ لأنه وُصِفَ فحصلت به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف، والثاني نحو: صاحبُ الحاجة مولعٌ بإنجازها.

**الثالث**: أن تكون النكرة متأخرة، وقبلها خبرها، بشرط أن يكون مختصًا، سواء أكان ظرفًا أم جارًّا ومجرورًا، ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف المضاف صالحًا لأن يقع مبتدأ، نحو: في العلم نفع، قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو: عندي ضيف، قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [قٓ: ٣٥].

---

(١) هناك قول آخر وهو أن الخبر الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمَّنان معنى صادقًا على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر، ولا حاجة لتقدير متعلَّق، وهذا رأي وجيه، وفيه تيسير، لا سيما على المبتدئين.

**قوله: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: «قَائِمٌ زَيْدٌ»).**

أفاد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، كقولك: الدنيا فانيةٌ.

وقد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازًا كما نصَّ عليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد يتقدَّم وجوبًا.

**أما التقدم الجائز فضابطه**: ألا يوجد في الكلام ما يوجب التقدُّم ولا ما يوجب التأخُّر، نحو: قائمٌ زيدٌ، بتقديم الخبر، ويجوز تأخره على الأصل، نحو: زيدٌ قائمٌ.

**وأما التقدم الواجب، ففي أربعة مواضع:**

١ ـ أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في الإيجاز بلاغةٌ، عندي ضيفٌ، ولو أُخر الخبر فقيل: بلاغةٌ في الإيجاز، ضيفٌ عندي، لتوهَّم السامع أنه صفة؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر؛ ولَبَقِيَ ينتظر الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [قٓ: ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨﴾ [الرعد: ٣٨].

فإن كان للنكرة مسوّغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجلٌ عالِمٌ عندي، ويجوز: عندي رجلٌ عالمٌ.

٢ ـ أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: لِمَجَالسِ العلْمِ رُوَّادُها، فالضمير في المبتدأ «**روَّادها**» يعود على بعض الخبر، وهو كلمة «**مجالس**»، ولو أُخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو ممنوع هنا، قال تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾ [محمد: ٢٤].

٣ ـ أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته[١]، نحو: أين زيد[٢]؟ فـ«**أين**» خبر مقدَّم، «**زيد**» مبتدأ مؤخَّر، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧].

٤ ـ أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ بـ«**إنما**» أو بـ«**إلا**»، نحو: إنما القائدُ خالدٌ، ما الهادي إلا اللهُ، ففي الأول: قصر صفة القيادة على خالد، فالمحكوم عليه هو «**خالد**» وهو المتأخر، والمحكوم به وهو صفة القيادة هو المتقدِّم، فـ«**إنما**» أداة حصر، «**القائد**» خبر مقدَّم، و«**خالد**» مبتدأ مؤخَّر، وفي الثاني: قصر صفة الهداية على الله تعالى، فـ«**ما**» نافية، و«**الهادي**» خبر مقدَّم، و«**إلا**» أداة حصر، «**الله**» مبتدأ مؤخَّر، قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝١٢﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩].

❁ ❁ ❁

---

(١) الألفاظ التي لها الصدارة هي: أسماء الاستفهام، والشرط، و(**ما**) التعجبية، و(**كم**) الخبرية، فإذا وقعت مبتدأ وجب تقديمه، وما وقع منها خبرًا وجب تقديمه أيضًا.

(٢) الذي يميز اسم الاستفهام الواقع مبتدأ أو خبرًا هو جواب الاستفهام، فإذا قيل في جواب المثال: زيد في المسجد، فـ«**في المسجد**» تقابل «**أين**» فدل على أنها خبر.

# بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا

لما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ المبتدأ والخبر ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة: **(كان)** وأخواتها، و**(ما)** النافية، و**(إنَّ)** وأخواتها، و**(لا)** الداخلة على الاسم، و**(عسى)** وأخواتها، وأما النوع السادس وهو: **(ظنَّ)** وأخواتها فقد ذكرها في باب «**المفعول به**»، وهذه النواسخ منها ما هو أفعال، ومنها ما هو حروف.

وتسميتها بالنواسخ؛ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة، وهذه النواسخ تُزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيِّره، كما سيتبيَّن ـ إن شاء الله ـ.

**قوله: (وَهِيَ: «كَانَ»، وَ«صَارَ»، وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«بَاتَ»، وَ«ظَلَّ»، وَ«أَضْحَى»، وَ«مَا زَالَ»، وَ«مَا انْفَكَّ»، وَ«مَا فَتِئَ»، وَ«مَا بَرِحَ»، وَ«مَا دَامَ»، وَ«لَيْسَ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن **(كان)** مع أخواتها ثلاثة عشر فعلًا، **وهي من حيث العمل ـ الذي سيذكر المؤلف ـ ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول: ما يعمل بلا شرط، وهو ثمانية أفعال:**

١ ـ **(كَانَ)**: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي مع الانقطاع، نحو: كان الجوُّ صحوًا، أو مع الاستمرار، فتُسلب دلالتها على الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝٥٤﴾ [الفرقان: ٥٤]، فـ«**كان**» فعل دال

على الاستمرار[(١)] ناقص[(٢)] يرفع الاسم وينصب الخبر، و﴿رَبُّكَ﴾ اسمها مرفوع بها، والكاف: مضاف إليه، و﴿قَدِيرًا﴾ خبرها منصوب بها.

٢ ـ **(أَمْسَى)**: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجوُّ باردًا.

٣ ـ **(أَصْبَحَ)**: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهرُ متعبًا.

٤ ـ **(أَضْحَى)**: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالبُ نشيطًا.

٥ ـ **(ظَلَّ)**: ويفيد اتصال الاسم بالخبر في جميع النهار غالبًا، نحو: ظلَّ الجوُّ حارًّا.

٦ ـ **(بَاتَ)**: يفيد اتصال الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: باتَ الحارسُ ساهرًا.

٧ ـ **(صَارَ)**: يفيد تحوُّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار العنبُ زبيبًا.

٨ ـ **(لَيْسَ)**: يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق[(٣)]، نحو: ليست المكتبةُ مفتوحةً.

---

(١) لأن الفعل إذا أضيف إلى الله تعالى تجرد عن الزمان وصار معناه الدوام. «شرح الكفراوي على الآجرومية» ص(٩٥).

(٢) نقصانها أنها فعل لا يتم معناه بالمرفوع، وإنما يحتاج إلى منصوب، فإن اكتفت بمرفوعها فهي تامة، كشأن الأفعال اللازمة، والمرفوع فاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإن حصل أو حدث ذو عسرة.

(٣) المراد بالإطلاق: عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو المستقبل، كالمثال المذكور، فإنَّ معناه: نفي فتح المكتبة الآن، وهو زمن التكلم، فإنْ وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الماضي أو المستقبل عُمل بها، نحو: ليس خالد مسافرًا أمس، أو غدًا، وقد تكون للنفي المجرد من الزمن، كقول العرب: ليس الإنسان الصورة، إنما الإنسان العقل.

**القسم الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدَّمه: نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو أربعة:**

**(زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ)، فمثال النفي**: لا يزالُ البردُ قارسًا، فـ«**لا**» نافية، و«**يزالُ**» فعل مضارع يرفع الاسم وينصب الخبر مرفوع بالضمَّة، و«**البرد**» اسمها، و«**قارسًا**» خبرها.

**ومثال النهي**: لا تفتأُ محسنًا إلى الفقراء، فـ«**لا**» ناهية، «**تفتأْ**» فعل مضارع يرفع الاسم وينصب الخبر مجزوم، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و«**محسنًا**» خبر «**تفتأ**»، «**إلى الفقراء**» متعلِّق بالخبر.

**ومثال الدعاء**: لا زالَ بيتُكم عامرًا بطاعة الله، فـ«**لا**» دعائية، و«**زالَ**» فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح، و«**بيتكم**» اسمها، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، و«**عامرًا**» خبرها.

وهذه الأربعة تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع، أو مستمرة إلى وقت الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير، فالأول، نحو: ما زال الأدبُ حِلْيَةَ طالبِ العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيبُ يتكلم.

**القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تتقدَّمه (مَا) المصدرية الظرفية، وهو: (دَامَ).**

ومعنى المصدرية: أنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، ومعنى الظرفية: أنها نائبة عن الظرف، وهو «**مدة**»، ومثالها: لا أصحبك ما دمت منحرفًا، فـ«**ما**» مصدرية ظرفية، و«**دام**» فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسمها، و«منحرفًا» خبرها، و«**ما**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر محله النصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالفعل المضارع قبله، والتقدير: مدة دوامك منحرفًا.

ومعنى **(ما دَامَ)**: استمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، فنفي الصحبة في المثال السابق، يدوم بدوام وقت معين محدود هو: مدة الانحراف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مدة دوامي حيًّا.

**قوله: (وَكُلُّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، كَقَوْلِكَ: «كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا»، وَ«مَا زَالَ بِشْرٌ صَادِقًا»).**

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا إلى أن هذه الأفعال الناسخة ترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها.

وقد مثَّل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ **بمثالين**: **المثال الأول** لِما يعمل من دون شرط: كَانَ عَمْرٌو كَرِيمًا، فـ«**كَانَ**» فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و«**عَمْرٌو**» اسمها مرفوع بها، و«**كَرِيمًا**» خبرها منصوب بها.

**والمثال الثاني** لِما يعمل بشرط ـ كما تقدَّم ـ وهو: مَا زَالَ بِشْرٌ صَادِقًا، فـ«**مَا**» نافية، و«**زَالَ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، يرفع الاسم وينصب الخبر، و«**بِشْرٌ**» اسمها مرفوع بها، و«**صَادِقًا**» خبرها منصوب بها.

**قوله: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرِ عَلَى الِاسْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾** [الروم: ٤٧]).

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بجواز تقديم الخبر على الاسم إلى أن الأصل أن يتأخَّر الخبر، كما تقدَّم في باب «**المبتدأ والخبر**»، وكما مرَّ في الأمثلة، وَتَقَدُّمُ الخبر على الاسم ـ هنا ـ هو توسطه بين الاسم والفعل، **وهذا التوسط نوعان**:

١ ـ **توسُّط جائز**: إذا لم يوجد ما يوجب التوسط ولا ما يوجب التأخر، نحو: كان الخطيبُ مؤثرًا، فيجوز: كان مؤثرًا الخطيبُ. ومن

ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]، فـ﴿حَقًّا﴾ خبر «**كان**» مقدم، و﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخر، ومضاف إليه.

**٢ ـ توسُّط واجب: وذلك في موضعين:**

**الأول**: أن يكون الخبر محصورًا في الاسم، نحو: ما كان مستفيدًا إلا المجدُّ.

**الثاني**: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الفصل طلابُه، وتقدم بيان ذلك في باب «**المبتدأ والخبر**».

ولم يذكرِ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تقدم الخبر على الاسم والفعل معًا، **وهو نوعان:**

١ ـ تقدم جائز، نحو: كان الجوُّ باردًا، ويجوز: باردًا كان الجوُّ.

٢ ـ تقدم واجب: كأن يكون الخبر اسمًا واجب الصدارة، كـ(**أسماء الاستفهام**)، نحو: أين كان الغائبُ؟ فـ«**أين**» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر «**كان**» مقدَّم، و«**الغائب**» اسمها مؤخَّر. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الروم: ٩]، فـ﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام في محل نصب خبر مقدَّم لـ﴿كَانَ﴾، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمها.

وكل أفعال هذا الباب يجوز فيها تقدُّم الخبر على الفعل، إلا **(دام)** و**(ليس)**، أما **(دام)** فلا يجوز تقدم الخبر على **(ما)** المتصلة بها، فلا تقول: لا أصحبك منحرفًا ما دمت؛ وعلَّلوا لذلك بأن تقديم الخبر على **(ما)** يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول؛ لأن **(ما)** مصدرية، فهي موصول حرفي، وما بعده صلة له، فلو قدِّم الخبر لزم منه تقدُّم بعض أجزاء الصلة، وهذا لا يجوز، وأما تقدُّمه على **(دام)** وحدها فالظاهر الجواز، تقول: لا أصحبك ما منحرفًا دمت.

وأما **(ليس)** فقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها، والمنع أرجح؛ لأن ذلك لم يرد في لسان العرب، فلا تقول: مسافرًا ليس خالد.

۞ ۞ ۞

# بَابُ (مَا) النَّافِيَةِ

**قوله: (وَهِيَ تَرْفَعُ الاِسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، نَحْوُ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب القسم الثاني من النواسخ، وهي **(ما)** النافية، وهي من الحروف العاملة عمل **(كان)** فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقدَّمها على باب «**عسى**» وأخواتها؛ لأنها أقوى شبهًا بباب «**كان**» من باب «**عسى**» وأخواتها؛ لأنها أشبهت **(ليس)** في المعنى ـ وهو النفي ـ والعمل، كما ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**ولا تعمل إلا بثلاثة شروط تستفاد بعد التأمل من مثال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١ ـ ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم الخبر بطل عملها، نحو: ما الفقر عيبًا، فلو قيل: ما عَيْبٌ الفقرُ، بتقديم الخبر بطل عملها، ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر.

٢ ـ ألا يقترن اسمها بـ**(إنْ)** الزائدة، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إنِ الحقُّ منهزمٌ، برفع «**منهزم**» على أنه خبر المبتدأ، ولا يجوز نصبه.

٣ ـ ألا يقترن الخبر بـ**(إلا)** فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما دنياك إلا فانيةٌ، برفع «**فانيةٌ**» على أنه خبر المبتدأ، قال تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾ [آل عمران: ١٤٤].

**قوله: (وَتَدْخُلُ البَاءُ عَلَى خَبَرِهَا، نَحْوُ: «مَا عَمْرٌو بِقَائِمٍ»).**

أي: تزاد الباء في خبر **(ما)**؛ لغرض التوكيد، وهي زيادة كثيرة في القرآن وكلام العرب، مثل: مَا عَمْرٌو بِقَائِمٍ، فـ«**مَا**» نافية ترفع الاسم

وتنصب الخبر، «**عَمْرٌو**» اسمها، «**بِقَائِمٍ**» الباء: حرف زائد إعرابًا مؤكد معنى، وقائم: خبر «**مَا**» منصوب بفتحةٍ مقدَّرة، مَنعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦].

ومثل (**ما**) في ذلك: (**ليس**) فتدخل الباء في خبرها بكثرة، نحو: ليس الكذابُ بمحبوب، ومنه قوله تعالى ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ ﴿٣٧﴾﴾ [الزمر: ٣٧].

❁ ❁ ❁

# بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

**قوله:** (وَهِيَ: «إِنَّ»، وَ«أَنَّ»، وَ«لَكِنَّ»، وَ«كَأَنَّ»، وَ«لَيْتَ»، وَ«لَعَلَّ»).

هذا القسم الثالث من نواسخ الابتداء، وهي ستة أحرف: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

ولكل حرف منها معنى يغلب فيه، فالغالب في (**إِنَّ**، و**أَنَّ**) التوكيد؛ أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها، نحو: إن القناعةَ كنزٌ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٧٣﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومعنى (**لَكِنَّ**): الاستدراك، وهو تعقيب الكلام بنفي ما يُتوهم ثبوته، نحو: الإخوان كثيرون، ولكنَّ الأوفياءَ قليلون، أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو: الكتاب رخيص، لكنَّ نفعَه عظيمٌ.

ومعنى (**كَأَنَّ**): التشبيه، نحو: كأنَّ المعلِّمين آباء، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠﴾ [المدثر: ٥٠].

ومعنى (**لَيْتَ**): التمني، وهو طلب الشيء المحبوب الذي لا يُرجى حصوله إما لكونه مستحيلًا، وإما لكونه بعيد المنال، فالأول نحو: لَيْتَ الشبابَ يعود، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا ۝٤٠﴾ [النبأ: ٤٠]، والثاني كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالًا فَأَحُجَّ منه، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

ومعنى (**لَعَلَّ**): الترجي والإشفاق، والترجي: طلب الشيء

المحبوب الذي يرجى حصوله، نحو: لعلَّ المجاهدين ينتصرون، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٨٩﴾ [البقرة: ١٨٩]، والإشفاق: هو توقع الأمر المخوف، نحو: لعلَّ العدوَّ قادمٌ، قال تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧﴾ [الشورى: ١٧].

**قوله: (وَكُلُّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»).**

هذا عمل (**إِنَّ**) وأخواتها، فهي تنصب المبتدأ ويكون اسمًا لها، وترفع الخبر ويكون خبرًا لها، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فـ«**إِنَّ**» حرف مشبَّه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، «**زَيْدًا**» اسمها منصوب بها، و«**قَائِمٌ**» خبرها مرفوع بها.

**قوله: (وَإِنْ كُفَّتْ بِـ«مَا» بَطَلَ عَمَلُهَا، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾** [النساء: ١٧١]).

أي: إذا اتصلت (**مَا**) الزائدة بـ(**إِنَّ**) أو إحدى أخواتها أحدثت **أمرين**:

**الأول**: كَفُّها عن العمل، ولذا تسمَّى (**مَا**) الكافَّة؛ أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

**الثاني**: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمَّى (**مَا**) المُهَيِّئَةَ[1].

**مثال ذلك**: إنما الأعمالُ بالنيات، لَيْتَما الحياةُ خاليةٌ من الكدر، إنما يعاقب المسيء، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ۝٦﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾ [المائدة: ٩٢].

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٣٠٧).

واحترزنا بالزائدة من **(مَا)** الموصولة التي بمعنى: الذي، فإنها لا تكفها عن العمل[(١)]، نحو: إنَّ ما في الغرفة طفل؛ أي: إن الذي في الغرفة طفل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، فـ«**مَا**» موصولة، وهي اسم «**إنَّ**»، و﴿صَنَعُوا۟﴾ صلة الموصول، والعائد على الاسم الموصول محذوف، و﴿كَيْدُ﴾ خبر «**إنَّ**».

ويستثنى من ذلك **(ليت)** فيجوز فيها الإعمال والإهمال، تقول: ليتما الحياةَ خاليةٌ من الكدرِ، بنصب الحياة على الإعمال، ورفعها على الإهمال، كما تقدم.

**قوله: (وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، وَ«لَعَلَّ عِنْدَكَ عَمْرًا»).**

**خبر هذه النواسخ نوعان:**

**الأول**: أن يكون مفردًا أو جملة. وهذا لا يجوز تقديمه على الاسم، ولو قُدِّمَ لَبَطَلَ عملها، وفسد الأسلوب، **مثال المفرد**: إنَّ الحياةَ جهادٌ، **ومثال الجملة**: إنَّ الإسلامَ آدابُه عاليةٌ.

**الثاني**: أن يكون شبه جملة ـ وهو الظرف والمجرور ـ **وله من حيث تقدُّمه على الاسم ثلاث حالات:**

**الأولى**: وجوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يوجب التقديم، نحو: إنَّ في الفصل طلابَه، فيجب تقديم الخبر «**في الفصل**»؛ لأن في الاسم «**طلابَه**» ضميرًا يعود على بعض الخبر، فلو أُخِّرَ الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو ممنوع هنا.

**ومن أمثلة وجوب التقديم**: قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا

---

(١) تكتب الموصولة منفصلة، والكافة متصلة.

وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾ [المزمل: ١٢]، فيلزم تقدم الخبر ﴿لَدَيْنَآ﴾؛ لأن الاسم نكرة، ولا مسوغ له إلا تقدم الخبر، وكذا قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمان: ٧]، وقد تقدم ذلك في باب «**المبتدأ والخبر**».

**الثانية**: وجوب تأخيره إذا وجد مانع من التقديم، نحو: إنَّ السعادة لفي العمل الصالح، فلا يجوز تقديم الخبر هنا؛ لوجود (**لام**) الابتداء، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣].

**الثالثة**: جواز الوجهين فيما عدا ذلك، نحو: إنَّ العزَّ في طاعة الله، فيجوز: إنَّ في طاعة الله العزَّ

**قوله: (وَيُؤَكَّدُ خَبَرُ «إِنَّ» بِاللَّامِ، نَحْوُ: «إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ»)**.

المراد بـ(**اللام**) لام الابتداء، وهي لامٌ مفتوحة يُؤتى بها لقصد توكيد مضمون الجملة، وهي تدخل دخولًا جائزًا على خبر (**إنَّ**) دون باقي أخواتها، بشرط تأخُّره عن الاسم، كمثال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ ﴿٦٠﴾﴾ [الحج: ٦٠]، فإنْ تقدَّم الخبر عن الاسم امتنع دخول اللام عليه، فلا تقول: إنَّ لفي الدار عمرًا.

وهذه اللام يسميها النحاة: اللام المزحلقة؛ لأن الأصل تقديمها، وإنما تأخرت؛ لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد وهو التوكيد[(١)].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «المغني» (٢/٢٢٨، ٢٣٠).

# بَابُ (لَا)

**قوله: (وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: نَافِيَةٌ لِغَيْرِ الجِنْسِ).**

المراد بـ(**لَا**) في هذا الباب: الداخلة على الجُمل الاسمية، وأما الداخلة على الجُمل الفعلية، فلا بحث لنا فيها، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ذكرها عند الكلام على حروف الجزم في باب «**إعراب الفعل**».

**وقد ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (لَا) الداخلة على الجُمل الاسمية على ضربين:**

**الأول: نافية لغير الجنس**: وهي النافية للواحد؛ أي: نفي حكم الخبر عن فرد واحد، نحو: لا طالبٌ غائبًا، فتدل على نفي الغياب عن طالب واحد، وتحتملُ ـ أيضًا ـ نفي حكم الخبر عن الجنس كله، وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، إلا إن وجد قرينة تدل على نفي زمنٍ غير الحال.

**قوله: (فَتَعْمَلُ عَمَلَ «لَيْسَ» فِي نَكِرَةٍ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ»).**

أي: إنَّ (**لَا**) النافية للواحد تعمل عمل (**ليس**)؛ لأنها تشبهها في النفي، فترفع الاسم ونصب الخبر، كالمثال السابق: لا طالبٌ غائبًا، فـ«**لا**» نافية للواحد عاملة عمل «**ليس**»، و«**طالب**» اسمها مرفوع بها، و«**غائبًا**» خبرها منصوب بها.

**وقول المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فِي نَكِرَةٍ**) هذا شرط عملها، وهو أن عملها

مخصوص بالنكرات، وذلك بأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، كالمثال المتقدِّم، ونحو: لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ، فـ«**رَجُلٌ**» اسمها وهو نكرة، و«**أفضلَ**» خبرها وهو نكرة ـ أيضًا ـ، و«**منكَ**» متعلِّق بأفضل.

**قوله: (وَنَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَتَعْمَلُ عَمَلَ «إِنَّ»).**

هذا **الضرب الثاني** من أنواع **(لَا)**، وهو **(لَا) النافية للجنس**؛ أي: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول، فإذا قلت: لا طالبَ حاضرٌ، فقد نفيت الحضور عن جميع أفراد الطلاب، فلا يصح أن تقول: لا طالبَ حاضرٌ بل طالبان؛ لأن هذا تناقض، بخلاف **(لَا)** العاملة عمل **(ليس)** فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس، فهي تحتمل نفي الجنس، وتحتمل نفي الواحد، فإن قَدَّرْتها نافية للواحد صحَّ أن تقول: لا طالبٌ حاضرًا بل طالبان، وإن قَدَّرتها نافية للجنس لم يجز ذلك.

وهذا إن كان الاسم مفردًا، فإن كان مثنى أو جمعًا فالاحتمال موجود فيهما معًا، نحو: لا عاقلين متشاتمان، لا مُجِدِّين مذمومون، ونحو: لا عاقلان متشاتمين، لا مُجِدُّون مذمومين، ففي هذا احتمال نفي حكم الخبر عن الجنس كله، أو نفي قيد التثنية فقط، أو قيد الجمع فقط.

وتسمَّى **(لَا)** النافية للجنس **(لَا)** التبرئة؛ لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية؛ لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

**وقوله: (وَتَعْمَلُ عَمَلَ «إِنَّ»)**؛ أي: فتنصب المبتدأ اسمًا لها ـ أي: لفظًا أو محلًّا كما سيأتي ـ، **ويستفاد من كلام المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ **أنها لا تعملُ إلا بشرطين:**

**الأول**: أن يكون اسمها وخبرها نكِرتين، وهذا يُفهم من كلام

المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ كما سيأتي - إن شاء الله -، فلا تعمل في المعرفة، فإن دخلت على معرفة بطل عملها، ووجب تكرارها، نحو: لا خالدٌ في المسجد ولا هشام.

**الثاني**: أن يكون الاسم مقدَّمًا والخبر مؤخرًا، وهذا نصَّ عليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كما سيأتي - إن شاء الله -.

**قوله: (فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى مُضَافٍ أَوْ مُشَبَّهٍ بِهِ نَصَبَتْهُ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى نَكِرَةٍ بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ عِنْدَكَ»)**.

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ أن اسم (**لا**) النافية للجنس له **ثلاث حالات**:

**الحالة الأولى**: أن يكون اسمها مضافًا؛ أي: مكوَّنًا من كلمتين أضيفت الأولى إلى الثانية، نحو: لا طالبَ علمٍ ممقوتٌ.

**الحالة الثانية**: أن يكون شبيهًا بالمضاف؛ أي: مكوَّنًا من كلمتين للأولى تعلُّق بالثانية غير الإضافة، نحو: لا عاصيًا أباه موفَّقٌ، لا عشرين درهمًا عندي.

وحكم الاسم في هذين الحالين أنه يُنصب لفظًا، نحو: لا عاصيًا أباه موفق، فـ«**لا**» نافية للجنس، و«**عاصيًا**» اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر، و«**أباه**» مفعول به لاسم الفاعل، والهاء: مضاف إليه، و«**موفق**» خبر «**لا**».

**الحالة الثالثة من أحوال الاسم**: أن يكون نكرة، والمراد به: المفرد؛ أي: كلمة واحدة، فالمفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفردُ، نحو: لا سرورَ دائمٌ، وجمعُ التكسير، نحو: لا كواكبَ طالعاتٌ، والمثنى، نحو: لا ضدين مجتمعان، وجمعُ المذكر السالم، نحو: لا متنافسين في الخير نادمون، وما جمع بألف وتاء، نحو: لا متبرجاتِ محترماتٌ.

وحُكم الاسم في هذه الحال أنه يبنى على ما كان ينصب به، فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء، وما جمع بألف وتاء يبنى على الكسر بدون تنوين على قول الجمهور؛ لأن الكسر هو الأصل في هذا الجمع، ويجوز بناؤه على الفتح(١).

**ومن الأمثلة:** لا سرورَ دائمٌ، فـ«**لا**» نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر، و«**سرورَ**» اسمها مبني على الفتح في محل نصب، و«**دائمٌ**» خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

**قوله: (فَإِنْ وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّكِرَةِ فَاصِلٌ بَطَلَ عَمَلُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]**)**.

هذا فيه إشارة إلى ما تقدَّم من أنَّ شرط عملِ **(لا)** النافية للجنس ألا يتقدم الخبر، وذلك بأن يقع بينها وبين اسمها فاصل، وذلك بتقدُّم الخبر، فحينئذ يبطل عملها، ويجب تكرارها، نحو: لا في المعهد طلابٌ ولا مدرِّسون، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾(٢) [الصافات: ٤٧]، فـ﴿لَا﴾ نافية ملغاة، و﴿فِيهَا﴾ خبر مقدَّم، و﴿غَوْلٌ﴾ مبتدأ مؤخَّر، ﴿وَلَا﴾ الواو عاطفة، و«**لا**»: مؤكدة للنفي، ﴿هُمْ﴾ مبتدأ، و﴿يُنزَفُونَ﴾ فعل مضارع، والواو: نائب فاعل، والجملة: خبر المبتدأ.

۞ ۞ ۞

---

(١) انظر: «أوضح المسالك» بحاشية محمد عبد الحميد (٢/٨).

(٢) قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ من غاله: إذا أفسده، والضمير فيه يعود على قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الصافات: ٤٥]؛ أي: ليس في الخمرة ما يغتال عقولهم، ويفسد أجسادهم فيهلكهم. انظر: «روح المعاني» (٢٣/٨٨).

# بَابُ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ)

**قوله: (وَهُمَا فِعْلَانِ، مَاضِيَانِ، غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وَمَعْنَاهُمَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ).**

أي: كلٌّ من (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعل ماضٍ، تجرَّد من الدلالة على الزمن بعد أن تكوَّنت منه ومن فاعله جملةٌ إنشائية غير طلبية.

**وقوله: (غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ)**؛ أي: كل منهما فعل جامد ملازم للماضي، فلا مضارع له ولا أمر.

**وقوله: (وَمَعْنَاهُمَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ)**؛ أي: إنَّ (نِعْمَ) تفيد المبالغة في المدح، فإذا قلتَ: نِعْم الخُلقُ الصدقُ، فـ«أل» تفيد العموم والشمول، وعلى هذا فتكون مدحتَ جنس الخُلُق كله، ثم خصصت بالذكر الصدق، فتكون قد مدحته مرتين، ومثل ذلك (بئس) في مثل: بِئْس الخُلقُ الكذبُ.

**قوله: (وَفَاعِلُهُمَا مُعَرَّفٌ بِالأَلِفِ وَبِاللَّامِ، أَوْ مُضَافٌ إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهِمَا، أَوْ مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ).**

أي: أنَّ فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ) **ثلاثة أنواع:**

**الأول:** أن يكون مقترنًا بالألف واللام الجنسية، نحو: نِعْم الخُلقُ الوفاءُ بالوعد، وبِئْس الخلقُ خُلْفُ الوعد، فـ«**نِعْم**» فعل ماضٍ جامد؛ لإنشاء المدح، و«**الخُلقُ**» فاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [صَ: ٣٠]، فـ﴿الْعَبْدُ﴾ فاعل ﴿نِعْمَ﴾ مرفوع بالضمة.

**الثاني**: أن يكون الفاعل مضافًا إلى المعرَّف بالألف واللام، نحو: نِعْم قائدُ الإسلام صلاحُ الدين، وبِئْس زعيمُ القومِ أبو جهل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾ [النحل: ٣٠]، فـ«**اللام**» واقعة في جواب قَسَم مقدَّر، و«**نِعْمَ**» فعل ماض جامد؛ لإنشاء المدح، ﴿دَارُ﴾ فاعل، وهو مضاف، و﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ مضاف إليه، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

**الثالث**: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا يعود على تمييز بعده يُفسِّر ما في الضمير من الغموض والإبهام، نحو: نِعْمَ صديقًا الكتابُ، بئس خُلقًا الكذبُ، ففي كل من «**نِعْمَ**» و«**بِئْسَ**» ضمير مستتر وجوبًا هو الفاعل، تقديره: «**هو**» مرادًا به الممدوح أو المذموم، ويعود على التمييز «**صديقًا**» و«**خُلقًا**»؛ أي: نعم الصديقُ صديقًا الكتاب، وبئس الخُلقُ خُلقًا الكذب، ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠]، ففاعل ﴿بِئْسَ﴾ ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**هو**»؛ أي: البدل، و﴿بَدَلًا﴾ تمييز منصوب.

**قوله: (وَالمَخْصُوصُ بِالمَدْحِ وَالذَّمِّ مَرْفُوعٌ، كَقَوْلِكَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ بَكْرٌ»، وَ«بِئْسَ غُلَامُ القَوْمِ عَمْرٌو»، وَ «نِعْمَ رَجُلًا بِشْرٌ»)**.

أي: يُذكر بعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفاعلهما اسمٌ مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، **وفي إعرابه أوجه ثلاثة**:

**الأول**: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، وهذا الإعراب أيسر الأعاريب؛ لسلامته من الحذف.

**الثاني**: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير في المثالين السابقين: هو الصدق، وهو الكذب.

**الثالث**: أنه بدل من الفاعل، بدل كل من كل، أو بدل بعض من

كل، وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان(١)، وهو وجيه جدًّا؛ لأنه لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الوجهين قبله.

ثم مثَّل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بثلاثة أمثلة لأنواع الفاعل، وقد تقدم الكلام في ذلك.

**قوله: (وَتَقُولُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التَّاءَ).**

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه إذا كان الفعل من أفعال المدح أو الذم كـ(**نِعْمَ**) و(**بِئْسَ**)، والفاعل مؤنث حقيقيُّ التأنيث، جاز تأنيثُ الفعل بذكرِ التاء، وتذكيره بحذفها، فتقول: نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ، ويجوز: نِعْمَ المرأةُ هندٌ؛ لأن كلمة «**المرأة**» مقصود بها الجنس، لا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبه جمع التكسير في أنَّ المقصود به مُتعدد، وجمع التكسير يجوز في فعله الوجهان، تقول: بدأَ العُمَّالُ، وبدأَتِ العُمَّالُ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى﴾ [آل عمران: ١٨٣]، ففي الأول ذكرت التاء في الفعل «**جاء**» وفي الثاني حذفت؛ لأن الفاعل جمع تكسير.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٣٧)، «النحو الوافي» (٣/ ٣٧٩).

# بَابُ (عَسَى) وَأَخَوَاتِهَا

ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب القسم الثاني من الأفعال الناسخة، وهي: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع.

**فأفعال المقاربة**: ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر، وهي: كاد، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ، نحو: كاد الثمر يطيبُ.

**وأفعال الرجاء**: ما وُضِع للدلالة على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى، واخلولق، نحو: عسى الأمنُ أن يدومَ.

**وأفعال الشروع**: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر، وهي كثيرة، ومنها: طَفِقَ، وجَعَلَ، وأنشأ، نحو: طَفِقَ عمرٌو يَقُولُ، وجَعَلَ بكرٌ يَفْعَلُ، وأنشأ الخطيبُ يتكلمُ.

**وقد عبَّر المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عنها بقوله: (بَابُ (عَسَى) وَأَخَوَاتِهَا)**، ومثل هذا وُجِد في بعض كتب المتقدِّمين، كما في «اللمع» لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)[(١)]، والمشهور في كتب النحو عند غالب المتأخرين تسميتها بأفعال «المقاربة» من باب التغليب، فَغُلِّبَ البعضُ؛ لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

**قول المؤلِّف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَهِيَ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ)**.

أي: إنَّ **(عسى)** فعل بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بها، نحو: عَسَتْ هندٌ أن تقوم، وهي من علامات الفعل كما تقدم أول الكتاب،

---

(١) ص(٢٠٤).

وهي فعل غير متصرِّف، بمعنى: أنها ملازمة للمُضي، فلا يأتي منها مضارع، ولا اسم فاعل، ولا غيرهما(١).

أما بقية أفعال هذا الباب فقد جاء تَصَرُّفُ بعضها، ومن ذلك مضارع (**كَادَ**) في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، كما جاء المضارع مِن (**أَوْشَكَ**) في قوله ﷺ: «**يُوشِكُ الفُراتُ أنْ يَحْسِرَ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلا يَأْخُذْ منه شيئًا**»(٢).

وقد كثر استعمال المضارع من (**أَوْشَكَ**) في الأحاديث وأشعار العرب، وقلَّ استعمال الماضي.

**قوله: (وَتَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، كَـ«كَانَ»(٣)).**

هذا عمل (**عسى**) وأخواتها، فتعمل عمل (**كان**): ترفع المبتدأ ويكون اسمًا لها، ويكون خبرهُ خبرًا لها في محل نصب.

**قوله: (إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُضَارِعًا مَنْصُوبًا بِـ«أَنْ»، كَقَوْلِكَ: «عَسَى عَمْرٌو أَنْ يَقُومَ»).**

---

(١) انظر: «دليل السالك» لراقمه (١/ ٢١٠).

(٢) الحديث رواه البخاري (٧١١٩)، ومسلم (٢٨٩٤)، (٣١)، (٣٢)، وإنما نُهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال، كما تُفيده رواية مسلم. انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٨١).

(٣) جاء في الأصل: «كَـ(كَادَ)»، وصوابه قطعًا: كـ(كَانَ)، والتشابه بين الدال والنون وارد، والأصل فيه أخطاء غير هذا، و(**كاد**) من أخوات (**عسى**) فكيف يشبه عملها بها مع أن الأصلَ في تبويب المؤلف رحمه الله هو (**عسى**)، ثم إن قوله فيما بعد: (**وَكَادَ تَعْمَلُ عَمَلَ عَسَى**) يمنع صواب ما في الأصل، إذ كيف يرجع المؤلف رحمه الله ويُشبِّه (**كَادَ**) بـ(**عسى**) في العمل بعد أنْ شَبَّه (**عسى**) بـ(**كَادَ**)؟! ثم إنَّ منهج النحاة تشبيه (**كَادَ**) و(**عسى**) بـ(**كَانَ**)، قال ابن جني الذي مشى ابن عبد الهادي على إثره في التبويب، بل وفي الأسلوب: «اعلم أنَّ عسى فعل ماضٍ غير متصرف، ... وهو يرفع الاسم وينصب الخبر ككَانَ، إلا أنَّ خبره لا يكون إلا فعلًا مستقبلًا». «اللمع» ص(٢٠٤)، وقال ابن مالك:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ..................

أشار بهذا إلى أنه يشترط في خبر (**عسى**) أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع؛ أي: يكون فعلًا مستقبلًا؛ لأن معناها الرجاء والطمع، وهذا إنما يكون في الفعل المستقبل، وهذا الفعل يقترن بـ(**أنْ**) المصدرية، على تفصيل عند النحاة في حكم هذا الاقتران.

وقد ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أن المضارع في خبر (**عسى**) يكون مقترنًا بـ(**أنْ**)؛ لأنها تحقق الاستقبال، فيكون التجرد قليلًا، نحو: عسى عَمْرٌو أنْ يَقُومَ، فـ«**عسى**» فعل ماضٍ ناقص دالٌّ على الرجاء، يرفع الاسم وينصب الخبر، و«**عَمْرٌو**» اسمها مرفوع بها، و«**أَنْ يَقُومَ**» أنْ: حرف مصدري ونصب، ويقوم: فعل مضارع منصوب بـ«**أنْ**»، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر لـ«**عسى**».

وقد وردت (**عسى**) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ(**أنْ**)، قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠].

**قوله: (وَ«كَادَ» تَعْمَلُ عَمَلَ «عَسَى» إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا بِغَيْرِ «أَنْ»، كَقَوْلِكَ: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»).**

أي: إنَّ (**كَادَ**) وهي من أفعال المقاربة كما تقدم تعمل عمل (**عسى**)، لكن خبرها عكس خبر (**عسى**)، فيكون الكثير فيه أن يتجرد من (**أنْ**)، ويقلُّ اقترانه بها، نحو: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، فـ«**يَقُومُ**» فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**هو**»، والجملة في محل نصب خبر «**كَادَ**».

وقد جاءت (**كَادَ**) في القرآن في مواضع كثيرة، ولم يرد خبرها إلا مجردًا، قال تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١].

ومن اقترانه بـ(أَنْ) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مَا كِدتُ أَنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتى كَادتِ الشَّمْسُ أنْ تَغْرُبَ»(١).

**قوله: (وَكَذَلِكَ: «طَفِقَ عَمْرٌو يَقُولُ»، وَ«جَعَلَ بَكْرٌ يَفْعَلُ»).**

أشار المؤلف رحمه الله بهذا إلى أفعال الشروع وشيء من أمثلتها ـ كما تقدم ـ، ولم يذكر حكم اقتران خبرها بـ(أَنْ)، مما يُفيد عدم اقترانه، وهذا يُفهم من المثال.

وقد نصَّ النحاة على أنه لا يجوز اقتران خبر أفعال الشروع بـ(أَنْ) المصدرية؛ لأن هذه الأفعال للحال؛ ولهذا سمِّيت أفعال الشروع، و(أَنْ) للاستقبال فلا يجتمعان، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، فـ«طَفِقَا» فعلٌ ماضٍ دالٌّ على الشروع، يرفع الاسم وينصب الخبر، وألف الاثنين: اسمها، وجملة: ﴿يَخْصِفَانِ﴾ من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «طَفِقَا».

۞ ۞ ۞

---

(١) رواه البخاري (٥٩٦)، ومسلم (٦٣١).

# بَابُ التَّعَجُّبِ

**التعجُّب**(١): انفعال يحدث في نفس المخلوق عند الشعور بأمر يُجهل سببه، والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور المذكور.

**قوله: (وَلَهُ لَفْظَانِ: أَحَدُهُمَا: «مَا أَفْعَلَهُ»، كَقَوْلِكَ: «مَا أَكْرَمَ زَيْدًا!»).**

**اعلم أن التعجُّب نوعان:**

١ ـ نوع لا ضابط له، وإنما يُعرف بالقرينة وسياق الكلام، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]،

---

(١) يقول بعض النحاة: إنَّ التعجُّب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السُّنَّة للمخاطب، وهذا فيه نظر.
**والصواب**: إثبات التعجُّب لله تعالى على ما يليق بجلاله، فإنَّ التعجب **نوعان**:
١ ـ أن يكون صادرًا عن خفاء الأسباب على المتعجِّب، فيُدهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا في حق المخلوق، وهو مستحيل في حق الله تعالى؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.
٢ ـ أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عمَّا ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجِّب، وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على إثبات صفة التعجب لله تعالى على ما يليق به.
وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجُّب خاص بالنوع الأول المتعلِّق بالآدميين، كما نصَّ على هذا الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٩٩)، وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس، ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطَبين فغير صحيح. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/ ١٢٣)، «أضواء البيان» للشنقيطي (٦/ ٦٨٠)، «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عثيمين ص(٣٤، ٣٥)، «دليل السالك» لراقمه (٢/ ٢٩).

فـ﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهو يفيد التعجب، وكقوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: «**سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ**»[١]، فـ«**سُبْحَانَ**» اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو تعجُّب من اعتقاد أبي هريرة رضي الله عنه التنجس بالجنابة، ومنه قولهم: لله دَرُّهُ فارسًا، فـ«**فارسًا**» تمييز منصوب، قُصد به التعجب من فروسيته[٢].

٢ ـ نوع قياسي، وله صيغتان وُضِعتا لإنشائه؛ **إحداهما: (ما أفعله)**، نحو: ما أكرمَ زيدًا! فـ«**ما**» تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى: «**نكرة**»؛ أنها بمعنى: «**شيء**» أيِّ شيء، ومعنى «**تامة**»: أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

وسَوَّغَ الابتداء بها تضمُّنها معنى التعجُّب؛ لأنها بمعنى: «**شيء عظيم**»، و«**أَكْرَمَ**» فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**هو**» يعود على «**ما**»، و«**زيدًا**» مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ «**ما**».

**قوله: (وَالثَّانِي: «أَفْعِلْ بِهِ»، كَقَوْلِكَ: «أَكْرِمْ بِعَمْرٍو»، لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ).**

**هذه هي الصيغة الثانية للتعجُّب، وهي: (أَفْعِلْ به)**، نحو: أَكْرِمْ بعمرٍو! وهي بمعنى: ما أكرمه! فمدلول الصيغتين من حيث التعجب

---

(١) رواه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (٣٧١).

(٢) فارسًا: تمييز؛ لبيان جنس المتعجَّب منه المبهم في النسبة، والدَّرُّ في الأصل: مصدر درَّ اللبن يدر درًّا: إذا كثر، ثم سُمِّي اللبن نفسه درًّا. والمراد هنا: اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن؛ لأنه أنشأ شخصًا لا مثيل له من صفات الشجعان، وهو لبن خَلَقَه وأوجده مُنشئ الخلائق ومبدعها ﷻ.

واحد، فـ«**أَكْرِمْ**» فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر[١]، مبني على فتح مقدَّر؛ لمجيئه على هذه الصورة؛ لقصد التعجب، و«**الباء**» زائدة، و«**عمرٍو**» فاعل مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

**قوله: (وَلَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، غَيْرِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَلَا دَالٍّ عَلَى الأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ)**.

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة من شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجُّب، **وهي**:

**الأول**: أن يكون ثلاثيًا، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج، وانطلق، واستخرج.

**الثاني**: أن يكون مبنيًّا للمعلوم، فلا يصاغان من فعل مبني لما لم يُسمَّ فاعله، وهو الفعل المبني للمجهول، مثل: عُرِفَ، عُلِمَ؛ لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: ما أضرب زيدًا، من: ضُرِبَ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

فإن أُمِنَ اللبس بأن كان الفعل ملازمًا للبناء للمجهول جاز ذلك على ما ذكر ابن مالك[٢]، وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من: شُغِلَ، وعُنِيَ، وزُهِيَ، وهُزِلَ.

(١) أصل أفْعِلْ به: أفْعَلَ بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة؛ أي: أكرم عمرو؛ أي: صار ذا كرم، كقولهم: أبقلت الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، فغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر؛ لقصد التعجُّب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٤٤ ـ ٤٥).

**الثالث**: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن «**أفعل**»، وموضع ذلك كل ما دلَّ على عيب أو لون أو حِلْية أو شيء فطري، نحو: عَرِجَ فهو أعرج، وخَضِرَ فهو أخضر، فلا يُتعجبُ من هذه الأفعال، بأن يُقال: ما أعرج زيدًا!

**وبقي أربعة شروط، وهي**:

١ ـ أن يكون الفعل متصرفًا، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، مثل: (**نعم وبئس**) و(**عسى**) وغيرها.

٢ ـ أن يكون معناه قابلًا للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة؛ ليتحقق معنى التعجُّب، فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: فني ومات، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته! وأفجعْ بموته!

٣ ـ أن يكون الفعل تامًّا ـ أي: ليس ناقصًا ـ فلا يبنيان من (**كان**)، و(**كاد**) وأخواتهما.

٤ ـ أن يكون مثبتًا، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازمًا له، نحو: ما عاج الدواء؛ أي: ما نفع، أو كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

# بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

المفعول به هو أول منصوبات الأسماء، وهو: ما وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة على جهة الإثبات أو النفي، نحو قولك: أكرمت عليًّا، ولم أكرم محمدًا.

والمراد بالوقوع: التعلُّق المعنوي، لا المباشرة، وإلا لخرج نحو: أردت السفر؛ لعدم المباشرة.

**قوله: (الفِعْلُ عَلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ:).**

ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفعل مع أن الكلام على المفعول به؛ لأن الكلام على الفعل يتضمَّن المفعول به؛ لأن الفعل يقعُ عليه، كما تقدم.

والمراد بالفعل هنا: الفعل التَّام، وهو: الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: **(كان)** وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، التي مضى ذكرها في باب «**كان**»، فهذه لا مفعول لها بهذا الاعتبار.

**قوله: (الأَوَّلُ: فِعْلٌ لَازِمٌ لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»).**

أي: إنَّ الفعل اللازم لا ينصب المفعول به، فهو يكتفي بمرفوعه، نحو: نام، قَعَدَ، فَرِحَ، ومنه: قامَ زيدٌ.

وقد عُنيَ النُّحاة بالأفعال اللازمة ووضعوا لها القواعد التقريبية اعتمادًا على ما ورد في معاجم اللغة، فبعض الأفعال اللازمة يُستدل على

لزومه بمعناه، وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، **ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يلي:**

١ ـ كل فعل دلَّ على سجية ـ وهي الصفة اللازمة لصاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ـ، مثل: شَرُف، كَرُم، ظَرُف، نَهِمَ[(١)]، سَمِن، نَحُفَ، والغالب أن هذا النوع يكون على وزن **(فَعُلَ)**.

٢ ـ كل فعل على وزن **(افْعَلَلَّ)**، مثل: اشمأزَّ، اقشعرَّ، اطمأنَّ.

٣ ـ كل فعل على وزن **(افعنلل)**، مثل: اقعنسس[(٢)] الجمل، احرنجم القوم[(٣)].

٤ ـ ما دلَّ على نظافة، نحو: طهُر الثوب، نظُف المكان، وضُؤَ وجهه.

٥ ـ كل فعل دلَّ على دنس، نحو: دَنِسَ الثوب، ووَسِخَ، وقذِر المكان، ونَجِس.

٦ ـ كل فعل دلَّ على عَرَضٍ ـ وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طول ثبات ـ، نحو: مرض عليٌّ، واحمرَّ وجهه، وارتعشْ يده.

**قوله: (الثَّانِي: مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ الجَرِّ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو»، وَمَوْضِعُ الجَارِّ وَالمَجْرُورِ نَصْبٌ).**

أي: إنَّ النوع الثاني من الأفعال: الفعل المتعدِّي بحرف الجر، وهو الفعل اللازم الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل يتعدَّى إلى شيء آخر

---

(١) النَّهَم: محركة، والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وألا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع. «القاموس».

(٢) أي: أبى أن ينقاد.

(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا. «القاموس».

بواسطة حرف الجر، نحو: رغب فيه أو عنه، وذهب به، ونحو ذلك، ومنه: مَرَرْتُ بِعَمْرٍو، وموضع الجارِّ والمجرور نصبٌ؛ لأن مدخول حرف الجر مفعول به في المعنى، فـ«مررت» فعل وفاعل: مرَّ: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، والجار والمجرور في محل نصب.

ومما يدل على أن مدخول حرف الجر مفعول به في المعنى أنه يجوز في تابعه ـ كالمعطوف مثلًا ـ الجرُّ والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن، تقول: مررتُ بخالدٍ وعاصمٍ، ويجوز: وعاصمًا، فالجر عطفًا على الاسم وحده، والنصب عطفًا على موضع الحرف والاسم معًا.

**قوله: (الثَّالِثُ: مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ وَإِنْ شِئْتَ بِحَرْفِ الجَرِّ، نَحْوُ: «شَكَوْتُ عَمْرًا»، أَوْ «شَكَوْتُ لَهُ»).**

النوع الثالث من أنواع الفعل: ما يتعدَّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرِّ، مثل: نصح، شكر، كال، وَزَنَ، وغيرها، تقول: نصحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له... إلخ، قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]، فما جاء متعديًّا نَصَبَ ما بعده على أنه مفعول به، وما جاء لازمًا جرَّ ما بعده لوجود حرف الجر، وهذا قسم مستقل بذاته، ليس من قبيل الفعل اللازم، ولا من قبيل الفعل المتعدِّي[١].

---

(١) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص(٥٢٣)، «أوضح المسالك» بحاشية محمد عبد الحميد (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

**قوله: (الرَّابِعُ: مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ عَمْرًا»).**

هذا النوع الرابع: وهو الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فهذا ينصب المفعول به بلا واسطة إن لم ينب عن فاعله، نحو: ضربتُ عمرًا، فإن بُني الفعل للمجهول ناب المفعول به مناب الفاعل، فتقول: ضُرِبَ عمرٌو، كما تقدم في بابه.

والأصل في المفعول به أن يكون مذكورًا، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، **فمن الأغراض اللفظية**: تَنَاسُبُ الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣]؛ أي: وما قلاك، وقد يكون حُذِفَ اختصارًا، إذ يُعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول ﷺ، وأحسن من ذلك أن الحذف هنا ـ والله أعلم ـ؛ للإكرام والتعظيم؛ لأن الله تعالى لم يُرد نسبة القِلَى إلى ضمير النبي ﷺ ولو كان هذا الفعل منفيًّا، بخلاف ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ فليس التوديع كالقِلَى[1].

**ومنها**: الإيجاز، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨]، فقد حذف مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾؛ للإيجاز؛ ولأن المقصود ـ والله أعلم ـ نفي نسبة العلم المطلق إليهم، لا نفي علمهم بشيء مخصوص، كأنهم لا حظَّ لهم من العلم؛ لفرط جهالتهم.

فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعول به بحيث يَختلُّ المعنى أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف، **ومن مواضع ذلك**:

١ ـ أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معيَّن، مثل: مَنْ زُرتَ اليوم؟ فتقول: زُرتُ عَمِّي، فلا يجوز حذف المفعول به «**عَمِّي**»؛ لأنه لا يحصل الجواب.

---

(١) انظر: «معاني النحو» (٢/ ٨١).

٢ ـ أن يكون المفعول به محصورًا، نحو: ما زرت اليوم إلا عَمِّي، فلا يجوز حذف المفعول به المحصور؛ لئلا يبقى الكلام دالًّا على نفي الزيارة مطلقًا، والمقصود نفيها عن غير «**العم**».

**قوله: (الخَامِسُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَينِ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، كَقَوْلِكَ: «أَعْطَيْتُ عَمْرًا دِرْهَمًا»).**

النوع الخامس: ما يتعدَّى إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويسمَّى عند النحويين: باب «**أعطى، وكسا**»، كقولك: أعطيتُ عمرًا درهمًا، فـ«**أعطيتُ**» فعل وفاعل، و«**عمرًا**» مفعول أول، و«**درهمًا**» مفعول ثانٍ.

**وقول المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا)** أشار بذلك إلى حكم المفعولين في هذا الباب، وهو جواز حذفهما أو حذف أحدهما؛ لأن المفعول في هذا الباب فَضلةٌ يمكن الاستغناء عنه.

**والفضلة**: خلاف العمدة، فهي التي يمكن الاستغناء عنها في الكلام؛ لأنها لا تؤدي معنى أصيلًا في الجملة، كالمفاعيل، والتمييز، والحال، أما العمدة فهي التي لا يُستغنى عنها في الكلام؛ لكونها تؤدي معنى أساسيًّا في الجملة، كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه.

وليست الفضلة دائمًا يمكن الاستغناء عنها، فقد يلزم ذكرها لعارض، فالمفعول به فضلة، لكن قد يلزم ذكره أحيانًا فلا يصح حذفه، كما تقدم، وكذا الحال قد يلزم ذكرها، ولو قيل: الفضلة: ما ليس ركنًا في الإسناد؛ لكان أجود.

فيجوز حَذْفُ المفعولين في باب «**أعطى**»، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥]، فقد حذف مفعولا ﴿أَعْطَىٰ﴾؛ لأن القصد ـ والله أعلم ـ الثناء على المعطي، دون تعرض للعطية ولا للمُعْطَى، ولأن فعل الإعطاء إذا أريد به إعطاء المال من دون عوض ينزل

منزلة الفعل اللازم لاشتهار استعماله في إعطاء المال، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾؛ حذف مفعوله؛ لأنه يعلم أن المقدر: اتقى الله، وقد يحذف المفعول الأول لـ(**أعطى**)، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ أي: حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وإنما حُذف ـ والله أعلم ـ؛ ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيِّه محمد ﷺ من خير الدنيا والآخرة[1].

والحذف وراءه أسرار بلاغية، وهو وجه من وجوه إعجاز القرآن.

**قوله: (السَّادِسُ: مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا، وَهِيَ: «ظَنَنْتُ»، وَ«حَسِبْتُ»، وَ«خِلْتُ»، وَ«زَعَمْتُ»، وَ«رَأَيْتُ»، وَ«عَلِمْتُ»، وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «عَلِمْتُ»).**

السادس من أنواع الفعل: ما يتعدَّى إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، ويسمَّى عند النحويين: باب «**(ظَنَّ) وأخواتها**»، وقد ذكرَ المؤلف رحمه الله منها سبعة أفعال، فهذا النوع من الأفعال المتعدية يُعدُّ من الأفعال الناسخة، كما ذكرتُ في باب «**كان**» وأخواتها، فتنصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولًا به، وبالرغم من اعتبارهما مفعولين فإنهما عُمدتان لا فضلتان كبقية المفعولات؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

**وأفعال هذا الباب قسمان**: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

**أما أفعال القلوب فهي**: التي معانيها قائمة بالقلب، متصلة به، كالعلم واليقين والظن ونحوها.

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٨٢)، «الوسيلة والبلاغة في شرح موجز البلاغة» ص(٢٢٧).

وقد ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ منها سبعة، كما تقدم، نحو: ظننتُ الكتابَ موجودًا، وحَسِبَ المهملُ النجاحَ سهلًا، وخِلتُ الدراسةَ متعةً، ونحو: مَنْ زعمَ أن يخدعَ الناسَ فهو مخدوع[1]، ورأيتُ العلماءَ باقينَ ما بقيَ الدهرَ، وعلمتُ الصلح خيرًا، ووجدتُ الاستقامةَ عنوانَ الصلاح.

**والقسم الثاني من أفعال هذا الباب: أفعال التحويل**: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى، وتسمَّى ـ أيضًا ـ أفعال التصيير؛ لأن كل فعل منها بمعنى **(صيَّر)**.

**ومنها: (جَعلَ)** جعلتُ الذهبَ خاتمًا، و**(اتخذ)**، نحو: اتخذتُ طالبَ العلمِ صديقًا، و**(صَيَّر)**، نحو: صيَّرتُ الزجاجَ لامعًا.

**وقوله: (لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا)**؛ أي: لا يجوز في باب «**ظَنَّ**» وأخواتها حذف المفعولين ولا أحدهما؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، وكلٌّ منهما عمدة، إلا إذا دلَّ عليه دليل.

**فمثال حذفهما** أن يقال: هل علمتَ البلاغةَ إيجازًا؟ فتجيب: نعم، علمتُ...؛ أي: علمتُ البلاغةَ إيجازًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص: ٦٢]؛ أي: تزعمونهم شركاء. والأولى أن يقدَّر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: ٩٤]؛ ولأن الغالب في **(زعم)** أن تتعدى إلى معموليها بواسطة **(أنَّ)** وصلتها.

**ومثال حذف أحدهما** أن يقال: هل علمتَ في هذا الحيِّ أحدًا فقيرًا؟ فتجيب: علمتُ محمدًا؛ أي: علمتُ محمدًا فقيرًا؛ فَحُذِفَ

---

(١) الأكثر في **(زَعَمَ)** أن تتعدَّى إلى معمولَيها بواسطة **(أنْ)** والفعل، أو **(أنَّ)** المؤكدة مع معمولَيها، نحو: قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾﴾ [الجمعة: ٦] والمصدر المؤول سَدَّ مسد مفعولَي «**زَعَمَ**».

الثاني، وحذفه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ٥١﴾ [البقرة: ٥١]؛ أي: اتخذتم العجل إلٰهًا.

**ومثال حذف الأول** وهو أقل مما قبله أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إسبال الثياب؟ فتقول: أعلم... محرمًا، وعليه وعيد شديد؛ أي: أعلم الإسبال محرمًا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥]؛ أي: جعلها الله لكم قيامًا.

**وقوله: (وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «عَلِمْتُ»)** احتراز من وَجَدَ بمعنى: لَقِيَ، نحو: وجدت الكتابَ، فتنصبه مفعولًا واحدًا.

**قوله: (وَإِذَا تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الأَفْعَالُ نَصَبَتِ المَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ فَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ)**.

أفعال هذا الباب ـ وهو باب «**ظَنَّ**» ـ **لها ثلاثة أحكام:**

**الأول**: الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان، وهذا هو الأصل، وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل، بشرط تقدم الفعل.

**الثاني**: الإلغاء، وهذا وما قبله ذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**الثالث**: التعليق، وهذا تركه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهذان خاصَّان بأفعال القلوب.

**أمَّا الإلغاء** فهو: إبطال العمل لفظًا ومحلًّا؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: الصدقُ ـ علمتُ ـ نافعٌ، فـ«**الصدقُ**» مبتدأ، و«**نافعٌ**»

خبر، وجملة «**علمتُ**» اعتراضية لا محل لها، فلم يعمل الفعل لا في اللفظ ولا في المحل؛ بسبب توسطه.

ونحو: الصدقُ نافعٌ علمت، فجملة «**علمت**» مستأنفة لا محل لها، وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله؛ لضعفه بالتأخر، وفي المتوسط الإعمال أقوى؛ لأنه الأصل، وقيل: سواء.

**أما التعليق** فهو: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ، ومعناه: مَنْعُ الناسخ من العمل الظاهر ـ وهو النصب ـ في لفظ المفعولين معًا، أو لفظ أحدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل، فمثلًا: علمت الإسبالَ محرمًا، تجد الفعل (**علم**) قد نصب المفعولين مباشرة، فإذا قلنا: علمت لَلإسبالُ محرمٌ، لم ينصب الفعل (**علم**) شيئًا في الظاهر؛ بسبب وجود مانع من ذلك، وهي (**لام الابتداء**) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه؛ لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل، فتقول عند الإعراب، «**الإسبالُ**» مبتدأ، و«**محرمٌ**» خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّت مسد مفعولي «**علم**».

**قوله: (السَّابِعُ: يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَهِيَ: «أَعْلَمَ»، وَ«أَرَى»، وَ«أَنْبَأَ»، وَ«نَبَّأَ»، وَ«حَدَّثَ»، وَ«أَخْبَرَ»، وَ«خَبَّرَ»، كَقَوْلِكَ: «أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا»).**

النوع السابع من أنواع الفعل: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث منها أصلهما المبتدأ والخبر، ويسمَّى: باب «**أَعْلَمَ، وأَرَى**».

و(**أَعلَمَ**) و(**أَرَى**) أصلهما: (**رأى**) و(**عَلِمَ**) المتعدِّيان لاثنين، فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: عَلِمَ الشبابُ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ، فتقول: أعلمتُ الشبابَ الاستقامةَ طريقَ النجاةِ،

فـ«**الشبابَ**» مفعول أول، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة، و«**الاستقامة**» مفعولٌ ثان، و«**طريقَ النجاةِ**» مفعول ثالث، وعلى هذا الإعراب مثال المؤلف.

**وقوله**: (**وَ«أَنْبَأَ»، وَ«نَبَّأَ»، وَ«حَدَّثَ»، وَ«أَخْبَرَ»، وَ«خَبَّرَ»**) هذه الأفعال الخمسة تنصب ثلاثة مفاعيل ـ أيضًا ـ؛ وذلك لتضمُّنها معنى (**أعلم، وأرى**).

فمثال (**أَنْبَأَ**): أنبأتُ الصديقَ خالدًا مريضًا.

ومثال (**نَبَّأَ**): نبَّأتُ السائقَ الطريقَ مغلقًا.

ومثال (**حَدَّثَ**): حدَّثتُ البائعَ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (**أَخْبَرَ**): أخبر المدرسُ طلابَه الإهمالَ ضارًّا.

ومثال (**خَبَّرَ**): خبَّرتُ التاجرَ الغشَّ محرمًا.

❁ ❁ ❁

# بَابُ الظُّرُوفِ

**الظروف**: جمع ظرف، والظرف: هو المفعول فيه، وهو اسم الزمان والمكان.

**قوله: (الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا)**.

أي: إنَّ حكم الظرف ـ وهو اسم الزمان والمكان ـ النصب دائمًا، سواء أكان اسم زمان مطلقًا، أو اسم مكان مبهمًا، وعليه فلا يكون الظرف مرفوعًا ولا مجرورًا، وما جاء من اسم الزمان والمكان كذلك فليس بظرف، كما سيأتي.

والناصب له: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع: هو الحدث الذي يدل عليه الفعل أو المصدر أو الوصف، كاسم الفاعل.

**فمثال الفعل**: صمتُ يومَ الخميس، فالمعنى الواقع في الظرف هو «**الصيام**»، واللفظ الدال عليه الفعل «**صمتُ**»، فالفعل هو الناصب للظرف، قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢].

**ومثال المصدر**: عجبتُ من استقبالك محمدًا يومَ الجمعة، قال تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [يونس: ٦٠]، فـ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه المصدر ﴿ظَنُّ﴾؛ أي: ما ظنهم يوم القيامة؟

**ومثال الوصف**: أنت المُسْتَقْبِلُ عليًّا يومَ الخميس، قال تعالى:

﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٥]، فـ﴿يَوۡمَ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه اسم الفاعل ﴿ءَاتِيهِ﴾.

**قوله: (وَهُوَ كُلُّ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ضُمِّنَ مَعْنَى «فِي»، كَقَوْلِكَ: «رَأَيْتُكَ الْيَوْمَ»، وَ«مَشَيْتُ أَمَامَكَ»).**

هذا تعريف الظرف المنصوب، وهو: كل اسم زمان أو مكان ضُمِّنَ معنى **(في)** باطراد، نحو: سافرت يومَ الخميس، صليت خلفَ مقام إبراهيم، فـ«**يومَ**» و«**خلفَ**» اسما زمان ومكان، وكل منهما متضمن معنى **(في)**، ولذا صح أن يقال: إنَّ ظرف الزمان يبيِّن الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبيِّن المكان الذي حصل فيه الفعل، وهذا التضمين باطراد؛ أي: مستمر في مختلف الأحوال مع جميع الأفعال، غير مقصور على نوع معين منها، فتقول: سافرت أو قدمت أو صمت أو خرجت «**يوم الخميس**» ونحو ذلك، والتقييد بالاطراد لم يذكره المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولعله مشى على منهج بعض المتقدِّمين(١).

**ومن الأمثلة**: قوله تعالى: ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾ [يوسف: ١٢]، فـ﴿غَدٗا﴾ مفعول فيه منصوب، ومثله: ﴿مَعَنَا﴾؛ لأنه اسم مكان، وقوله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، فـ«**حول**» مفعول فيه منصوب؛ لأنه اسم مكان.

وخرج بالقيد الأول: **(اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ)** ما إذا تضمَّنت الكلمة معنى **(في)** وليست اسم زمان أو مكان؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ فإن المصدر المؤوَّل من ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ تضمَّن معنى **(في)** على أحد التفسيرين؛ أي: وترغبون في نكاحهن؛ لجمالهن

---

(١) انظر «اللمع» لابن جني ص(١١٠)، «أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري ص(١٧٧).

ومالهن، لكنه ليس منصوبًا على الظرفية؛ لأنه ليس زمانًا ولا مكانًا.

وخرج بالقيد الثاني: **(ضُمِّنَ مَعْنَى «فِي»)** اسم الزمان والمكان الذي لم يتضمَّن معنى **(في)** وهو الواقع مبتدأ أو خبرًا أو مفعولًا أو غير ذلك، نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، فـ**«يومُ»** ليس ظرفًا، وإنما هو اسم زمان يُعرب مبتدأ وخبرًا؛ لأنه لم يتضمن معنى **(في)**، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، فـ﴿يَوْمَ﴾ اسم زمان منصوب على أنه مفعول به لـ**«أنذر»** لا على أنه مفعول فيه؛ لما تقدم؛ لأن المقصود إنذارهم اليوم نفسه وهو يوم القيامة.

وخرج بالقيد الثالث: **(باطراد)** ما تضمَّن معنى **(في)** من دون اطراد، نحو: دخلت البيتَ، سكنت الدارَ، نزلت البلدَ، فـ**«البيتَ والدارَ والبلدَ»** كل منهما اسم مكان ضمن معنى **(في)**، لكن ليس باطراد؛ لعدم صلاحيته في جميع الأفعال، إذ لا يقال: نِمْتُ البيتَ، جلستُ الدارَ، وعلى ذلك فهي ليست منصوبة على الظرفية، بل إما على المفعولية؛ لأن الفعل **(دخل)** يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله **(سكن)**، وإما على التوسع بإسقاط حرف الجر، وهو المنصوب على نزع الخافض؛ طلبًا للخفة، وقصدًا للإيجاز، وذلك لظهور الظرفية التي يشير إليها الحرف، بوجود ما هو ظرف حقيقة(١).

**قوله: (وَلَا يُنْصَبُ المَكَانُ عَلَى الظَّرْفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُبْهَمًا، فَلَوْ قُلْتَ: «قَعَدْتُ الدَّارَ» لَمْ يَجُزْ).**

أي: إنَّ اسم المكان لا يُنصب على الظرفية إلا أن يكون مبهمًا، والمبهم: ما ليس له هيئة ولا حدود محصورة، نحو: الجهات الست في

---

(١) انظر: «أسرار العربية» ص(١٨١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٦٣)، «الفعل أبنيته وزمانه» للدكتور إبراهيم السامرائي ص(٨٢).

مثل: وقف المتكلمُ أمامَ المصلين، جلستُ يمينَ الباب، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، فـ«فوق» منصوب على الظرفية، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

ومن المبهم: أسماء المقادير، نحو: ميلٍ، فرسخٍ، بريدٍ، نحو: سرتُ فرسخًا، مشينا في المزرعة ميلًا، قطع الفرسُ بريدًا[١].

فإن كان المكان مختصًا، وهو الذي له صورة وحدود محصورة، كالدار، والمسجد، والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، فلا تقول: قَعَدْتُ الدَّارَ، صليتُ المسجدَ، على أنه مفعول فيه، بل يجب جره بالحرف (**في**)، نحو: قَعدتُ في الدارِ، وصليتُ في المسجد؛ لما تقدم.

ويستثنى من ذلك ثلاثة من أسماء المكان المختص الذي عامله الفعل (**دخل**)، أو (**سكن**)، أو (**نزل**)، فقد نصبتها العرب، وقد تقدم الكلام فيها.

وقد سكت المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن اسم الزمان؛ لأن اسم الزمان صالحٌ للنصب على الظرفية مطلقًا، فهو داخل في الحُكم المذكور أول الباب، سواء في ذلك المبهم، وهو ما يدل على زمن غير محدد، مثل: وقت، زمن، لحظة، أو المختص، وهو ما يدل على زمن محدد؛ لتعريفه بالعَلَمية، كرمضانَ، أو بالإضافة، مثل: يومَ الخميس، أو بـ(**أل**)، مثل: اليوم، ومنه المقدَّر غير المعلوم، كالنكرة المعدودة غير المعيَّنة، نحو: سرت يومًا أو يومين، أو الموصوفة، كسِرْتُ زمنًا طويلًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) الميل: ألف باعٍ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ.

# بَابُ المَفْعُولِ لَهُ

**قوله: (وَهُوَ كُلُّ مَصْدَرٍ صَحَّ تَقْدِيرُهُ بِاللَّامِ).**

عرَّف المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ المفعول له ـ ويقال: المفعول لأجله ـ تعريفًا مختصرًا، اقتصر فيه على كونه مصدرًا مبينًا سبب الفعل، وعِلَّةَ حصوله، وهو المراد بقوله: (**صَحَّ تَقْدِيرُهُ بِاللَّامِ**)، وهي (**لام**) التعليل، كما سيأتي.

والأجود في تعريفه أن يقال: هو المصدر[1] المبيِّنُ علةَ ما قبله، المشاركُ لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئتُ رغبةً فيك، فـ«**رغبةً**» مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جئتُ لرغبةٍ فيك، ومشارك لعامله «**جئتُ**» في الوقت؛ لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء، وفي الفاعل؛ لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبة، وهو المتكلم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، فـ﴿ابْتِغَاءَ﴾ مفعول له، وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]، فـ﴿حَسَدًا﴾ مفعول لأجله.

**قوله: (وَهُوَ مَنْصُوبٌ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكِرَةً، كَقَوْلِكَ: «جِئْتُ إِكْرَامًا لَكَ»، وَ«فَرَرْتُ مِنْهُ مَخَافَةَ شَرِّهِ»).**

هذا فيه بيان حكم المفعول له، فهو منصوب؛ لأنه من ضمن

---

(١) ليس هناك أساليب معينة يتعين إعراب المصدر فيها مفعولًا لأجله ولو اجتمعت شروطه، ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولًا لأجله ومفعولًا مطلقًا، أو مفعولًا لأجله وحالًا، أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» الدكتور محمد عضيمة رَحِمَهُ اللَّهُ، وذكر أمثلة لذلك (٣/٦٣٦).

المفاعيل، سواء أكان معرفةً أم نكرة، فمثال النكرة: جِئْتُ إِكْرَامًا لَكَ، فـ«**إِكْرَامًا**» مفعول له منصوب بالفتحة، وأما المعرفة فقد تكون بالإضافة، وهذا كثير، نحو: فَرَرْتُ مِنْهُ مَخَافَةَ شَرِّهِ، فـ«**مَخَافَةَ**» مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف، و«**شَرِّهِ**» مضاف إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فـ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مفعول لأجله مضاف، وقد تكون مُعرَّفة بـ(**أل**)، وهو قليل، نحو: ضربتُ ابني التأديبَ، فـ«**التأديبَ**» مفعول لأجله.

ويجوز جرُّ المفعول له بـ(**اللام**) الدالة على التعليل، لكن لا يُعرب مفعولًا له؛ لأن ذلك خاصٌّ بحالة النصب، على الرغم من أن معناه ـ وهو الدلالة على التعليل ـ في حالتي نصبه وجرِّه لا يختلف، تقول: جئتُ إكرامًا لكَ، أو جئتُ لإكرامك، وهكذا الباقي، لكن الأكثر في النكرة النصب، وما كان محلًّى بـ(**أل**) فالأكثر جرُّه، وأما المضاف فيجوز فيه النصب والجرُّ على السواء[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤوَّل من (**أنْ والفعل**) على تقدير مضاف: (**كراهة أن**)، (**مخافة أن**) عند البصريين، وعلى تقدير (**لا**) النافية عند الكوفيين، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، فـ﴿أَن تَضِلُّوا۟﴾ في تأويل مصدر منصوب بتقدير مضاف قبله؛ أي: كراهة ضلالكم، أو لئلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]؛ أي: كراهة أن تصيبوا، أو لئلا تصيبوا، وقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٤٦﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: كراهة أن تكون من الجاهلين، على أحد الأعاريب.

# بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

**قوله: (وَهُوَ: الِاسْمُ الوَاقِعُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى «مَعَ»).**

عرَّف المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ المفعول معه تعريفًا مختصرًا، اقتصر فيه على كونه اسمًا واقعًا بعد واو بمعنى (مَعَ).

والأجود في تعريفه أن يقال: هو اسم فضلة منصوب بعد واو بمعنى (مَعَ)، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، نحو: سرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ والنيلَ، فـ«**النيلَ**» مفعول معه منصوب؛ لأن المقصود سرتُ مع الطريقِ الذي يقارن النيل، وهو اسم؛ لدخول (**أل**)، وفضلة؛ لأنه يُستغنى عنه، فليس ركنًا في الإسناد، إذ هو زائد على المسند والمسند إليه، و(**الواو**) بمعنى (مَعَ)، وقد سُبقت في المثال الأول بفعل، وفي الثاني باسم فاعل، وهو «**سائرٌ**»، وفيه معنى الفعل وحروفه[1].

**وخرج بقوله: (الِاسْمُ)**، نحو: سرتُ والشمسُ طالعةٌ؛ لأن الواو داخلة على جملة، ونحو: لا تأكلْ وتتكلمَ؛ لأن «**الواو**» وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

**وخرج بقولنا: (فضلة)**، نحو: تشارك خالدٌ وصالحٌ؛ لأن ما بعد

---

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» (٢/ ٣٦٠): «أنَّ واو المفعول معه لم تأت في القرآن بيقين»، ومعنى ذلك: أنه لم يأتِ في القرآن آية يتعين فيها نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه، بل يحتمل ذلك، ويحتمل العطف، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. وانظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٥١٠).

«**الواو**» عُمدة؛ لأن الفعل «**تشارك**» يقتضي أن يكون فاعله متعددًا، وبقوله: (**بمعنى «مع»**)، نحو: جاء بكرٌ وخالدٌ قبلَه.

**وبقولنا: (مسبوقة بفعل)**، نحو: كلُّ طالبٍ وكتابُه، فإن «**الواو**» وإن كانت بمعنى «مَعَ»، لكن لم يتقدم فعل ولا شبهه.

**قوله: (كَقَوْلِكَ: «قُمْتُ وَزَيْدًا»، وَ«كُنْتُ وَعَمْرًا كَالأَخَوَيـنِ»، وَ«مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ»)**.

مثَّل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الأمثلة الثلاثة؛ لبيان أن الاسم الواقع بعد الواو **له ثلاث حالات**:

**الأولى**: وجوب نصبه على أنه مفعول معه، وذلك إذا كان العطف ممتنعًا لمانع صناعي يعود إلى الإعراب، نحو: قُمْتُ وَزَيْدًا، فيجب نصب «**زَيْدًا**» على أنه مفعول معه، ولا يصح رفعه عطفًا على تاء الفاعل التي في محل رفع؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يجوز إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، نحو: قمتُ أنا وزيدٌ. كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «**العطف**».

**الحالة الثانية**: جواز النصب على المعية والعطف، والنصبُ أرجح؛ للفرار من عيب معنوي، نحو: كنتُ وعمرًا كالأخوين، فَنَصْبُ «**عمرًا**» على المعيَّة أرجح من رفعه عطفًا على التاء التي في محل رفع؛ لأن العطف فيه عيبٌ معنوي، وهو أنه على العطف يلزم أن يكون عمرٌو مع المتكلم كالأخوين، وهذا غير مراد؛ وإنما مراد المتكلم أن يتحدث عن نفسه مع عمرو في تعامله واحترامه له؛ أي: أنا مع عمرٍو كالأخوين.

**الحالة الثالثة**: امتناع العطف، ووجوب النصبِ على المعيَّة إن استقام المعنى، نحو: مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ؛ أي: ما زلتُ أسيرُ مع الطريقِ الذي يُقارن النيلَ، فيجب نصب «**النيلَ**» على المعيَّة، ولا يجوز عطفه بالرفع على الضمير المستتر الواقع فاعلًا؛ لمانع معنوي؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، ولا يصح أن يقال: ما زلتُ أسيرُ ويَسيرُ النيلُ.

# بَابُ الحَالِ[1]

لمَّا ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ المفعولات، شرعَ في ذكر شيء من منصوبات الأسماء، ومنها: الحال.

والحال إما مؤسِّسَة وإما مؤكِّدة.

**فالحال المؤسِّسَة** ـ وهي المقصودة عند الإطلاق ـ، **وتسمى المُبيِّنة**: وصف فضلة[2]، يبيِّن هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمراد بالوصف: ما دلَّ على معنى وذات، كراكبٍ، وفرحٍ، ومسرورٍ، ونحوها.

والمراد بالفضلة: ما ليس ركنًا في الإسناد وإن توقف صحة المعنى عليه، وأصل الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه غالبًا، كالمفاعيل، كما تقدم.

ومعنى: **(يبيِّن هيئة صاحبه)**؛ أي: صاحب الحال، وهو ما جاء الحال لبيان هيئته، كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها، والمراد بيان صفته وقت وقوع الفعل، وتُعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مُصَدَّر بـ**(كيف؟)** يكون جوابه لفظ الحال.

---

(١) الحال يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكيرُ والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، فتقول: حالٌ حسنةٌ، ويجوز: حالٌ حسنٌ.

(٢) بعض الأحوال بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده، فالأولى مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، والثانية نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦]، فلو حذفت الحال لفسد المعنى؛ لأنه يصير نفيًا.

**مثال ذلك**: جاء عمرٌو راكبًا، فـ«**راكبًا**» حال من الفاعل، وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفضلة؛ لأنه ليس ركنًا في الإسناد، فهو زائد على المسند «**جاء**»، والمسند إليه «**عمرٌو**»، وبَيَّنَ هيئة الاسم الذي قبله، فيصح أن يقال: كيف جاء عمرٌو؟ فيقال: راكبًا، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فـ﴿مُخْلِصِينَ﴾ حال من الفاعل، وهو «**الواو**»، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فـ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩]، فـ﴿حَلَـٰلًا طَيِّبًا﴾ حالان من الموصول المجرور.

**وأما الحال المؤكِّدة**: فهي التي يستفاد معناها من دونها، فهي لا تفيد معنًى جديدًا سوى التوكيد، **ومثالها**: لا تظلم الناسَ باغيًا، فـ«**باغيًا**» حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل «**تظلم**»، والظلم: هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝٢٥﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝٦٠﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

**قوله: (وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ أَبَدًا، كَقَوْلِكَ: «جَاءَ عَمْرٌو رَاكِبًا»).**

هذا حكم الحال وهو النصب؛ لأنها من قبيل الفَضَلات، والفضلة حكمها النصب، كما تقدم في الأمثلة.

**قوله: (وَيَعْمَلُ فِيهَا الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ).**

أي: إنَّ العامل في الحال **ثلاثة أنواع**:

**الأول**: أن يكون العامل في الحال فعلًا، نحو: جاءَ المُذنبُ مُعتذرًا، فـ«**مُعتذرًا**» حال، والعامل فيها الفعل الذي قبلها.

**الثاني**: أن يكون العامل يُشبه الفعل في التصرف، وهو ما يعمل

عمل فعله، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، نحو: هشامٌ منطلقٌ مُسرعًا، فـ«**مُسرعًا**» حال، والعامل فيها اسم الفاعل قبلها.

**الثالث**: أن يكون العامل معنويًّا، والمراد به: كل لفظ تضمَّن معنى الفعل دون حروفه، كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور.

**فمثال اسم الإشارة**: هذا منزلك واسعًا، فـ«**واسعًا**» حال من الخبر «**منزل**»، والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمِّن معنى الفعل (**أُشير**) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾ [النمل: ٥٢]، فـ﴿خَاوِيَةً﴾ حال من ﴿بُيُوتُهُمْ﴾، والعامل فيه اسم الإشارة.

**ومثال حرف التمني**: ليت الطالبَ متعلمًا مستقيمٌ في أخلاقه، فـ«**متعلمًا**» حال من «**الطالب**»، والعامل فيها «**ليت**»؛ لأنها بمعنى الفعل (**أتمنى**) دون حروفه.

**ومثال حرف التشبيه**: كأن الباخرةَ واقفةً فندقٌ كبير، فـ«**واقفةً**» حال من «**الباخرة**»، والعامل فيها «**كأن**»؛ لأنها بمعنى الفعل (**أُشَبِّه**) دون حروفه.

**ومثال شبه الجملة** ـ وهو الظرف والجار والمجرور ـ: الغرفةُ عندك واسعةً، والنخلةُ في مزرعتك مثمرةً، فـ«**واسعةً**» حال من الضمير في الظرف، و«**مثمرةً**» حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

**قوله: (وَلَا تَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً).**

أي: إن الأصل في الحال أن تكون نكرة، كما تقدم في الأمثلة، أو ما هو بمنزلة النكرة، والمراد به: الجملة الواقعة حالًا، نحو: تَمرُّ بنا الأيامُ ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون الحال جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾

[الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ۝٥﴾ [المنافقون: ٥].

وقد جاءت الحال معرفة في ألفاظ مسموعة، ومنها: كلمة (**وَحْدَ**) في نحو: جاء الضيف وَحْدَهُ، وقالوا: جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ(١)، وادخلوا الأولَ فالأولَ، ورجع عَوْدَهُ على بَدْئِهِ(٢)، فـ«**وَحْدَهُ**» و«**الجَمَّاءَ**» و«**الأولَ فالأولَ**» و«**عودَه**» أحوال وهي معارف؛ لأنها أضيفت إلى الضمير، فأوَّلَها النحاة بنكرة؛ أي: منفردًا، جميعًا، مترتبين، عائدًا.

**قوله: (وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِبًا).**

أي: إنَّ الغالب في صاحب الحال ـ وهو ما جاءت الحال لبيان هيئته ـ أن يكون معرفة؛ لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكومًا عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، **ومنه ما يلي**:

١ ـ أن يتقدَّم الحال على النكرة، نحو: أتاني سائلًا رجلٌ، فـ«**سائلًا**» حال من «**رجلٌ**».

٢ ـ أن تُخصص النكرة بوصف أو إضافة، فالوصف، نحو: جاء رجلٌ ضعيفٌ سائلًا، والإضافة، نحو: جاء طالبُ علمٍ مسرورًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فصلت: ١٠]، فـ﴿سَوَآءً﴾ حال من ﴿أَرْبَعَةِ﴾ وهي مضافة.

٣ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي، نحو: ما

---

(١) الجمّاءَ: مؤنث الأجم بمعنى الكثير، والغفير: من الغفر وهو السَّتر؛ أي: الذي يستر ويغطي وجه الأرض لكثرته، وهو صفة للجماء.

(٢) يقال هذا لإنسان عُهِدَ منه عدم الاستقرار على ما يُنقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه. انظر: «الكامل» لابن الأثير (١/ ٣٧٢).

ندم طالب مجتهدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤﴾ [الحجر: ٤]، فجملة: ﴿وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ في موضع الحال من ﴿قَرۡيَةٍ﴾، وصح مجيء الحال من النكرة؛ لتقدم النفي عليها، والنهي، نحو: لا تشرب في كوب مكسورًا، والاستفهام، نحو: هل أتاك رسولٌ مبشرًا بانتصار المسلمين؟

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، كقول العرب: مررتُ بماء قِعْدةَ رجل، فـ«**قِعْدةَ**» حال من «**ماء**»، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: عليه مائةٌ بِيضًا[1]، فـ«**بِيضًا**» حال من «**مائةٌ**»، وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة ﵂ قالت: «صلَّى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ [أي: مريض]، فصلَّى جالسًا، وصلَّى وراءه قومٌ قيامًا»[2]، فـ«**قيامًا**» حال من «**قوم**»، وهو نكرة لا مسوغ لها.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة ـ منهم سيبويه ـ[3] من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه، وإن كان ذِكْرُ المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب[4].

---

(١) بِيضًا: مفرده أبيض، والمراد بها: الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء، و«**بِيضًا**» حال، ولا يجوز أن تكون تمييزًا؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا، بل مفردًا مجرورًا؛ ولأنك لو رفعته وقلت: عليه مائةٌ بِيضٌ، لكان نعتًا، فليكن في حال النصب حالًا.

(٢) رواه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

(٣) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢/ ١٧٦).

(٤) انظر: «النحو الوافي» (٢/ ٤٠٣).

**قوله: (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا فِي نَحْوِ: «رَاكِبًا جَاءَ عَمْرٌو»).**

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها، نحو: أستيقظُ من النوم مبكرًا، ويجوز تقدُّمها على عاملها في **موضعين**:

**الأول**: أن يكون العامل في الحال فعلًا متصرفًا، نحو: جاء المذنبُ معتذرًا، فتقول: معتذرًا جاء المذنبُ، قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ﴿خُشَّعًا﴾ حال من «**الواو**» في ﴿يَخْرُجُونَ﴾ وقد تقدم على عامله.

**الثاني**: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف، نحو: هشامٌ منطلقٌ مسرعًا، فتقول: هشامٌ مسرعًا منطلقٌ.

فإن كان العامل فعلًا غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل لم يجزْ تقديم الحال على عاملها، **فالأول**، نحو: ما أحسنَ الغنيَّ متواضعًا، فـ«**متواضعًا**» حال من «**الغنيَّ**»، وهو واجب التأخير عن العامل «**أحسنَ**»؛ لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في التعجب.

**ومثال الثاني**: هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا، فـ«**خطيبًا**» حال من فاعل «**أفصحُ**» المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل «**أفصح**»؛ لأنه وصف لا يشبه الفعل المتصرف.

❁ ❁ ❁

# بَابُ التَّمْيِيزِ

**التمييز**: اسم نكرة بمعنى (مِنْ)؛ لبيان ما قبله من إبهام.

نحو: اشتريت رطلًا عسلًا، فـ«**عسلًا**» تمييز؛ لأنه اسم، بدليل تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى (مِنْ) التي للبيان؛ أي: من العسل.

وبيَّن ما قبله من إبهام؛ لأن قولك: اشتريت رطلًا، فيه إبهام؛ لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلًا أو تمرًا أو سمنًا...؟ وذلك لأن الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: «**عسلًا**» زال الإبهام، وفُهم المراد؛ لأنك ميزت له الرطل وبيَّنت المقصود به، ولذلك يسمَّى لفظ «**عسلًا**» تمييزًا، والاسم المبهم «**مُمَيَّزًا**».

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهامًا، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة ـ كما في المثال السابق ـ وإنما يَنْصَبُّ على الجملة كلها، وهو نسبة الطِّيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؟ أهو هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلت: طاب المكان هواءً، تعيَّن المراد واتضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ «**هواءً**» تمييزًا؛ لأنه أزال إبهامًا في نسبة الطيب إلى المكان.

**قوله: (تُنْصَبُ النَّكِرَةُ عَلَى التَّمْيِيزِ)**.

أي: إنَّ حكم التمييز النصب، وذلك في غالب أحواله، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

**ومفهوم قوله: (النَّكِرَةُ)** أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة، كما تقدَّم،

فلا يكون معرفة، فإذا قلت: هذا الرجل طاهرٌ قلبَه ـ بالنصب ـ، فـ«**قلبَه**» وإن بيَّن إبهام ما قبله، لكنه ليس بتمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «**الصفة المشبهة**».

**قوله: (فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: «أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا»، وَ«مَكُّوكَانِ دَقِيقًا»، وَ«هَذَا رِطْلٌ ذَهَبًا»، وَ«أَكْرِمْ بِهِ أَبًا»، وَ«ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا»).**

اقتصر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على ذكر الأمثلة دون أن يذكر أنواع التمييز، وبيان ذلك أن التمييز ـ بالنظر في أمثلة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ **نوعان**:

**النوع الأول**: تمييز مفرد أو تمييز ذات، **وأكثر مواضعه**:

١ ـ بعد العدد، والتمييز بعد العدد جمع مجرور بالإضافة مع الثلاثة والعشرة وما بينهما، نحو: عندي خمسةُ أقلامٍ، وثلاثُ مسَّاحاتٍ، ومفرد منصوب مع أحد عشر وتسعة وتسعين وما بينهما، نحو: عندي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهمًا، وفي الكتابِ ثمانٌ وسبعون صفحةً، وفي كلِّ صفحةٍ تسعةَ عشرَ سطرًا، ومفرد مجرور مع المائة والألف، نحو: في المزرعة ألفُ نخلةٍ ومائةُ شجرةٍ.

٢ ـ بعد المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أشياء: المساحة، نحو: اشتريت جريبًا[1] نخلًا، بعته ذراعًا صوفًا، والكيل، نحو: عندي مَكُّوكان[2] دقيقًا، وتصدَّقتُ بصاعٍ تمرًا، والوزن، نحو: هذا رطلٌ ذهبًا، وأعطيتُه مَنَوَيْنِ[3] عسلًا، فـ«**نخلًا**» تمييز منصوب، وهكذا ما بعده، ويجوز جره، فتقول: تصدقتُ بصاعِ تمرٍ، وهذا رطلُ ذهبٍ.

---

(١) الجريب: في الأصل اسم للوادي، ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض، ويختلف مقدارها من مكان إلى مكان آخر، ويُطلق الجريب على غير ذلك.

(٢) المكُّوك: على وزن (تنُّور) طاسٌ يشرب به، وهو ـ أيضًا ـ مكيال.

(٣) المَنَوَيْن: تثنية مَنَا، كعَصَا، وهو الذي يوزن به، قيل: هو رطلان، ويُطلق ـ أيضًا ـ على ما يُكال به السَّمن ونحوه.

**الثاني من أنواع التمييز:** تمييز نسبة أو تمييز جملة، وهو: التمييز الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفي الجملة، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، كما تقدم في المثال: طاب المكان هواءً.

**وتمييز النسبة ثلاثة أنواع:**

١ ـ تمييز محوَّل عن الفاعل، نحو: حَسُنَ الشابُّ خُلُقًا، فـ«**خُلقًا**» تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة الحُسْنِ إلى الشاب، وهو محول عن الفاعل، إذ الأصل: حَسُنَ خُلُقُ الشاب، ومنه قولهم: ضِقْتُ بالأمر ذرعًا ـ أي: عَجَزْتُ عن احتماله ـ، فـ«**ذرعًا**» تمييز، محول عن الفاعل، وأصله: ضاق ذرعي بالأمر، فلمَّا حُوِّلَ الفعل خرج قوله: «**ذرعًا**» مفسِّرًا[1].

٢ ـ تمييز محوَّل عن المفعول، نحو: وفَّيتُ العمَّال أجورًا، فـ«**أجورًا**» تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفَّيتُ أجورَ العمال.

٣ ـ تمييز غير محوَّل، ومنه التمييز الواقع بعدما يفيد التعجب القياسي أو السَّماعي، فالقياسي، نحو: أَكْرِمْ بزيدٍ أبًا، والسَّماعي، نحو: للهِ درُّه فارسًا[2]، فـ«**فارسًا**» تمييز غير محوَّل عن شيء، وإنما هو تركيب وُضع ابتداءً هكذا.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «المصباح المنير» ص(٢٠٨)، «تاج العروس» (٢١/٧).
(٢) انظر: ص(١٠٨).

# بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

**الاستثناء هو**: الإخراج بِـ(**إلَّا**) أو إحدى أخواتها لِما كان داخلًا في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديرًا.

فمثلًا: قرأتُ الكتاب إلا صفحةً، أُخرِجَت كلمة «**صفحةً**» بواسطة «**إلا**»، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو «**قرأتُ**»، وهذا دخول حقيقي؛ لأن الصفحة بعض الكتاب، وهذا يسمَّى: الاستثناء المتصل، وهو ما كان المستثنى بعضًا من المستثنى منه، ونحو: جاء القومُ إلا سيارةً، ما بعد «**إلا**» أُخرج عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلًا، وهذا دخول تقديري؛ لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا يسمَّى: الاستثناء المنقطع، وهو ألا يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه.

**وللاستثناء عدة أدوات في أربعة أقسام:**

١ ـ حرف، وهو: (**إلَّا**).

٢ ـ فعل، وهو: (**ليس، ولا يكون**).

٣ ـ اسم، وذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ منها لفظة: (**غير**).

٤ ـ متردِّد بين الفعلية والحرفية، وذكرَ منها: (**خلا، وحاشا**)، وحرفية (**حاشا**) أكثر.

وأسلوب الاستثناء يتألف من مستثنى، وهو: الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء، ومستثنى منه، وهو: الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويشتمل في المعنى على المستثنى منه، وأداة الاستثناء.

**قوله: (إِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ«إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُثْبَتٍ نَصَبْتَ الْمُسْتَثْنَى، كَقَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»).**

هذا في حكم المستثنى ـ وهو الاسم الواقع بعد (**إِلَّا**) ـ من حيث الإعراب، فقد ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن له **حالتين**:

**الأولى**: أن يكون الكلام تامًّا مثبتًا، والتام: ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه، والمثبت: ما كان خاليًا من النفي والنهي والاستفهام الذي بمعنى النفي، وهذا يجب فيه نصب المستثنى منه في الكثير الغالب[1]، سواء أكان الاستثناء متصلًا أم منقطعًا، كقولك: قام القوم إلا زيدًا، وحضر الضيوف إلا سيارةً.

**قوله: (فَإِنْ كَانَ تَامًّا غَيْرَ مُثْبَتٍ جَازَ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«إِلَّا زَيْدًا»).**

**هذه الحالة الثانية**، وهي: أن يكون الكلام تامًّا ـ أي: بذكر المستثنى منه ـ غير مثبت ـ وهو ما كان فيه النفي أو شبهه ـ، فهذا لا يخلو من **حالين**:

**الأولى**: أن يكون الاستثناء متصلًا، وهو: ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، فيجوز فيه **وجهان**:

**الأول**: النصب على الاستثناء.

**الثاني**: إعرابه بإعراب المستثنى منه، على أنه بدل منه رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدًا أو زيدٌ، بنصب «**زيدًا**» على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من «**أحدٌ**»، وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا

---

(١) راجع: «دليل السالك» لراقمه (١/ ٣٦٩).

﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، فقد قرأ السبعة - إلا ابن عامر - برفع ﴿قَلِيلٌ﴾ على أنه بدل من «**الواو**» في قوله: ﴿فَعَلُوهُ﴾، أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء، وتقول: ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا، بالنصب على الاستثناء أو على أنه بدل من المنصوب، وتقول: ما سلَّمتُ على أحد إلا زيدًا أو زيدٍ، على ما تقدَّم.

**الحالة الثانية**: أن يكون الاستثناء منقطعًا، وهو: ألا يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه، فيتعين النصب على الاستثناء عند أكثر العرب، فتقول: ما حضر الضيوفُ إلا سيارةً، قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء.

**قوله: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًّا عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا بَكْرٌ»).**

تقدَّم أن الاستثناء لا يخلو إما أن يكون الكلام فيه تامًّا بذكر المستثنى منه، أو غير تامٍّ، وهو: ما حذف من جملته المستثنى منه، وهذا يسمَّى عند النحويين: الاستثناء المُفرَّغ.

**وشرطه**: أن يكون الكلام غير موجب، بأن يُسبق بنفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما قامَ إلا بكرٌ، وتقول: لا تصاحب إلا الأخيارَ، لا تصلح الأمم إلا بالدينِ.

**وحكمه**: أن يعرب ما بعد (**إلَّا**) على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها رفعًا ونصبًا وجرًّا، وتعرب (**إلَّا**) ملغاة لا عمل لها، فـ«**بكرٌ**» فاعل في المثال الأول، و«**الأخيارَ**» مفعول به في المثال الثاني، و«**بالدينِ**» متعلِّق بالفعل «**تصلح**» في المثال الثالث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنعام: ٤٧]،

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

**قوله: (وَإِذَا اسْتَثْنَيْتَ بِـ«لَيْسَ، وَ«لَا يَكُونُ» نَصَبْتَ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ عَمْرًا»، وَ«لَا يَكُونُ بَكْرًا»).**

لما ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ الاستثناء بـ(إلا) ذكر بقية أدوات الاستثناء، فذكر **القسم الثاني: وهو ما كانت أداته فعلًا**، وهو: (**لَيْسَ**) و(**لَا يَكُونُ**)، وهما فعلان ناسخان، كما تقدم في باب «**كَانَ**»، وحُكم المستثنى بهما وجوب النصب؛ لأنه خبرهما، نحو: قام القومُ ليس عمرًا، وقام القومُ لا يكون بكرًا.

أما اسم (**ليس**) و(**لا يكون**) فضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**هو**» يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قام القوم ليس عمرًا، أن القائم كلٌّ استُثني بعضه؛ أي: قام القوم ليس بعضُ القوم القائمين عمرًا.

وجملة الاستثناء «**ليس عمرًا**» في محل نصب حال، أو مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

**قوله: (وَإِنِ اسْتَثْنَيْتَ بِـ«غَيْرٍ» أَعْرَبْتَهَا إِعْرَابَ الِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»، وَجَرَرْتَ مَا بَعْدَهَا).**

**هذا القسم الثالث من أدوات الاستثناء، وهو ما كان اسمًا**، فذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ منه لفظة (**غير**)، ومعناها: إفادة المغايرة؛ أي: الدلالة على أن ما بعدها مغاير لما قبلها في الحكم، مثال ذلك: خرج الطلاب غيرَ محمدٍ، والمعنى: أنهم خرجوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر محمدًا فهو لم يخرج، فكان مخالفًا ومغايرًا لهم ـ أيضًا ـ.

**وفيها بحثان، كما ذكرَ المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ بحث في المستثنى بعدها، **وحُكمه**: الجر بها لإضافتها إليه.

٢ ـ بحث في إعرابها؛ لأنها اسم، **وحُكمها**: أنها تعرب بما كان يُعرب به المستثنى بعد **(إلَّا)** على التفصيل السابق، فتقول: حضر الضيوف غيرَ خالدٍ، بنصب **(غيرَ)** على الاستثناء؛ لأنه كلام تام موجب، كما تقول: حضر الضيوف إلا خالدًا، بنصب «**خالدًا**»، وتقول: ما حضر الضيوف غيرُ خالدٍ أو غيرَ خالدٍ، بالإتباع والنصب، وتقول: ما حضر الضيوفُ غيرَ سيارةٍ، بنصب «**غيرَ**» عند أكثر العرب، وتقول: ما حضر غيرُ خالدٍ، برفع «**غيرُ**» وجوبًا؛ لأنه استثناء مفرغ.

واعلم أن استعمال **(غيرٍ)** في باب «**الاستثناء**» قليل، والأصل في استعمالها أنها تقع صفة لنكرة، نحو: سلَّمت على طالبٍ غيرِ علي، قال تعالى عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، أو صفةٍ لشبه النكرة، وهو المعرفة المراد منها الجنس، كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فكلمة ﴿غَيۡرِ﴾ مجرورة، وهي صفة للاسم الموصول قبلها المراد به الجنس، لا قومٌ بأعيانهم، والمعرَّفُ الذي يراد به الجنس قريب من النكرة، وقد تقع مبتدأ أو خبرًا لناسخ وغير ذلك.

**قوله: (وَتَقُولُ: «قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» وَ«خَلَا عَمْرٍو» بِالجَرِّ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فَإِنْ قُلْتَ: «مَا خَلَا زَيْدًا» نَصَبْتَ لَا غَيْرُ).**

**هذا القسم الرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان مترددًا بين الفعلية والحرفية**، فذكر منه **(حاشا)** و**(خلا)**، فيجوز في المستثنى بهما وجهان:

**الأول**: الجر على أنهما حرفا جر، نحو: قام القوم حاشا زيدٍ، وخلا عمرٍو، فـ«**حاشا**» حرف جر، و«**زيدٍ**» اسم مجرور، ومثله: خلا عمرٍو، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل قبلهما.

**الثاني**: النصب على أنهما فعلان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا، ومرجع الضمير ومحل الجملة الإعرابي، كما تقدم في (**ليس**).

**وأشار المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ **بقوله**: (**فَإِنْ قُلْتَ: «مَا خَلَا زَيْدًا» نَصَبْتَ لَا غَيْرُ**) إلى أنَّ (**ما**) المصدرية إذا دخلت على (**خلا**)، تعيَّن كونها فعلًا، فنُصب ما بعدها، ولا يجوز اعتبارها حرف جرٍّ في هذه الحال؛ لأن (**ما**) المصدرية لا تدخل إلَّا على فعل، تقول: خَرجَ الضيوفُ ما خلا زيدًا، فـ«**ما**» مصدرية، و«**خلا**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر ـ كما تقدَّم ـ، و«**زيدًا**» مفعول به، و«**ما**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال، والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين عليًّا، أو ظرف زمان؛ أي: وقتَ مجاوزتهم عليًّا.

**وقوله**: (**لَا غَيْرُ**) اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، فيجوز أن يقطع عن الإضافة في اللفظ ويُبنى، فـ«**لا**» نافية عاملة عمل «ليس»، و«**غيرُ**» اسم «**لا**» مبني على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، والتقدير: لا غيرُ المذكورِ منصوبًا، وفيها أعاريب أخرى[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (١/ ٦٩٥)، (٣/ ١٣٦).

# بَابُ مَا تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ

أي: باب العوامل التي تعملُ عملَ الفعل، فترفع ما بعدها، أو ترفعه وتنصبه.

**قوله: (وَهِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:).**

هذا ليس على سبيل الحصر، فقد ذكر ابن هشام في «قطر الندى» منها سبعة، فزاد أمثلة المبالغة، واسم التفضيل.

**قوله: (أَحَدُهَا: اسْمُ الفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا اليَوْمَ أَوْ غَدًا»، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي لَمْ يَعْمَلْ).**

اسم الفاعل: اسمٌ مُشتقٌّ للدلالة على معنى مجرَّد حادث وعلى فاعله.

**وقولنا: (معنًى مجرَّد)** المراد به: الحدث، كالقيام، والقعود، في قولك: قائم، قاعد.

**ومعنى: (حادث)**؛ أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في اسم الفاعل، نحو: ندم الظالم، فهو نادم.

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن **(فاعل)**، كـ**«ضارب»**، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، كـ**«مُكْرِم»** من الفعل أَكْرَمَ.

وهو يعمل عمل فعله، فإن كان لازمًا رفع الفاعل، وإن كان متعدِّيًا رفع الفاعل ونصب المفعول، ويأتي توضيح ذلك ـ إن شاء الله ـ.

**واسم الفاعل لا يخلو من حالين:**

**الأولى**: أن يكون مقترنًا بـ**(أل)** الموصولة.

**الثانية**: أن يكون مجردًا منها.

فإن كان مقترنًا بـ**(أل)** عمل بلا شرط؛ لأنه واقع موقع الفعل، نحو: الكاتمُ سِرَّ إخوانه محبوبٌ، فـ«**الكاتمُ**» مبتدأ، وفيه فاعل مستتر، «**سِرَّ**» مفعول به لاسم الفاعل، «**محبوبٌ**» خبر المبتدأ.

**وإن كان مجردًا عَمِلَ عَمَلَ فعله بشرطين، كما ذكرَ المؤلف** رَحِمَهُ اللهُ:

**الأول**: أن يكون للحال أو الاستقبال.

**الثاني**: أن يعتمد على نفي أو استفهام، أو على مبتدأ، أو على موصوف، وذلك بأن يقع اسم الفاعل خبرًا عن المبتدأ أو صفةً، نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا اليَوْمَ أَوْ غَدًا، فالأجود تنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده، ويجوز حذف التنوين وجرُّ ما بعده.

**ومثال اعتماده على نفي**: ما حامدٌ السوقَ إلا مَنْ ربح، فـ«**ما**» نافية، و«**حامد**» مبتدأ، وهو اسم فاعل، عَمِلَ عَمَلَ فعله، فرفع الفاعل الذي سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وهو «**مَن**» الموصولة، ونصب المفعول المقدَّم، وهو كلمة «**السوق**».

**ومثال الاستفهام**: أَبالغٌ أنت قصدَك؟ فـ«**بالغٌ**» مبتدأ، «**أنت**» فاعل سد مسد الخبر، «**قصدَك**» مفعول به لاسم الفاعل، و«**الكاف**» مضاف إليه.

**ومثال اعتماده على مبتدأ**: أنت حافظٌ غَيْبَةَ جارك.

**ومثال اعتماده على موصوف**: صحبت رجلًا عارفًا حقوقَ الصداقة.

فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتبٌ واجبَه أمسِ، بل صحة الأسلوب تتحقق بالإضافة، فتقول: كاتبُ واجبِهِ أمسِ[١].

**قوله: (وَالثَّانِي: اسْمُ المَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: «عَمْرٌو مُكْرَمٌ غُلَامُهُ»).**

**اسم المفعول**: اسم مُشتقٌّ للدلالة على معنى مجرَّد وعلى مَنْ وقع عليه ذلك المعنى، نحو: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول «**ممنوح**» يدل على معنى مجرد، وهو منح الجائزة غير مقيد بزمان، ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

وهو يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (**مفعول**)، كـ«**مضروب**»، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كـ«**مُكْرَم**» من الفعل: أُكْرِمَ زيدٌ.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فيرفع نائب الفاعل، فإن كان محلًّى بـ(**أل**) عمل مطلقًا من دون شرط، كاسم الفاعل، نحو: المذمومُ خُلقُه مبغض، فـ«**خُلقُه**» نائب فاعل لاسم المفعول قبله، قال تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، فـ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ نائب فاعل لاسم المفعول، و«**الهاء**» مضاف إليه، و«**الميم**» علامة الجمع.

وإن كان مجردًا عمل إذا تحققت له الشروط التي اشتُرطت لعمل اسم الفاعل، وهذا على رأي المتأخرين، كأبي علي الفارسي ومن بعده، فقد صرَّحوا باشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، وأما المتقدِّمون، فليس في كلامهم ما يدل على ذلك[٢]، وكأن المؤلف رحمه الله وافقهم، فلم يذكر في اسم المفعول ما ذكره في اسم الفاعل.

---

(١) انظر: «اللمع» ص(٨٤).

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٤٢٨).

واسم المفعول يرفع نائب الفاعل إن كان فعله متعدِّيًا لواحد، فتقول: الخبر منقول، فـ«**الخبر**» مبتدأ، و«**منقول**» خبر، وهو اسم مفعول، وفيه نائب فاعل ضمير مستتر تقديره: «**هو**»، كما تقول: نُقِلَ الخبرُ، ومن إعماله في المتعدِّي قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾ [صٓ: ٥٠]، فـ﴿جَنَّٰتِ﴾ بدل مما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ۝٤٩﴾ [صٓ: ٤٩]، و﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾ حال من ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾، و﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ نائب فاعل لاسم المفعول ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾ مرفوع.

**قوله: (الثَّالِثُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ»، وَإِنْ شِئْتَ أَضَفْتَ وَقُلْتَ: «كَرِيمِ الأَبِ»).**

**الصفة المشبَّهة**: هي الصفة المصوغة من فعل لازم؛ للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت، نحو: الصبيُّ فطِنٌ، فـ«**فَطِنٌ**» صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (**فَطِنَ**)؛ وصيغت للدلالة على معنى ـ وهو الفَطَانة ـ قائم في الموصوف، وهو الصبي، على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، نحو: خالد قائم، فهو وصف دال على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث، وهذا شأن اسم الفاعل، كما تقدم.

وسمِّيت بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لوجود التشابه بينهما في أمور، **أهمها**:

١ ـ الدلالة على المعنى وصاحبه، كما تقدم في المثال، ولهذا لم تشبه الصفة المشبهة اسم المفعول؛ لأنه لا يدل على المعنى وصاحبه.

٢ ـ أنها عملت النصب ـ كما سيأتي ـ وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لكونها مأخوذة من فعل لازم.

٣ ـ أنها تثنى وتجمع وتذكَّر وتؤنث، مثل: «**جميل، جميلة**»، «**جميلان، جميلتان**»، «**جميلون جميلات**».

وأشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى إعراب معمول الصفة المشبهة، وذلك أنها تعمل فيما بعدها، ويأتي معمولها على ثلاث حالات، **ذكر منها حالتين**:

**الأولى**: أن يكون مرفوعًا على الفاعلية، وهذا باتفاق، وحينئذٍ فالصفة خالية من ضمير موصوفها؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي عليٍّ الفارسي(١).

**مثال ذلك**: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه، فـ«**أبوه**» فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو الفاعل ضمير مستتر، و«**أبوه**» بدل من هذا الضمير، و«**الهاء**» مضاف إليه.

**الثانية**: أن يكون مجرورًا بالإضافة، نحو: مررتُ برجلٍ كريمِ الأبِ.

**وبقيت حالة ثالثة**، وهي: أن يكون المعمول منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة، وإنما لم يكن مفعولًا به؛ لأنه تقدم أن الصفة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، والفعل اللازم لا ينصب مفعولًا به، فكذا ما أُخذ من مصدره.

**مثال المعرفة**: أخوك حَسَنٌ رأيَه، فـ«**رأيَه**» منصوب على التشبيه بالمفعول به، ومثال النكرة: العدوُّ شديدٌ بأسًا، فـ«**بأسًا**» تمييز، وهو الأرجح، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

**قوله: (الرَّابِعُ: المَصْدَرُ، كَقَوْلِكَ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا»، وَ«مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ»)**(٢).

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٨).

(٢) جاء في الأصل: (**زيدًا**)، والظاهر أنَّ صوابه: (**زيدٌ**)؛ لأنه فاعل المصدر الذي أضيف إلى مفعوله. انظر: «الجمل في النحو» للزجاجي ص(١٢١).

**النوع الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر**، وهو: الاسم الدالُّ على الحدث المجرَّد عن الزمان المشتمل على حروف فعله أو أكثر منها، نحو: بَذْلُ المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، فـ«**بَذْلُ**» مصدر: بَذَلَ، يبذل، بذلًا، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن، وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (**بَذَلَ**)، وفي نحو: إكرامُ الضيفِ من آدابِ الإسلامِ، اشتمل المصدر على حروف فعله (**أكرم**) وزيادة الألف قبل آخره.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتُقَّ منه، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها.

**فيعمل عمل فعله في موضعين:**

**الأول**: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدِّي واللزوم، مثل: إكرامًا المسكينَ، فـ«**إكرامًا**» مصدر نائب عن فعله (**أَكْرِمْ**)، وقد عمل عمله، ففيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، وهو فاعله، و«**المسكينَ**» مفعول به منصوب للمصدر.

**الثاني**: إذا صحَّ أن يحلَّ محله (**أنْ**) والفعل، أو (**ما**) والفعل، نحو: يسرني أداؤك الواجبَ، فـ«**أداء**» فاعل «**يسر**»، وهو مصدر عَمِلَ عَمَلَ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو «**الكاف**»، ونَصَبَ المفعول به وهو كلمة «**الواجب**»، ويمكن أن يحل محله (**أنْ**) والفعل، أو (**ما**) والفعل، فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أريد الحال.

وقد مثَّل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بمثالين إشارةً إلى أنَّ المصدر العامل يأتي مضافًا، **وهو ضربان:**

**الأول**: أن يكون مضافًا إلى فاعله، فيؤتى بعده بالمفعول به منصوبًا إن وجد، فيكون الفاعل مجرورًا في اللفظ، مرفوعًا في المحل، نحو:

عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا، والتقدير: عجبتُ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، ونحو: يسرني شكرك المنعمَ، فـ«**شكر**» فاعل «**يسر**»، وهو مضاف، و«**الكاف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ولفظ «**المنعم**» مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ﴿دَفْعُ﴾ مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله، و﴿ٱلنَّاسَ﴾ مفعول به للمصدر.

**الضرب الثاني**: أن يكون المصدر مضافًا إلى مفعوله، فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعًا إن وجد، فيكون المفعول مجرورًا في اللفظ، منصوبًا في المحل، نحو: عجبتُ من ضرب عمرٍو زيدٌ، والتقدير: عجبتُ أنْ ضرب عمرًا زيدٌ، ونحو: مِن سوءِ التربيةِ عصيانُ الآباءِ بنوهم، فـ«**مِن سوءِ التربية**» خبر مقدَّم، و«**عصيانُ**» مبتدأ مؤخر، وهو مضاف إلى مفعوله «**الآباءِ**»، و«**بنوهم**» فاعل المصدر.

**قوله: (الخَامِسُ: اسْمُ الفِعْلِ، نَحْوُ: «صَهْ»، وَ«مَهْ» بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَاكْفُفْ، وَتَقُولُ: «رُوَيْدَكَ زَيْدًا»؛ أَيْ: أَمْهِلْ زَيْدًا، وَ«تَرَاكِ عَمْرًا»؛ أَيِ: اتْرُكْ عَمْرًا).**

**النوع الخامس مما يعمل عمل الفعل: اسم الفعل**، وهو: كلمة تدل على معنى الفعل، وتعمل عمله، ولا تقبل علاماته، نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك، فـ«**صَهْ**» متضمِّنة معنى فعل الأمر «**اسكت**»، وتعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، بَيْدَ أنها لا تقبل علامة فعل الأمر، مثل: ياء المخاطبة، ولذا لم تُسَمَّ فعل أمر، بل دعيت اسم فعل أمر.

**وقد مثَّل المؤلف بقوله: (صَهْ، وَمَهْ)** إشارة إلى أن اسم الفعل من حيث زمنه **ثلاثة أقسام**:

**الأول**: اسم فعل أمر، وقد اقتصر عليه؛ لأنه أكثر، نحو: صَهْ، وَمَهْ، بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَاكْفُفْ.

**القسم الثاني**: اسم فعل ماضٍ، نحو: هيهاتَ الأملُ إذا لم يسعده العمل، فـ«**هيهات**» اسم فعل ماضٍ، بمعنى: «**بَعُدَ**»، مبني على الفتح لا محل له، و«**الأملُ**» فاعل.

**الثالث**: اسم فعل مضارع، نحو: وَيْ لشبابٍ لا يعمل، فـ«**وَيْ**» اسم فعل مضارع، بمعنى: «**أعجبُ**» مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنا**».

ووروده بمعنى الأمر كثير، وبمعنى الماضي والمضارع قليل.

ثُمَّ أشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بالمثال إلى أنَّ اسم الفعل يَعملُ عَمَلَ الفعل، فَيَرفع الفاعل حتْمًا، ويُساير فعله في التعدي واللزوم، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل: (**صَهْ**)، و(**مَهْ**)، كما تقدم في إعرابهما.

وإذا كان ذلك الفعل يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا كان اسم الفعل كذلك في الغالب، مثل: رُوَيْدَكَ زَيْدًا، فـ«**رُوَيْدَكَ**» اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**زيدًا**» مفعول به لاسم الفعل، وأصل هذا المصدر: «**إرواد**» مصدر الفعل الرباعي «**أرودَ**» بمعنى: أَمْهَلَ، ثم صُغِّر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار «**رُويدَ**»، ومثله في نصب المفعول به: تَرَاكِ عَمْرًا.

۞ ۞ ۞

# بَابُ مَا يَعْمَلُ مِنَ الفِعْلِ المُضْمَرِ

أي: هذا باب تُذكر فيه الأسماء المنصوبة بفعل مضمر؛ أي: محذوف، سواء أكان الحذف واجبًا أم جائزًا.

وهذا في أبواب أهمِّها: باب «**التحذير**»، و«**الإغراء**».

**والتحذير**: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنَّبه، نحو: إياك والغيبةَ.

**قوله: (تَقُولُ فِي التَّحْذِيرِ: «الأَسَدَ! الأَسَدَ!»؛ أَيِ: احْذَرِ الأَسَدَ، وَ«الطَّرِيقَ! الطَّرِيقَ!»؛ أَيْ: خَلِّ الطَّرِيقَ، وَ«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!»؛ أَيْ: تَجَنَّبْهُ).**

**والتحذير نوعان، كما يُستفاد من كلام المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ أن يكون بـ(**إياكَ**) وأخواته، وهي: إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن.

٢ ـ **أن يكون بغير (إياك).**

فإن كان التحذير بـ(**إياك**) وجب حذف الناصب مطلقًا، سواء وجد عَطفٌ أم لا، وسواء وجد تكرار أم لا؟

**فمثاله مع العطف**: إياك والشَّرَّ! فـ«**إياك**» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: إياك أُحذِّر، والأصل: أحذرك، ثم قدَّمت «**الكاف**»؛ لإفادة الحصر، وهي ضمير متصل فلا تستقل، فأُتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه، وهو

«**إياك**» فصار: إياك أُحذِّر، ثم حذف الفعل والفاعل معًا مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يَطَّرد[١] فيه هذا الحذف الواجب.

«**والشَّرَّ**»، فـ«**الواو**» حرف عطف، و«**الشَّرَّ**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**احذرْ**»، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها.

**ومثال التحذير من دون عطف**: إياك أن تتهاونَ بالصلاة! وإعراب «**إياك**» كما تقدم، و«**أن تتهاونَ**» في تأويل مصدر مجرور بـ«**مِن**» المقدرة، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل المحذوف وجوبًا، وهو «**أُحَذِّرُ**».

وأما إذا كان التحذير بغير (**إياك**) وأخواته، فإنه لا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار.

**فمثال العطف**: الكذبَ والخداعَ! فـ«**الكذبَ**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**احذرْ**»، و«**الخداعَ**» معطوف عليه.

**ومثال التكرار**: الأسدَ! الأسدَ!، فـ«**الأسدَ**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**احذرْ**»، و«**الأسدَ**» توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: الرياءَ! أي: احذرْ الرياءَ.

---

(١) انظر: ص(٢٢٠).

# بَابُ الإِغْرَاءِ

**الإغراء**: حث المخاطب على أمر محمود؛ ليفعله، نحو: التدبيرَ والاقتصادَ.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكررًا أو معطوفًا عليه، فمثال المكرر: الإخلاصَ الإخلاصَ، فـ«**الإخلاصَ**» مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: «**الْزَمْ**»، و«**الإخلاص**» الثاني: توكيد لفظي منصوب، ومثال المعطوف: الجِدَّ والمواظبةَ.

**والإغراء نوعان**:

**الأول**: الإغراء بالأسلوب المشهور عند المتأخِّرين، كما تقدم، وهذا لم يذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

**النوع الثاني**: الإغراء بواسطة الظروف أو المجرورات التي أقيمت مقام الفعل؛ طلبًا للتخفيف، وخُصَّ بها المخاطب دون الغائب والمتكلم؛ لأنه يقع له الأمر بصيغة الفعل بدون لام الأمر(١).

وهذا النوع ذكره المتقدِّمون، كالزجَّاجي، وأبي البركات الأنباري، وذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وعدَّ منها سبعة **بقوله**: (**تَقُولُ: «عَلَيْكَ زَيْدًا»؛ أَيِ: الْزَمْهُ، وَ«دُونَكَ عَمْرًا»؛ أَيِ: الْحَقْهُ، وَ«عِنْدَكَ خَالِدًا»؛ أَيْ: خُذْهُ، وَ«عَلَيْكَ نَفْسَكَ»؛ أَيِ: احْفَظْهَا، وَ«مَكَانَكَ»؛ أَيْ: قِفْ، وَ«وَرَاءَكَ»؛ أَيِ: ارْجِعْ، وَ«إِلَيْكَ»؛ أَيْ: تَنَحَّ**).

---

(١) انظر: «الجمل في النحو» للزجاجي ص(٢٤٤)، «أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري ص(١٦٣).

قال الزجاجي: «العرب تُغري بـ«عندك، ودونك، وعليك»... هذه الثلاثة تنصب بها العرب، وقد أجاز بعض النحويين النصب بسائر الظروف قياسًا، وليس بمسموع...»(١).

فـ«**عَلَيْكَ**»: اسم فعل أمر، بمعنى: الْزم، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ـ وكذا ما بعده ـ وهو منقول من جار ومجرور، وقد كثر استعماله في كلام العرب بمعنى: الزم، احفظ، خُذْ، وإعرابه: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**زيدًا**» مفعول به منصوب.

و«**دُونَكَ**»: اسم فعل أمر، يدل على الْمُداناة والمقاربة، والمعنى: الْحق عمرًا، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**عمْرًا**» مفعول به منصوب.

و«**عِنْدَكَ**»: اسم فعل أمر، بمعنى: خُذْ، منقول من الظرف، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**خالدًا**» مفعول به منصوب.

و«**عَلَيْكَ**»: اسم فعل أمر، كما تقدم، بمعنى: احفظ نفسك، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**نفسك**» مفعول به منصوب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ أي: احفظوا أنفسكم من المعاصي(٢).

و«**مَكَانَكَ**»: اسم فعل أمر، بمعنى: قِف واثبت، وهو منقول من الظرف، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**».

---

(١) «الجمل في النحو» ص(٢٤٤).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٨/ ٢٤٨)، «أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية» ص(١٣٤).

و«**وَرَاءَكَ**»: اسم فعل أمر، بمعنى: ارجع أو تأخر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**».

و«**إِلَيْكَ**»: اسم فعل أمر، بمعنى: ابتعد وتنحَّ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، وهذه الثلاثة الأخيرة ليس لها مفعول.

❁ ❁ ❁

# بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

لمَّا فرغ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات، شرع في ذكر المجرورات، **وهي ثلاثة**:

١ ـ مجرور بالحرف.

٢ ـ مجرور بالإضافة، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الذي يلي هذا.

٣ ـ مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور، وهذا موضعه التوابع من صفة، وعطف، وغيرهما، وبدأ بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.

**قوله: (وَهِيَ: «مِنْ»، وَ«إِلَى»، وَ«عَنْ»، وَ«عَلَى»، وَ«فِي»، وَ«رُبَّ»، وَالبَاءُ، وَالكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفُ القَسَمِ، وَ«حَتَّى»، وَ«مُنْذُ»، وَ«مُذْ»، وَ«حَاشَا»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ من حروف الجرِّ خمسة عشر حرفًا[1]، منها:

---

(١) **حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:**
١ ـ حرف جرٍّ أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلَّق، مذكور أو محذوف، والمتعلَّق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبيِّنه، فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتمِّمه، فإذا قلت: جئتُ من البيت، فإنَّ الجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، والمتعلَّق إما فعل أو شبهه، كاسم الفعل، والمشتق العامل عمل الفعل، كاسم الفاعل، والمشتق الذي لا يعمل، كاسم الزمان والمكان.
٢ ـ حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلَّق، نحو: ما جاءني من أحد.
٣ ـ حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص ـ كالحرف الأصلي ـ، وليس له متعلَّق ـ كالزائد ـ، مثل: رُبَّ.

**(حاشا)**، وقد تقدم الكلام عليها في باب «**الاستثناء**»، ولعله ذكرها هنا؛ لأنه موضع استقصاء، والأربعة عشر حرفًا الباقية باعتبار المجرور قسمان:

قسم مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، والمعارف والنكرات، والزمان وغيره، وهي سبعة، وقسم مُختصٌّ بِجرِّ الاسم الظاهر، وهي سبعة ـ أيضًا ـ.

**فالأول**: مشترك بين الاسم الظاهر والمُضمَر، وهو سبعة: **(مِن، إلى، عن، على، في، اللام، الباء)**، وهذا شيء من معانيها:

**١ ـ (مِنْ): ولها معانٍ، منها:**

بيان الجنس، وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بَيَّنت معرفة، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس جنس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بَينت نكرة فعلامتها: أن يقع موقعها الضمير وحده، كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]؛ أي: هي ذهب.

**ومنها**: التبعيض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامتها: صحة وقوع **(بعض)** موقعها، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

**ومنها**: ابتداء الغاية في الأمكنة كثيرًا، وفي الأزمنة أحيانًا على الصحيح، وهذا هو الغالب عليها، والمراد بالغاية: المسافة، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، إلى غير ذلك من معانيها التي تؤخذ من الكتب المطولة، مثل: «**مغني اللبيب**» وغيره.

**٢ ـ (إِلَى): ومن معانيها:**

انتهاء الغاية مطلقًا ـ زمانية أو مكانية ـ وهو الغالب عليها، كقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وتأتي للمصاحبة، بأن يصحَّ وضع كلمة (مع) موضعها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

**٣ ـ (عَنْ): وأشهر معانيها:**

المجاوزة، ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عمَّا بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، **فالأول**، نحو: رميتُ السهمَ عن القوس؛ أي: جاوز السهمُ القوسَ بسبب الرمي، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، **والثاني**، نحو: أبو بكر ﷺ، أي: جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا، ومنه قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وتأتي للبعدية، كقوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أي: حالًا بعد حال.

**٤ ـ (عَلَى): وأشهر معانيها:**

الاستعلاء؛ أي: العلو حسيًّا كان، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝٢٢﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنويًّا، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وتأتي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ أي: لهدايته إياكم، وتأتي للظرفية بمعنى (في) إذا جَرَّت الظرف، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حين غفلة.

**٥ ـ (فِي): وأشهر معانيها:**

الظرفية، ومعناها: احتواءُ الشيء في داخله شيئًا آخر، كما يحتوي الظرف المظروف، نحو: الكتاب في السيارة، وقد يكون مجازًا إذا فُقد

الاحتواء، نحو: خالد في البرية، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾ [القمر: ٥٤].

**٦ ـ اللام: وأشهر معانيها:**

المِلْكُ، وذلك إذا كان المجرور أهلًا للتملُّك، وما قبله أهلًا لأن يُملك، نحو: الكتابُ لخالد، قال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧٠]، ومن معانيها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ومن معانيها: التقوية للعامل بسبب ضعفه، إما لتأخره، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]، أو لكونه فرعًا عن غيره، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٧]؛ لأن ﴿فَعَّالٌ﴾ ـ في الأصل ـ صيغة مبالغة، وهي فرع عن الفعل في العمل.

**٧ ـ الباء: وأشهر معانيها:**

الإلصاق، وهو مطلق التعلُّق، وهو حسي، نحو: أمسكت بزيد، أو معنوي، نحو: طفت بالكعبة.

**القسم الثاني من حروف الجرِّ:** مختصٌّ بجرِّ الاسم الظاهر، وهو سبعة أحرف، **وتوزع أربعة أقسام:**

**الأول:** ما يختصُّ بالزمان، وهو: **(مُنْذُ، مُذْ)**، تقول: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، أو مُذْ يومِ الجمعة.

**الثاني:** ما لا يختصُّ بظاهر بعينه، وهو ثلاثة: **(حتى، الكاف، الواو)**، فأما **(حتى)** فمعناها: الدلالة على انتهاء الغاية، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥]، وأما **(الكاف)** فأكثر معانيها التشبيه، كقوله تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]؛ أي: في الارتفاع، وأما **(الواو)** فهي مُختصة بالقَسَم، كما سيأتي في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**الثالث:** ما يختصُّ بجرِّ النكرة، وهو: **(رُبَّ)**، وهو حرف جرٍّ

شبيه بالزائد، موضوع للتكثير غالبًا، نحو: رُبَّ رجلٍ عالِمٍ لَقيتُ، وإعرابه: «رُبَّ» حرف جر شبيه بالزائد، و«رجلٍ» مفعول «لَقيتُ» منصوب بفتحة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «عالِمٍ» صفة، و«لَقيتُ» فعل وفاعل.

ويجوز تخفيف الباء، كما في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]، في قراءة نافع وعاصم، وشدَّد الباقون، وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ«ما» الزائدة إعرابًا، المؤكدة معنى؛ ولذا دخلت على الفعل؛ لزوال اختصاصها بالأسماء.

**القسم الرابع**: ما يختصُّ بلفظ: **(الله)**، وهو **(التاء)**، كما سيذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

**قوله: (فَهَذِهِ كُلُّهَا تَجُرُّ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ عَمْرٍو»، وَ«نَظَرْتُ إِلَى بَكْرٍ»).**

أي: إنَّ هذه الحروف المذكورة كلها تجرُّ ما تدخل عليه من الأسماء، وذلك لأن الفعل إما أن يَصِل إلى المفعول بنفسه؛ لأن فيه قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، كما تقدم في باب «**المفعول به**»، وإما أن يضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فيحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه، والجرُّ إما أن يكون لفظًا، إن كان الاسم ظاهرًا منصرفًا، نحو: عجبتُ من عمرٍو، ونظرتُ إلى بكرٍ، أو محلًّا كما في الأسماء المبنية، مثل: فرحتُ بك، وسلمتُ على الذي فاز، وغير ذلك.

**قوله: (وَحُرُوفُ القَسَمِ: البَاءُ، وَالوَاوُ، وَالتَّاءُ، وَالمُقْسَمُ بِهِ مَجْرُورٌ، كَقَوْلِكَ: «بِاللهِ»، وَ«وَاللهِ»، وَ«تَاللهِ»، وَلَا تَدْخُلُ التَّاءُ إِلَّا عَلَى اسْمِ «اللهِ» تَعَالَى).**

أي: إنَّ حروف القَسَم ثلاثة، و**(الباء)** أم الباب؛ لأن فعل القَسَم

وهو (**أُقسم**) أو (**أحلف**) لا يصل إلى المُقسَم به إلا بالباء، تقول: أُقسم بالله، فدل ذلك على أنَّ الباء هي الأصل، ولذلك دخلت على الظاهر، نحو: أقسمتُ بالله، وعلى المضمر، نحو: أقسمتُ بك اللهم.

و(**الواو**) خاصة بالظاهر، ولا يكون عاملها إلا مضمرًا مع أنها الأكثر استعمالًا مِن أصلها وهو الباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١، ٢]، فـ«**الواو**» حرف قسم، و﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ اسم مقسم به مجرور، و«**الواو**» مبدلة من «**الباء**» في: أقسم بالليل[(١)].

و(**التاء**) عوض مِن واو القسم، ولا تدخل في شيء من القسم إلا في اسم الله تعالى، كما تقدم.

**قوله: (فَإِنْ حَذَفْتَهَا نَصَبْتَ الِاسْمَ، كَقَوْلِكَ: «اللهَ لَأَفْعَلَنَّ»).**

أي: فإن حذفت حرف القسم نصبت الاسم الذي بعده؛ لأن فعل القَسَم المقدر يصل إلى الاسم المحلوف به فينصبه، فإذا قلت: اللهَ لأفعلن، فالأصل: أحلفُ بالله، فحُذف أحلف والباء؛ وذلك لكثرة القَسَم في كلامهم.

وبعض العرب يجرُّ اسم الله تعالى وحده بعد حذف الحرف، فيقول: اللهِ لأفعلن؛ لأن حلفهم بهذا الاسم كثير، لكن حرف الجرِّ عامل ضعيف، فلا يُحذف ويبقى عمله، وهو نظير الجازم حيث لم يرد حذفه في العربية[(٢)]، قال أبو البقاء الكفوي: «إضمار الجار مع بقاء عمله مردود غير جائز اتفاقًا، وأما قولهم: اللهِ لأفعلنَّ، فشاذ، والكل مصرَّح به، ومتفق عليه»[(٣)].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ٣٢).

(٢) انظر: «الجمل في النحو» للزجاجي ص(٧٢)، «توجيه اللمع» لابن الخباز ص(٤٧٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ٥٠ ـ ٥١).

(٣) «الكليات» (١/ ٢١٤).

# بَابُ الإِضَافَةِ

لما فرغ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ذكر المجرور بالحرف، ذكر المجرور بالإضافة.

**والإضافة:** ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ؛ لقصد التعريف أو التخصيص أو التخفيف.

**وذلك أنَّ الإضافة ثلاثة أنواع:**

١ ـ ما أفادت المضاف تعريفًا، وذلك إذا أضيفت النكرة إلى معرفة، والتعريف: تحويل النكرة إلى معرفة، مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديدٌ، فكلمة «**كتابٌ**» إذا أُخذت وحدها دلَّت على كتاب غير معين؛ لأنه نكرة، فإذا قلت: كتابُ خالدٍ... بالإضافة فقد عيَّنته وعرَّفته.

٢ ـ ما أفادت المضاف تخصيصًا، وذلك إذا أضيفت النكرة إلى نكرة، والتخصيص: تقليل الشيوع في النكرات، مثال ذلك: أسمعُ بكاءً، من غير إضافة، فلفظ البكاء يحتمل أن يكون بكاء طفل أو امرأة أو رجل...، فإذا أضفته إلى نكرة، وقلت: أسمعُ بكاءَ طفلٍ، فقد خصَّصته، وقللت شيوعه، فصار لا يشمل بكاء الرجل أو المرأة، لكنه لا يصل إلى درجة التعيين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة.

وتُسَمَّى الإضافة في المثالين: معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمرًا معنويًّا، هو التعريف في المثال الأول؛ لأن المضاف إليه معرفة، أو التخصيص في المثال الثاني؛ لأن المضاف إليه نكرة.

٣ ـ ما أفادت الإضافةُ المضافَ التخفيف، وهي التي يكون فيها المضاف وصفًا عاملًا، وهو كل اسم فاعل، أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا للدوام غالبًا، كما تقدم، مثال ذلك: صانعُ المعروفِ مشكورٌ، فـ«**صانعُ**» مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه هنا مفعول به في المعنى للمضاف، وهو «**صانعُ**»، ومثل ذلك اسم المفعول، نحو: محمودُ الخصالِ ممدوحٌ، والصفة المشبهة، نحو: كثيرُ الكلامِ مذمومٌ.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنما يستفيد التخفيف، والمراد به: التخفيف اللفظي، بحذف التنوين أو النون، كما سيأتي، ولهذا سمِّيت الإضافة في هذا النوع: لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ، لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

**قوله: (إِذَا أَضَفْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ بِمَعْنَى اللَّامِ أَوْ بِمَعْنَى «مِنْ» أَوْ «فِي» جَرَرْتَ الِاسْمَ الثَّانِي، وَلَمْ تُنَوِّنِ الأَوَّلَ، نَحْوُ: «هَذَا غُلَامُ عَمْرٍو»، وَ«هَذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ»، وَ«ضَرْبُ اليَوْمِ»).**

ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثةً من الأحكام المترتبة على الإضافة، **وهي**:

**الأول**: اشتمال الإضافة على حرف جرٍّ أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه؛ لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وهو أحد الأحرف الثلاثة، وهي: اللام، ومِن، وفي.

فتكون الإضافة بمعنى: (**مِن**) البيانية، إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو: هذا خاتمُ فضةٍ؛ أي: خاتمٌ مِنْ فضةٍ.

وتكون بمعنى (**في**) الدالة على الظرفية، إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف مكانيًّا، نحو: عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهيدُ الدارِ؛ أي: شهيدٌ

في الدارِ، أو زمانيًّا، نحو: ضَرْبُ اليومِ شديدٌ؛ أي: ضربٌ في اليومِ.

وتكون الإضافة بمعنى **(اللام)**، إذا لم يصلح معنى **(مِن)** ولا **(في)**، نحو: هذا غلامُ عَمرٍو؛ أي: غلامٌ لعمروٍ، وتفيد الملك أو الاختصاص.

وهذا الحكم مختصٌّ بالإضافة المعنوية، دون الإضافة اللفظية.

**الحكم الثاني**: جرُّ المضاف إليه دائمًا، والعامل فيه الجر عامل لفظي، وهو المضاف ـ على الأصح ـ لاتصال الضمير المضاف إليه به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد، وسكت المؤلف رَحِمَهُ اللهُ عن الاسم الأول ـ وهو المضاف ـ؛ لأنه يُعرب حسب موقعه من الجملة، فلم يتجدد له حكم إعرابي جديد بعد الإضافة.

**الحكم الثالث**: وجوب حذف التنوين ـ إن وجد ـ في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبتُ سيارةً جديدةً، فإذا أضيف قيل: ركبتُ سيارةَ خليلٍ، بحذف التنوين، وكذا تُحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافًا مختومًا بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانِبَي الطريق، حاملو العلم محترمون.

۞ ۞ ۞

# بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

**قوله: (النَّكِرَةُ نَحْوُ: «رَجُلٍ»، وَ«فَرَسٍ»، وَالمَعْرِفَةُ: المُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلَامُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، وَالمَوْصُولَاتُ، وَمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالمُنَادَى المُعَيَّنُ، وَالمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ إِضَافَةً مَحْضَةً)**.

ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ **أن الاسم قسمان**:

**الأول: نكرة، وهي**: ما دلَّ على غير معيَّن، مثل: جاء رجلٌ، ركبتُ فرسًا.

**الثاني: معرفة، وهي**: ما دلَّ على معيَّن، وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المعرفة سبعة أقسام، وذكر شيئًا عن المضمر، والعَلَم، واسم الإشارة، وترك الباقي.

**قوله: (وَالمُضْمَرُ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ)**.

**المُضمَر، ويقال: الضمير، هو**: ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطب أو غائب، **وهو قسمان**:

١ ـ **متصل**: وهو الذي لا يُبتدأ به في الكلام، ولا يقع بعد **(إلَّا)**، كالتاء في قولك: استمعتُ المحاضرة.

٢ ـ **منفصل**: وهو الذي يُبتدأ به، ويقع بعد **(إلَّا)**، نحو: أنت تُهذِّبُ أولادَك، فـ«**أنت**» ضمير منفصل؛ لأنه ابتدئ به، ويصح وقوعه بعد **(إلَّا)**، نحو: لا يقومُ بالواجب إلا أنت، فـ«**أنت**» فاعل «**يقومُ**».

**قوله: (فَالمُتَّصِلُ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ).**

ذكرَ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الضمير المتصل ينقسم بحسب موقعه من الإعراب **ثلاثةَ أقسام**:

**الأول**: ما يكون في محل رفع فقط ـ كأن يكون فاعلًا أو نائبَ فاعل، أو اسمًا لناسخ، مثل: **(كان)** أو إحدى أخواتها، ونحو ذلك ـ، وهو خمسة ضمائر: **(التاء)** المتحركة، نحو: ألقيتُ في الحفل كلمة، فـ«**التاء**» ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، و**(ألف)** الاثنين، نحو: الولدان سمعا النصيحة، و**(واو)** الجماعة، نحو: المصلُّون خرجوا، و**(ياء)** المخاطبة، نحو: أنتِ تحبين الفضيلة، و**(نون)** الإناث، نحو: أنتُنَّ تُهذِّبْنَ أولادَكنَّ.

**الثاني**: ما يكون في محل نصب أو جر ـ كأن يكون مفعولًا، أو اسمًا لناسخ، مثل: **(إنَّ)** أو إحدى أخواتها، أو مضافًا إليه، ونحو ذلك ـ، وهو ثلاثة: **(ياء)** المتكلم، نحو: أمرني أستاذي بحفظ كتابي، فـ«**الياء**» في «**أمرني**» ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وفي: «**أستاذي**» و«**كتابي**» في محل جر مضاف إليه، و**(كاف)** المخاطب، نحو: أمرك أستاذك بحفظ كتابك، و**(هاء)** الغائب، نحو: البنتُ تُهذِّبُها أمها، والابنُ يُهذِّبُه أبوه.

**الثالث**: ما يكون في محل رفع أو نصب أو جر، وهو **(نا)**، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٦]، فـ«**نا**» في: ﴿رَبَّنَآ﴾ في محل جر مضاف إليه، وفي: ﴿إِنَّنَآ﴾ في محل نصب اسم إنَّ، وفي: ﴿ءَامَنَّا﴾ في محل رفع فاعل.

**قوله: (وَالمُنْفَصِلُ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، [وَ][(١)] لَا مَجْرُورَ لَهُ).**

---

(١) زيادة يحسن بها السياق، ومن دونها قد تكون جملة: **(لا مجرور له)** صفة لما قبلها.

أي: أنَّ الضمير المنفصل بحسب الإعراب **قسمان:**

**الأول**: ما يكون في محل رفع فقط، وهو اثنا عشر ضميرًا: **(أنا)** و**(أنت)** و**(هو)** وفروعها، نحو: أنتَ تحضر مبكرًا، فـ«**أنت**» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

**الثاني**: ما يكون في محل نصب فقط، وهو اثنا عشر ضميرًا: **(إياي)** و**(إياك)** و**(إياه)** وفروعها، نحو: إيَّاكَ كافأَ المدرسُ، فـ«**إياك**» مفعول مقدم، مبني على الفتح في محل نصب.

**وقوله**: **([و]لَا مَجْرُورَ لَهُ)**؛ أي: لا يوجد ضمير منفصل يكون في محل جر؛ لأن الجار ـ سواء أكان حرفًا أم اسمًا ـ لا بد أن يتصل بمجروره، نحو: خرجتُ مِنْكَ، هذا كتابُكَ، فيخرج بذلك عن أن يكون ضميرًا منفصلًا.

**قوله**: **(وَالعَلَمُ نَحْوُ: «زَيْدٍ»، وَ«هِنْدٍ»، وَ«لَاحِقٍ»، وَ«شَدْقَمٍ»)**.

**هذا القسم الثاني من المعارف، وهو العَلَم**، وهو الذي يُعيِّن مُسمَّاه مطلقًا، نحو: جاء خالدٌ، هذه مكةُ.

**وقولنا**: **(يُعيِّن مُسمَّاه)**: يُخرج النكرة؛ لأنها لا تدل على معيَّن.

**وقولنا**: **(مطلقًا)**؛ أي: بلا قرينة، وهذا لإخراج بقية المعارف، فإنَّ كل واحد منها لا يعيِّن مسمَّاه إلا بقرينة، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

**وقد ذكرَ المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ **أنَّ مسمَّى العَلَم ثلاثة أنواع:**

**الأول**: أفراد الناس، مثل: زيد، وخالد، وعبد العزيز، وآسية، وكريمة، وهند.

**الثاني**: أفراد الحيوانات الأليفة التي يكون للواحد منها عَلَمٌ خاص به، مثل: **(لَاحِق)** عَلَم على فرس، و**(شَدْقَم)** ـ بالدال المهملة ـ عَلَم على جَمَلٍ.

**الثالث**: أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم، كأسماء البلاد والقبائل ونحوها، مثل: مكة، المدينة، مصر «**أسماء بلاد**»، ومثل: تميم، طيِّءٍ، غطفان «**أسماء قبائل**».

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العَلَم تعيين المسمَّى، وهذا مطلوب في المألوفات، كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

**قوله: (وَيكُونُ كُنْيَةً: كَـ«أَبِي بَكْرٍ»، وَلَقَبًا: كَـ«بَطَّةَ»).**

**ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن العَلَم باعتبار وضعه ثلاثة أقسام:**

**الأول**: **اسم**: وهو ما أطلق على الذات أولًا، نحو: خالد، هند.

**الثاني**: **كنية**: ما أطلق على الذات بعد التسمية، وصُدِّرَ بأب أو أم، نحو: أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول الخلفاء، عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١]، فـ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عَمِّ النبي ﷺ.

**الثالث**: **لقب**: وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم، كالمأمون، والرشيد، والجاحظ، والسفَّاح، وبَطَّة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]، فالمسيح لقب لـ﴿عِيسَى﴾ عليه الصلاة والسلام.

**قوله: (وَهُوَ مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ).**

هذا تقسيمٌ ثالث للعَلَم، وهو باعتبار أصالته في العَلَمية أو عدم أصالته، **فينقسم إلى قسمين:**

**الأول**: **مرتجل**: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العَلَمية،

---

(١) الظاهر أنَّ هذا لقب ذم؛ لأن الجاحظ ذكر في كتابه «الحيوان» (٣/ ٢٠٢) أنَّ البطة طائر مثقل.

مثل: أُدَد «**عَلَم رجل**»، وسُعاد «**عَلَم امرأة**»، و«**مَذْحِجٍ**» وهو أبو قبيلة من العرب.

**الثاني**: **منقول**: وهو ما سبق له استعمال قبل العَلَمية، والنقل:

١ ـ إما من صفة، كاسم الفاعل، نحو: حارث، صالح، أو صفة مشبهة، نحو: حسن، وثقيف، أو اسم مفعول، مثل: منصور.

٢ ـ أو من اسم جنس، نحو: فَهْد.

٣ ـ أو من مصدر، نحو: زيد، فَضْل.

٤ ـ أو من فعل، نحو: يزيد من فعل مضارع، وشَمَّر من فعل ماض، وسَامِحْ من فعل أمر.

٥ ـ أو من جملة فعلية، نحو: شابَ قرناها «**مسمًّى به**».

**قوله: (وَاسْمُ الإِشَارَةِ، نَحْوُ: «هَذَا»، وَ«هَذِهِ»، وَ«هَذَانِ»، وَ«هَاتَانِ»، وَ«هَؤُلَاءِ»).**

**هذا القسم الثالث من أقسام المعارف، وهو اسم الإشارة**، وهو: اسمٌ يعيِّن مسمَّاه بإشارة حسِّيَّة أو معنوية، فمثال الإشارة الحسية: هذا كتابٌ مُفيدٌ، ومثال الإشارة المعنوية: هذا رأيٌ صائبٌ.

**وقد ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللهُ **أن أسماء الإشارة باعتبار الإفراد والتذكير وفروعهما ثلاثة أقسام:**

١ ـ ما يشار به للمفرد، فللمُذكَّر: **(ذا)**، مثل: هذا تاجر صدوق، فـ«**ها**» للتنبيه، و«**ذا**» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و«**تاجر**» خبر، و«**صدوق**» صفة، وللمؤنث: «**ذه**» بإسكان الهاء، أو كسرها، وهو الأكثر، نحو: هَذِهِ البنت مهذبة.

٢ ـ ما يشار به للمثنى، فللمُذكر: **(ذان)** في حالة الرفع، و**(ذين)**

في حالتَي النصب والجر، نحو: هذان عالِـمَان جليلان، صافحتُ هذين العالِـمَينِ، سلَّمتُ على هذين العالِمَين، وللمؤنث: **(تان)** في حالة الرفع، و**(تين)** في حالتي النصب والجر، نحو: هاتان بنتان فاهمتان، تصدَّقت على هاتين الفقيرتين، فـ«**ها**» للتنبيه، و«**تان**» اسم إشارة مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، و«**بنتان**» خبر.

**٣** ـ ما يشار به للجمع بنوعيه، وهو لفظة **(أُولاءِ)**، نحو: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة، وهؤلاء بنات فاهمات، وهو مبني على الكسر دائمًا.

**والمشار إليه له مرتبتان:**

**الأولى**: أن يكون المشار إليه قريبًا، وتستعمل فيه أسماء الإشارة بدون زيادة **(كاف)** أو **(لام)**، نحو: هذا مطر غزير.

**الثانية**: أن يكون المشار إليه بعيدًا، وتستعمل فيه أسماء الإشارة بزيادة **(الكاف)**، نحو: ذاك رجل مقبل، أو **(الكاف)** و**(اللام)**، نحو: ذلك الرجل أقبل إلينا.

وهذه **(الكاف)** حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، وليست بضمير؛ لأنها لو كانت ضميرًا لكانت مضافًا إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف، وأما **(اللام)** فهي حرف دال على المبالغة في البعد.

**والقسم الرابع من أقسام المعارف: الاسم الموصول، وهو**: اسمٌ يعيِّنُ مسمَّاه بقيد الصلة المشتملة على عائد، نحو: حضر الذي فاز ابنه، فـ«**الذي**» اسم موصول مبهم لا يدل على معيَّن، وجملة «**فاز ابنه**» هي الصلة التي عيَّنت المراد، وقد اشتملت على عائد يعود على الاسم الموصول، وهو الضمير، **والأسماء الموصولة:**

**١ ـ الذي**: للمفرد المذكر، نحو: جاء الذي أخذ الجائزة، فـ«**الذي**» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٢ ـ **التي**: للمفرد المؤنث، نحو: حَضَرَتِ التي كتبت النصيحة، فـ«**التي**» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٣ ـ **اللذان**[1]: للمثنى المذكر رفعًا، واللذَين نصبًا وجرًّا، نحو: قَدِمَ اللذان تبرَّعا بالمال، فـ«**اللذان**» اسم موصول مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع فاعل.

٤ ـ **اللتان**: للمثنى المؤنث، وحكمه كالذي قبله، نحو: حضرت اللتان ضمدتا الجِراح، شكرتُ اللتين ضمدتا الجراح.

٥ ـ **الذين**: لجمع الذكور، وهو بالياء ـ مطلقًا ـ؛ أي: في حالة الرفع والنصب والجر، نحو: أُحِبُّ الذين علموني، فـ«**الذين**» اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

٦ ـ **الأُلى**: لجمع الذكور، نحو سرني الأُلى شاركوا في الندوة، فـ«**الألى**» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٧ ـ **اللائي**: لجمع المؤنث، ويجوز إثبات الياء وحذفها، نحو: حَضَرَتِ اللائي تكلمن في الحجاب، فـ«**اللائي**» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، وإن حذفت الياء فهي مبنية على الكسر.

٨ ـ **اللاتي**: لجمع المؤنث ـ أيضًا ـ، وهي كالتي قبلها.

ولا بد للاسم الموصول من صلة بعده توضح معناه وتزيل إبهامه، كما في الأمثلة السابقة، والصلة قد تكون جملةً اسمية أو فعلية، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فالجملة الفعلية تقدَّمت أمثلتها، والجملة الاسمية، نحو: جاء الذي كتابُه بيده، ومثال الظرف: عرفتُ الذي عندك، وصافحتُ الذي في الدار.

---

(١) تكتب (**اللذان**) بلامين فرقًا بينها وبين (**الذين**) التي لجمع الذكور؛ منعًا من الالتباس في حالتي النصب والجر.

**والخامس من أقسام المعرفة: ما فيه الألف واللام، وهي ثلاثة أنواع:**

١ ـ **لتعريف العهد**؛ أي: تعريف ذي العهد، بمعنى: الشيء المعهود، وهي التي تدخل على النكرة، فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردًا معينًا بعد أن كان مبهمًا شائعًا، **والعهد ثلاثة أنواع:**

أ ـ **عهد ذكري**: وهو أن يكون مدخول **(أل)** تقدَّم له ذِكر في الكلام، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، وفائدتها: التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه.

ب ـ **عهد ذهني**: وهو أن يكون مدخول **(أل)** معلومًا لدى المخاطب، نحو: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ معيَّن، قال تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

ت ـ **عهد حضوري**: وهو أن يكون مصحوب **(أل)** حاضرًا كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]؛ أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت فيه.

٢ ـ **لتعريف الجنس**: وهي التي يكون مدخولها مرادًا به الحقيقة نفسها، بغض النظر عما ينطوي تحتها من أفراد، أو يكون مدخولها مرادًا به فرد مبهم.

**فالأول**: نحو: أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ؛ أي: جنسهما، وليس المراد كل فرد، فإنَّ من الدنانير والدراهم ما يكون زادًا لصاحبه إلى الجنة، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۖ﴾ [الأنبياء: ٣٠]؛ أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمه ماء.

**والثاني**: كقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، والمراد فرد مبهم، إذ لا عهد في الخارج بذئب معين.

**٣ ـ للاستغراق**: وهي الداخلة على الجنس لإفادة الاستغراق والشمول، وعلامتها: صحة وقوع (**كل**) موقعها، وهي إما لاستغراق الأفراد، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٨]؛ أي: كل فرد من أفراد الإنسان ضعيف، أو لاستغراق صفات الأفراد، نحو: خالد الرجل؛ أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة، إذ لو قيل: خالد كل رجل، على وجه المبالغة والمجاز لصح، بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال.

**والقسم السادس من أقسام المعرفة: المنادى المُعين**، والمراد به: ما كان معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، نحو: يا طالبُ أجب، تقوله لطالبٍ مُعين.

**والقسم السابع: المضاف إلى معرفة إضافة محضة**، وهي الإضافة المعنوية التي تفيد المضاف أمرًا معنويًّا، وهو التعريف أو التخصيص، كما مرَّ في باب «**الإضافة**»، وتسمَّى محضة لما بين طرفيها ـ المضاف والمضاف إليه ـ من قوة الاتصال، ولهذا فهي على حرف من حروف الجر، كما تقدم في موضعه.

فإذا أضيفت النكرة إلى الضمير، أو العلم، أو اسم الإشارة، أو الموصول، أو المعرف بالألف واللام، اكتسبت التعريف وصارت معرفة، نحو: هذا كتابك، هذا كتاب زيدٍ، كتاب هذا الطالب جديد، كتاب الذي زارنا بالأمس موجود، كتاب المعلم جديد.

۞ ۞ ۞

# بَابُ الصِّفَةِ

الصفة من أنواع التوابع، جمع تابع، وهو: لفظ متأخر دائمًا يتقيد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معيَّن متقدِّم عليه، يسمَّى: **(المتبوع)**، نحو: جاء الرجلُ المُهذَّبُ، رأيتُ الرجلَ المُهذَّبَ، سلَّمتُ على الرجلِ المُهذَّبِ، فلفظ «**المُهذَّب**» تابع لكلمة «**الرجل**» في إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا.

**والتوابع أربعة:** وهي الصفة، والتوكيد، والبدل، والعطف.

فالصفة ـ وتسمى النعت ـ: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

**وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:**

١ ـ **حقيقي** ـ وعليه اقتصر المؤلف ـ: وهو ما دل على صفة في اسم قبله، وإن شئت قل في تعريفه: ما رفع ضميرًا مستترًا، يعود على ذلك المنعوت. نحو: أقمت في المنزل الفسيح، فـ«**الفسيح**» نعت حقيقي؛ لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو «**المنزل**»؛ لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل، وفي «**الفسيح**» ضمير مستتر يعود على ما قبله.

٢ ـ **نعت سببي**[(١)]: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، وإن شئت قل في تعريفه: ما رفع اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير

(١) السببي ـ هنا ـ: هو الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على المنعوت. «النحو الوافي» (٣/ ٣١٠).

يعود على المنعوت، نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه، فـ«**الفسيح**» نعت، ولكنه ليس نعتًا للمتبوع «**المنزل**»؛ إذ الفساحة ـ هنا ـ ليست صفة للمنزل، وإنما هي صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو «**فناؤه**»، فـ«**الفسيح**» نعت مجرور بالكسرة، «**فناؤه**» فاعل للوصف مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه.

**والنعت يأتي لأغراض أشهرها:**

١ ـ الإيضاح: إن كان المتبوع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها، نحو: حضر خالد التاجر.

٢ ـ التخصيص: إن كان المتبوع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل واعظ.

٣ ـ مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمرَ بنِ الخطابِ الشاملِ عدلُه الرحيمِ قلبُه.

٤ ـ مجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ ـ الترحم ـ أي: إظهار الرحمة والحنان ـ، نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ ـ التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ﴿وَٰحِدَةٞ﴾ نعت لـ﴿نَفۡخَةٞ﴾ وهو للتوكيد؛ لأن الواحدة تفهم من كلمة ﴿نَفۡخَةٞ﴾؛ لأنها اسم مرة.

**قوله: (وَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ: الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ، وَالجَرِّ، وَالتَّعْرِيفِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ الكَرِيمُ»، وَ«رَأَيْتُ امْرَأَةً عَالِمَةً»).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة موافقة الصفة للموصوف، فذكر أن

الصفة ـ أي: في النعت الحقيقي ـ تتبع الموصوف؛ أي: توافقه في عشرة أشياء: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، فصارت الصفة تتبع الموصوف في أربعة من عشرة، هذا مراد المؤلف، وليس المراد أنها تتبعه في كل العشرة؛ إذ لا يتصور اجتماعها في مثال واحد.

فإذا قلت: جاء زيدٌ الكريمُ، فلفظ «**الكريمُ**» صفة لما قبلها، وقد تبعته في أربعة من عشرة، وهي: الإعراب، والتعريف، والتذكير، والإفراد.

وإذا قلت: رأيتُ امرأةً عالمةً، فلفظ «**عالمةً**» صفة لما قبلها، وقد تبعته في أربعة من عشرة، وهي: الإعراب، والتنكير، والتأنيث، والإفراد.

وتقول: قرأت فصلين مفيدين، حضر الطلاب المتفوقون، هاتان فتاتان عاقلتان، **ومن أمثلة النعت الحقيقي**: قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ [الرعد: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴿٦٦﴾﴾ [الرحمن: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: ٢٥]، هذا ما يتعلق بالنعت الحقيقي.

أما النعت السببي ـ وهذا لم يذكره المؤلف ـ فإنه يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وجره، وفي تنكيره وتعريفه، وأما في تذكيره وتأنيثه فيراعى ما بعده، تقول: أكرمتُ الطالبَ المهذبةَ أخلاقُه، هذا منزلٌ واسعٌ فناؤه، هذه فتاةٌ محسنٌ أخوها. وأما في الإفراد والتثنية والجمع فإنه يكون مفردًا ولو كان منعوته مثنى أو جمعًا؛ لأنه بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، تقول: هذا زميلٌ كريمٌ أبوه، هذان زميلان كريمٌ

أبواهما، وتقول في الجمع السالم بنوعيه: هؤلاء زملاء كريم والدوهم، هؤلاء بنات كريمة والداتهن، بإفراد النعت على الأفصح والأقوى، وتقول في جمع التكسير: هؤلاء زملاء كريم آباؤهم، ويجوز: كرام آباؤهم.

**ومن أمثلة النعت السببي**: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، فـ﴿ٱلظَّالِمِ﴾ نعت لـ﴿ٱلۡقَرۡيَةِ﴾، و﴿أَهۡلُهَا﴾ فاعل للنعت، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٞ وَحُمۡرٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا﴾ [فاطر: ٢٧]؛ فـ﴿مُّخۡتَلِفٌ﴾ نعت سببي للمرفوع قبله، و﴿أَلۡوَٰنُهَا﴾ فاعل للنعت.

**وخلاصة ما تقدم**: أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره، وفي تعريفه وتنكيره، وفي إفراده وتثنيته وجمعه، وفي تذكيره وتأنيثه، وأما السببي فإنه يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وجره، وفي تعريفه وتنكيره، وأما في تذكيره وتأنيثه فيراعى ما بعده، وأما في الإفراد وضدَّيه فيكون مفردًا دائمًا.

۞ ۞ ۞

# بَابُ التَّوْكِيدِ

**هذا النوع الثاني من التوابع**، وهو التوكيد، ويكون بتكرار اللفظ نفسه وبغيره، كما سيأتي.

**قوله: (وَهُوَ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي إِعْرَابِهِ).**

أي: إنَّ التوكيد ـ والمراد به المؤكِّد، بكسر الكاف ـ تابعٌ للمؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ في إعرابه: رفعًا ونصبًا وجرًّا.

**قوله: (وَأَلْفَاظُهُ: «نَفْسُهُ» وَ«عَيْنُهُ» وَ«كُلُّهُ»).**

لم يذكرِ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أقسام التوكيد، وإنما اقتصر على ذكر الأمثلة التي استوعبت الأقسام، **وبيان ذلك كما يلي:**

**التوكيد نوعان:**

١ ـ **معنوي**: وهو الذي ذكره المؤلِّف هنا.

٢ ـ **لفظي**: ولم يذكره المؤلِّف، وسنشير إليه ـ إن شاء الله ـ في آخر الباب.

**فالتوكيد المعنوي**: تابع يُذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

**فالأول**: يكون بـ(**النفس والعين**)، نحو: حادثني الأميرُ نفسُه، فلو اقتصرنا على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ وهو لفظ «**الأميرُ**» لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله، أو أمين سره، أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال، فـ«**نفسُه**» توكيد معنوي مرفوع، و«**الهاء**» مضاف إليه.

ولا بدَّ من اتصال النفس والعين بضمير مذكور عائد على المؤكَّد ـ كما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، ويجب إفرادهما مع المفرد ـ كما تقدم ـ، وأما مع التثنية والجمع فيُجمعان جمع تكسير للقلة على وزن (**أَفْعُل**)، وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الإفراد، فتقول: جاء المحمَّدان أنفسُهما وأعينُهما، وجاء المحمَّدون أنفسُهم وأعينُهم، وتقول: جاءت الفاطمات أنفسُهن.

**وأما النوع الثاني** من التوكيد المعنوي ـ وهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ـ فهو: لفظ (**كل**)، نحو: قرأتُ القرآنَ كلَّه، فلو لم يُؤتَ بكلمة «**كل**» لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فلما أردنا رفع هذا الاحتمال زدنا كلمة «**كلَّه**».

**ولا يؤكد بها إلا بثلاثة شروط:**

**الأول**: أن يكون المؤكَّدُ بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع.

**الثاني**: أن يكون المؤكَّدُ بها جمعًا له أفراد، أو مفردًا يتجزأ بنفسه، أو بعامله، فالأول، نحو: حضر الضيوفُ كلُّهم، والثاني، نحو: قرأتُ الكتابَ كلَّه، والثالث، نحو: اشتريتُ الحصانَ كلَّه؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز: جاء الضيفُ كلُّه؛ لعدم الفائدة من التوكيد؛ إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

**الشرط الثالث**: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكَّد، كما في الأمثلة.

**قوله:** (**وَ«أَجْمَعُ» وَ«أَجْمَعُونَ» وَ«جَمْعَاءُ» وَ«جُمَعُ»**).

اقتصر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على **أحد الطريقين** للعرب في التوكيد بهذه

الألفاظ، وهو استعمال **(أجمع)** وما بعده في التوكيد غير مسبوقة بكلمة **(كل)**، وهذا قليل في كلامهم قلة نسبية، **لا** تمنع القياس؛ لوروده في القرآن، نحو: جاء الجيشُ أجمعُ، وجاءت القبيلةُ جمعاءُ، وجاء القومُ أجمعون، وجاء النساءُ جُمَعُ، قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الشعراء: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٩].

**والطريق الثاني**: أن يؤكد بهذه الألفاظ بعد **(كل)**؛ لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ**(أجمع)** بعد **(كله)**، نحو: جاء الركبُ كلُّه أجمعُ، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، فـ﴿كُلُّهُمْ﴾ توكيد معنوي لـ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مرفوع مثله، و«**الهاء**» مضاف إليه، و«**الميم**» علامة الجمع، و﴿أَجْمَعُونَ﴾ توكيد معنوي ثان مرفوع بالواو، ويؤتى بـ**(جُمَعَ)** بعد **(كلهن)**، نحو: جاءت الفتياتُ كلُّهن جُمَعُ.

**وقوله**: **(أَجْمَعُونَ)** للمذكر بعد **(كلهم)**.

**وقوله**: **(جَمْعَاءُ)** للمؤنث بعد **(كلها)**، وهو ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة.

**وقوله**: **(جُمَعُ)** للمؤنث بعد **(كلهن)**، وهو ممنوع من الصرف للعَلَمية ووزن **(فُعَل)**.

**قوله: (وَ«كِلَا» وَ«كِلْتَا»).**

هذان اللفظان من ألفاظ التوكيد يؤكد بهما المثنى، فـ**(كلا)** للمثنى المذكر، و**(كلتا)** للمثنى المؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت البنتان كلتاهما، فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

**ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:**

١ ـ أن يصح حلول المفرد محلهما، ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم المحمَّدان كلاهما، فلا يصح؛ لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ومن النحاة من يجيز ذلك محتجًا بأنَّ التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ ـ أن يتَّحِدَ معنى المسند إلى المؤكَّد، كما تقدم في المثالين، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

٣ ـ أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما، كما تقدم.

**قوله: (تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَالقَبِيلَةَ جَمْعَاءَ، والنِّسَاءَ جُمَعَ»).**

هذا أمثلة المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبعض ألفاظ التوكيد، وقد مضى الكلام فيها.

وأما التوكيد اللفظي ـ ولم يذكره المؤلف ـ فإنه يكون بإعادة اللفظ، اسمًا، نحو: الحقُّ واضح واضح، أو فعلًا، نحو: غربت غربت الشمسُ، أو جملة، نحو: أنت الملوم أنت الملوم، ويكثر اقتران الجملة الواقعة توكيدًا لفظيًا بالعطف، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣، ٤]، ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: أكرمتُ عليًّا أكرمتُ عليًّا.

❁ ❁ ❁

# بَابُ البَدَلِ

**هذا النوع الثالث من التوابع**، وهو البدل.

**وتعريفه**: تابع مقصود بالحُكم، بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عَمَّ الرخاءُ في زمن الخليفةِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، فـ«**عمرَ**» بدل من «**الخليفةِ**» مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وهو المقصود بالحكم المذكور، ولو ذكرت كلمة «**الخليفةِ**» وحدها لما عُرف المراد؛ لأن الخلفاء كثيرون، وكلمة «**الخليفةِ**» لم يكن ذكرها مقصودًا لذاته؛ وإنما ذُكرت تمهيدًا لما بعدها؛ وليكون الكلام أقوى في نفس السامع.

**قوله: (وَحُكْمُهُ حُكْمُ المُبْدَلِ مِنْهُ فِي الإِعْرَابِ).**

أي: إنَّ حكم البدل في الإعراب حكم المُبدل منه، وهو الاسم الذي قبله، نحو: حضرَ أخوك خالدٌ، ورأيتُ أخاك خالدًا، وسلَّمتُ على أخيك خالدٍ، فـ«**خالد**» بدل مما قبله، وقد تبعه في رفعه ونصبه وجرِّه.

**قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ).**

أي: لا يلزم أن يوافق البدل متبوعه في التعريف والتنكير، فقد يكونان مَعرفتين، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فـ﴿ٱللَّهِ﴾ بدل من ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾، والبدل من المجرور مجرور، وقد يكونان نكرتين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، فـ﴿حَدَآئِقَ﴾ بدل من ﴿مَفَازًا﴾، والبدل من المنصوب منصوب.

وقد تبدل المعرفة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ

﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فـ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ بدل من ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾.

وقد تُبدل النكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، فـ﴿نَاصِيَةٍ﴾ بدل من ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾.

**قوله: (وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: بَدَلُ الكُلِّ، وَالبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، وَالغَلَطِ).**

**ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ البدل على أربعة أضرب:**

بَدَلُ الكُلِّ، وَالبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، وَالغَلَطِ، وهذا على سبيل الإجمال، وإلا فإنهم يجعلون بدل الغلط ثلاثة: بدل إضراب، وبدل غلط، وبدل نسيان، ويسمُّونه: البدل المباين للمبدل منه، أو البدل على معنى (**بل**).

**قوله: (فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾** [الفاتحة: ٦، ٧]).

**هذا النوع الأول من أنواع البدل: بدل كلٍّ من كُلّ**، ويسمَّى: البدل المطابق، وهو أن يكون الثاني مساويًا للأول في المعنى، نحو: عاملتُ التاجرَ خليلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فـ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ بدل مما قبله، وهو مساوٍ له في المعنى.

وهذا النوع لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأن البدل نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط إذا وقعت خبرًا عنه، كما تقدم في باب «**المبتدأ**».

**قوله: (وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران: ٩٧]).

**النوع الثاني: بدل بعض من كل**، وهو أن يكون الثاني بعضًا من الأول، نحو: قضيت الدَّيْنَ ثلثَه، فـ«**ثلثَه**» بدل بعض من «**الدَّيْن**»، و«**الهاء**» مضاف إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، فـ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدل من ﴿ٱلنَّاسِ﴾، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس لا كلُّهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدَّر؛ أي: منهم.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، سواء أكان مذكورًا، كالمثال المتقدم، أم مُقدَّرًا، كما في الآية الكريمة.

**قوله: (وَالثَّالِثُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾** [البقرة: ٢١٧]).

**النوع الثالث من أضرب البدل: بدل الاشتمال**، وهو: أن يكون المبدل منه مشتملًا على البدل بأن يكون دالًّا عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوَّفت النفس إلى ذكر البدل، نحو: نفعني خالدٌ علمُه، فـ«**علمُه**» بدل اشتمال من «**خالد**» وهو منطوٍ تحته، وليس جزءًا منه، ولو قلت: نفعني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدل اشتمال من ﴿ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ وبينهما تعلُّق وارتباط بوقوع القتال فيه.

وبدل الاشتمال ـ كبدل البعض ـ لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدرًا، كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥﴾ [البروج: ٤، ٥]، فـ﴿ٱلنَّارِ﴾ بدل اشتمال من ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾، والضمير مقدَّر؛ أي: النار فيه؛ لأن الأخدود مشتمل على النار.

**قوله: (وَالرَّابِعُ كَقَوْلِهِ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ عَمْرٍو»، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الأَوَّلَ عَلَى جِهَةِ الغَلَطِ).**

**النوع الرابع من أنواع البدل: بدل الغلط**، وهو: ما يذكر فيه المبدل منه غلطًا، ثم يُذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذُكر غلطًا، لا أنه هو الغلط، وهذا معنى قول المؤلِّف رحمه الله: **(وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الأَوَّلَ عَلَى جِهَةِ الغَلَطِ)**.

وبدل الغلط هو أحد الأقسام الثلاثة للبدل المباين.

**ومنها**: بدل الإضراب، وهو: ما يذكر فيه المبدل منه قصدًا، ولكن يُضرب عنه المتكلم ويتركه دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل، كالمثال المذكور إذا كان قصد المتكلم الإخبار بمروره بزيد، ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بمروره بعمرو.

**ومنها**: بدل النسيان، وهو: ما يذكر فيه المبدل منه قصدًا، ثم يتبيَّن للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانًا، لا أنَّ البدل ذكر نسيانًا.

والفرق بين بدل الغلط والنسيان: أنَّ الغلط متعلِّق باللسان، والنسيان متعلِّق بالجَنان، فالمبدل منه في الأول ذكر غلطًا، وفي الثاني ذكر نسيانًا، وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه.

وهذا النوع من البدل لا يجري مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح[١].

❁ ❁ ❁

(١) «الجمل في النحو» ص(٢٣).

# بَابُ العَطْفِ

**هذا النوع الرابع من أنواع التوابع**، وهو عطف النَّسَقِ، وهو: تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، والنَّسَقُ ـ بفتح السين ـ مصدر نسقت الكلام أنسُقه؛ أي: واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض، والنَّسَقُ بمعنى المنسوق؛ أي: الكلام المنسوق بعضه على بعض.

ولم يذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عطف البيان، ولعله اكتفى بذكر البدل عنه؛ لأن من النحاة مَن لم يثبت عطف البيان، ويجعله من البدل المطابق(١).

**قوله: (وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ، وَكُلُّهَا تَجْعَلُ إِعْرَابَ الثَّانِي كَإِعْرَابِ الأَوَّلِ)**.

أي: إنَّ حروف العطف عشرة، وبعضهم ـ كابن مالك في «الألفية» ـ يجعلها تسعة بإسقاط **(إمَّا)**، وكلُّ هذه الحروف العشرة تجعل إعراب الثاني وهو ما بعدها، كإعراب الأول وهو ما قبلها، والأول المعطوف عليه، والثاني هو المعطوف.

**قوله: (وَهِيَ: الوَاوُ: لِلْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»)**.

أي: إنَّ **(الواو)** لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، كقولك: قام زيدٌ وعمرٌو، ولا تفيد الترتيب ولا المعيَّة إلا بقرينة، فقد يكون المعطوف متأخرًا عن المعطوف عليه، نحو: تولى

---

(١) انظر: «الجمل في النحو» ص(١٧ ـ ٢٦).

الخلافة أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وقد يكون المعطوف سابقًا للمعطوف عليه، نحو: تولى الخلافة عمرُ وأبو بكر رضي الله عنهما، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد يكون المعطوف مصاحبًا للمعطوف عليه فلا تفيد ترتيبًا، نحو: جاء خالدٌ وعليٌّ معًا، قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

**قوله: (وَالفَاءُ: لِلتَّعْقِيبِ).**

أي: إنَّ **(الفاء)** تفيد التشريك في الحكم مع الترتيب والتعقيب، ومعنى الترتيب: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه، ومعنى التعقيب: وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، وهو في كل شيء بحسبه، تقول: دخلَ الخطيبُ فأنصتَ الناسُ، ودخلتُ مكةَ فالمدينةَ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾ [عبس: ٢١].

**قوله: (وَ«ثُمَّ»: لِلتَّرَاخِي).**

أي: إنَّ **(ثُمَّ)** تفيد التشريك في الحكم مع الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي: انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، ومرجع تقدير المدة للعُرف، نحو: تولى الخلافة عمر ثم عثمان رضي الله عنهما، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ [عبس: ٢١، ٢٢].

**قوله: (وَ«لَا»: لِإِثْبَاتِ الأَوَّلِ وَنَفْيِ الثَّانِي، كَقَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو لَا بَكْرٍ»).**

أي: إنَّ من حروف العطف **(لا)**، وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه، وهو معنى قول المؤلِّف رحمه الله: **(لِإِثْبَاتِ الأَوَّلِ وَنَفْيِ الثَّانِي)**، **فالأول**: هو المعطوف عليه، **والثاني**: هو

المعطوف، فإذا قلت: مررت بعمرٍو لا بكرٍ، فقد أثبتَّ المرور بعمرو ونفيته عن بكر.

وشرط كونها عاطفة: أن يكون المعطوف مفردًا، وأن تُسبق بنداء أو أمرٍ أو إثبات، نحو: يا خالدُ لا عمرٌو، أعطني الكتابَ لا القلمَ، المستقيمُ مطمئن لا العاصي.

فإن كان ما بعدها جملة، نحو: تُصانُ الممالكُ بالجيوشِ والأعمالِ لا تُصانُ بالخطبِ والآمالِ، فهي ليست عاطفة؛ وإنما هي حرف نفي، والجملة بعدها مستأنفة.

**قوله: (وَ«بَلْ»: لِلإِضْرَابِ).**

**الخامس من حروف العطف: (بل)**، ويشترط دخولها على مفرد، وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها:

أ ـ فإن تقدَّم عليها نفيٌ أو نهيٌ أفادت إقرار الحكم السابق، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيفُ بل ابنُه، فقد أثبتت «**بل**» نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي ـ وهو المجيء ـ ثابتًا لابنه.

ب ـ وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشتريتُ كتابًا بل قلمًا، أَكْرِمْ خالدًا بل عليًّا.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب، وتكون حرف ابتداء وما بعدها مستأنف، وهذا الإضراب إما إبطالي؛ أي: الدلالة على أن ما قبلها كلام باطل، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أو انتقالي؛ أي: لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

**قوله: (وَ«لَكِنْ»: لِلِاسْتِدْرَاكِ).**

**السادس من حروف العطف: (لكنْ)** الساكنة، ومعناها الاستدراك، وهذا المعنى لا يفارقها أبدًا حتى ولو لم تكن عاطفة، **وتكون عاطفة بثلاثة شروط:**

**الأول:** أن يقع بعدها مفرد.

**الثاني:** أن يسبقها نفي أو نهي.

**الثالث:** ألا تقترن بها **(الواو)**، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، لا تكرم خالدًا لكنْ عليًّا.

فإن كان بعدها جملة، نحو: ما قرأتُ الحديثَ لكن قرأتُ التفسيرَ، أو لم يتقدمها نفي أو نهي، نحو: الكتابُ صغيرٌ لكن نفعُه عظيم، فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة، وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها **(الواو)** فهي حرف ابتداء ـ أيضًا ـ، و**(الواو)** هي العاطفة، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فـ«**الواو**» عاطفة، و«**لكن**» حرف ابتداء، و﴿رَّسُولَ﴾ خبر لـ«**كان**» المحذوفة مع اسمها.

**قوله: (وَ«أَوْ»: لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ، وَغَيْرِهِمَا).**

**السابع من حروف العطف: (أو)**، ولها عدة معانٍ، يحدِّدها سياق الكلام، **ومنها:**

١ ـ الشك من المتكلِّم في الحُكم، بشرط أن يسبق **(أو)** جملة خبرية، تقول: حضر صالح أو علي، إذا كنتَ لا تعلم مَنْ حضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٢ ـ التخيير والإباحة، وذلك إذا سُبقت بصيغة دالة على الأمر،

فمثال التخيير: تزوجْ حفصةَ أو أختَها، ومثال الإباحة: اقرأ النحوَ أو البلاغةَ، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٣ ـ التقسيم وبيان الأنواع، نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٤ ـ الإبهام من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يسبق **(أو)** جملة خبرية، كالمثال السابق: حضر صالح أو علي، إذا كنتَ تعلم الحاضر منهما، ولكن قصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾﴾ [سبأ: ٢٤].

٥ ـ الإضراب، والمراد به: الإضراب الإبطالي، وهو: إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده، نحو: عندي عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة؛ أي: بل زادوا ثلاثة.

**قوله: (وَ«إِمَّا»: كَـ«أَوْ»).**

**هذا الثامن من حروف العطف على ما ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **وهو (إمَّا)**، وهي تأتي مسبوقة بمثلها، نحو: أعطني إمَّا كتاب التفسير وإمَّا كتاب الفقه.

ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة، بل حرف يفصل بين عاملٍ قبله ومعمولٍ يليه؛ لأنه لا يسبقها معطوف، وما بعدها يُعرب على حسب حاجة العامل قبلها، فقد يكون فاعلًا، نحو: سافرَ إمَّا محمدٌ وإمَّا عليٌّ، وقد يكون مفعولًا، كالمثال المتقدم، وقد يكون حالًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان: ٣]، وقد يكون بدلًا، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فـ﴿ٱلۡعَذَابَ﴾ بدل من ﴿مَا﴾.

وأما **(إمَّا)** الثانية فالصَّحيح أنها تشبه **(أو)** في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدِّمة، ولذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَ«إِمَّا»: كَـ«أَوْ»)**، **والمعاني هي:**

١ ـ التخيير، نحو: خذْ إمَّا ثوبًا وإمَّا درهمًا.

٢ ـ الإباحة، نحو: جالسْ إمَّا الفقهاءَ وإمَّا النُّحاةَ.

٣ ـ التقسيم، نحو: الاسمُ إمَّا جامدٌ وإمَّا مُشتقٌ.

٤ ـ الإبهام. ٥ ـ الشك، **ومثالهما**: سافرَ إمَّا خالدٌ وإمَّا عصامٌ، على الاعتبار المتقدم في **(أو)**.

ولا تأتي للإضراب، ولا بمعنى **(الواو)**، وليست عاطفة؛ لأنها تقع دائمًا بعد **(الواو)** العاطفة بلا فاصل، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف العطف، بل هي حرف تفصيل، ولهذا مَن يذكرها مع حروف العطف يجعلها مثل **(أو)** في المعنى.

**قوله: (وَ«حَتَّى»: بِمَعْنَى الوَاوِ).**

**هذا التاسع من حروف العطف: وهو (حتى)**، وتفيد الاشتراك في الحكم مع الغاية والتدريج.

ومعنى الغاية: آخر الشيء، بمعنى: أنَّ ما بعدها طَرَفٌ لما قبلها، نحو: قرأتُ الكتابَ حتى الخاتمةَ.

ومعنى التدريج: أنَّ ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية؛ ولهذا يشترط في المعطوف بها أن يكون بعضًا مما قبله، نحو: فَرَّ الجنودُ حتى القائدُ.

ولا تفيد الترتيب في الوقوع، بل هي كـ**(الواو)** للجمع والاشتراك في الحكم، كما تقدم؛ لأنك تقول: حفظتُ القرآنَ حتى سورةَ البقرة، وإن كانت أول ما حفظت.

وقد تفيدُ الترتيب المعنوي، وهو التدرج من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، نحو: جاء الطلابُ حتى خالدٌ، إذا جاؤوا جميعًا، وكان خالد أقواهم أو أضعفهم.

**قوله: (وَ«أَمْ»: كَقَوْلِكَ: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟»).**

**العاشر من حروف العطف: (أم)، وهي نوعان:**

**الأول**: متصلة: وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

**أ ـ (همزة)** التسوية الداخلة على جملة مؤوَّلة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة **(سواء)**، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، فـ﴿سَوَآءٌ﴾ خبر مقدم، والمصدر المؤول من «**همزة**» التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخَّر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

**ب ـ (همزة)** استفهام يطلب بها وبـ**(أم)** التعيين، نحو: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ فيكون الجواب: زيدٌ ـ مثلًا ـ، وتعرب «**أم**» المتصلة حرف عطف مبنيًّا على السكون لا محل له من الإعراب.

**الثاني**: منقطعة: وهي التي لا تتقدم عليها **(همزة)** التسوية ولا **(همزة)** يطلب بها وبـ**(أم)** التعيين، وسمِّيت منقطعة؛ لأن ما قبلها يستغني عما بعدها.

ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي، وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٧، ٨]؛ أي: بل يقولون افتراه، فقد وقعت ﴿أَمْ﴾ بين جُملتين هما: ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ و﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن **(أم)** المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجُمل.

**قوله: (فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ أَكَّدْتَهُ، كَقَوْلِكَ: «أَقِمْ أَنْتَ وَعَمْرٌو»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر كلامه على حروف العطف مسألة الفصل بين المتعاطفين، وذلك في **حالين**:

**الأولى**: إذا عطفتَ على الضمير المرفوع المتصل، بارزًا كان أو مستترًا، فصلْتَ بينه وبين المعطوف بفاصل، ويقع الفصل كثيرًا بضمير مرفوع منفصل مناسب، ويكون هذا المنفصل توكيدًا، فمثال العطف على الضمير المستتر: أقمْ أنت وعمرٌو، فـ«**أقمْ**» فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**أنت**» توكيد للضمير المستتر، «**وعمرٌو**» الواو: عاطفة، عمرٌو: معطوف على الضمير المرفوع المستتر.

**ومثال العطف على الضمير المرفوع البارز**: لقد كنتَ أنتَ وإخوانُك من الدعاة إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٥٤﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقوله: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾ معطوف على الضمير المرفوع المتصل في ﴿كُنتُمْ﴾، وقد فُصِلَ بـ﴿أَنتُمْ﴾ فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، وذلك كالمفعول به، نحو: أكرمتُك وأخوك، فـ«**أخوك**» معطوف على «**التاء**»؛ أي: وأخوك أكرمك، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد:٢٣]، فـ«**مَنْ**» معطوف على «**الواو**» في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ وقد وقع الفصل بالمفعول به، وهو «**الهاء**» مِنْ ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، ومثله الفصل بـ(**لا**) النافية، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ معطوف على «**نا**»، وجاز ذلك للفصل بـ«**لا**» النافية.

ومثال المستتر: اجتهد أنت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة، قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ«**زوجك**» معطوف على الضمير المستتر في ﴿ٱسْكُنْ﴾ وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل، وهو ﴿أَنتَ﴾.

**قوله: (وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرُورِ فَالمُخْتَارُ إِعَادَةُ الجَارِّ، كَـ«مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو»).**

**هذه الحالة الثانية التي يُستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين**، وهي أن يكون المعطوف عليه ضميرًا مجرورًا بحرف أو بإضافة، فالمختار الفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر ـ من حرف أو مضاف ـ مع المعطوف، تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، فـ«**الأرض**» معطوف على ضمير الجر المتصل وهو «**ها**»، وقد أعيد حرف الجر وهو «**اللام**» مع المعطوف، فوقع فاصلًا بين المتعاطفين.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو المضاف: كتابُك وكتابُ أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، فـ﴿ءَابَآئِكَ﴾ معطوف على الضمير المضاف إليه، وهو «**الكاف**» الأولى، وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر «**إله**» مع المعطوف، فوقع فاصلًا بين المتعاطفين.

وهذا هو رأي الجمهور، وقال الكوفيون ـ واختاره ابن مالك في «الألفية» ـ: إن ذلك لا يلزم؛ لورود السَّماع بالعطف دون إعادة الجار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ«**المسجدِ**» بالجر معطوف على الضمير المجرور بـ«**الباء**» في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ ـ على أحد الأعاريب ـ بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء: ١]، فقد قرأ حمزة ـ وهو من السبعة ـ بجرِّ «**الأرحام**» عطفًا على «**الهاء**»، وهي في محل جر بـ«**الباء**»، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحامِ؛ لأنهم كانوا يقولون: أنشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

**فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ**

فعطف قوله: «**والأيامِ**» على الضمير المجرور بـ«**الباء**» ـ وهو «**الكاف**» ـ من غير إعادة الجار.

❁ ❁ ❁

# بَابُ النِّدَاءِ

**النداء**: طلب الإقبال بحرف ناب مناب الفعل (**أدعو**) لفظًا أو تقديرًا، فالأول، نحو: يا صاحبَ السيارةِ تمهلْ. والثاني: صاحبَ السيارةِ تمهلْ، بحذف حرف النداء.

والمنادى من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصُّه؛ فلهذا أفرده المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كغيره ـ بالذكر، وبيان كونه مفعولًا به: أنَّ قولك: يا صاحبَ السيارة، أصله: أدعو صاحبَ السيارة، فحُذف الفعل، وأُنيب «**يا**» عنه.

**والمنادى**: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (**أدعو**)، **وهو قسمان**:

١ ـ منادى مُعْرَب، وهو ما يظهر فيه النصب.

٢ ـ منادى مبني، وهو الذي لا يظهر فيه النصب.

**قوله: (وَحُرُوفُهُ: (يَا»، وَ«أَيَا»، وَ«هَيَا»، وَ«أَيْ»، وَالهَمْزَةُ، فَتَقُولُ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا بَكْرُ»).**

**ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ **من أحرف النداء خمسة، وهي**:

١ ـ **الهمزة المفتوحة**، وهي للمنادى القريب، نحو: أخالدُ أجبْ.

٢ ـ أربعة أخرى، وهي: (**يَا**)، و(**أَيَا**)، و(**هَيَا**)، و(**أَيْ**)، وهذه للمنادى البعيد، نحو: يا صاعدَ الجبلِ تمهلْ، وما في حكم البعيد، كالنائم والغافل، نحو: أيا غافلًا والموتُ يطلبه.

وحرف النداء (يَا) هو أكثر أحرف النداء استعمالًا، ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأتِ فيه نداء بغير (يَا)، ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف.

وقد مثَّلَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بمثالين لحرف النداء (يَا) والمنادى عَلَم، ولا أدري لِمَ مثَّل بهما، والكتاب مبني على الاختصار؟!

**قوله: (وَإِذَا كَانَ المُنَادَى عَلَمًا مُفْرَدًا أَوْ نَكِرَةً مَقْصُودَةً بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، كَقَوْلِكَ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا رَجُلُ»).**

تقدم أنَّ المنادى إما أن يكون مبنيًّا أو معربًا، فالمنادى المبني يُبنى على الضم **بشرطين كما ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

**١** ـ أن يكون عَلَمًا، نحو: يا زيدُ، أو نكرة مقصودة، وهي: النكرة التي زال إبهامها بسبب النداء؛ لأنه قُصِدَ فردٌ من أفرادها، نحو: يا رجلُ ـ تريد معيَّنًا ـ.

**٢** ـ أن يكون مفردًا، والمراد به هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

وقد ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذا النوع يُبنى على الضم، ويكون في محل نصب، وهذا باعتبار الغالب؛ ولذا فالأولى أن يقال: يُبنى على ما كان يرفع به قبل النداء لو كان مُعربًا، فإن كان يُرفع بـ(**الضمَّة**) بُني على الضم من غير تنوين، نحو: يا هشامُ تمهلْ، يا رجالُ أتقنوا أعمالَكم، يا فاطماتُ اتركن الغيبةَ، وإن كان يُرفع بـ(**الألف**) بُني على الألف، نحو: يا عليَّان قوما بالواجب، يا فَتَيَان لا تعبثا بالأزهار، وإن كان يرفع بـ(**الواو**) بُني على الواو، نحو: يا محمَّدون صِلُوا أرحامكم، خذوا جوائزكم يا فائزون، فـ«**هشامُ**» في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأن المنادى أصله مفعول به ـ كما تقدم ـ، وهكذا في بقية الأمثلة، فهو مبني على ما يرفع به.

**قوله: (وَيُنْصَبُ مَا عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَاكِبًا»، إِذَا لَمْ تُرِدْ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ المنادى المُعرَب، وهو المنادى المنصوب، **فينصب في ثلاث مسائل:**

**الأولى**: أن يكون مضافًا، نحو: يا عبدَ اللهِ، فـ«**يا**» حرف نداء، و«**عبدَ اللهِ**» منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، ولفظ «**اللهِ**» مضاف إليه.

**الثانية**: أن يكون شبيهًا بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافرًا إلى مكةَ استفدْ مِن وقتك، فـ«**مسافرًا**» منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأننا إذا قلنا: «**يا مسافرًا**» لم يتبيَّن للسامع المراد كاملًا؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: «**إلى مكةَ**» أتممنا المعنى وخصصناه، كما يُخَصَّص المضاف بالمضاف إليه.

وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسمًا مرفوعًا بالمنادى، نحو: يا ضائعًا كتابُه لا تيأسْ، فـ«**يا**» حرف نداء، و«**ضائعًا**» منادى منصوب، و«**كتابُه**» فاعل لاسم الفاعل مرفوع، و«**الهاء**» مضاف إليه، ومثله: يا حسنًا خُلقُه، فـ«**خُلقُه**» فاعل للصفة المشبهة «**حسنًا**».

وإما أن يكون منصوبًا، نحو: يا طالعًا جبلًا، فـ«**طالعًا**» منادى منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، و«**جبلًا**» مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإما أن يكون مجرورًا، كما تقدم في المثال: يا مسافرًا إلى مكةَ، ومثله: يا رفيقًا بالعباد، فـ«**بالعباد**» جار ومجرور متعلقان بـ«**رفيقًا**».

**المسألة الثالثة**: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة، كقول

الأعمى: يا رجلًا خُذْ بيدي، فـ«رجلًا» منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، أما كونه نكرة؛ فلأنه لا يدل على معيَّن، وأما كونها غير مقصودة؛ فلأن الأعمى حين يقول: يا رجلًا، لا يُوجه الخطاب إلى إنسان خاص، ولا يقصد به شخصًا دون آخر.

**قوله: (وَإِنْ وَصَفْتَ المَضْمُومَ بِصِفَةٍ مُفْرَدَةٍ جَازَ رَفْعُهَا وَنَصْبُهَا، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ» وَ«الظَّرِيفَ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ حكم تابع المنادى إذا كان مبنيًّا ـ وهو المعرفة والنكرة المقصودة ـ، واقتصر على ذكر واحد من التوابع، وهو النعت، فيجوز في هذا التابع **وجهان**:

١ ـ الرفع مراعاةً للفظ المنادى.

٢ ـ النصب مراعاة لمحله، نحو: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ أو الظَّرِيفَ، فـ«**يا**» حرف نداء، و«**زيدُ**» منادى مبني على الضم في محل نصب، و«**الظريفُ**» بالرفع: نعت لما قبله باعتبار لفظه، وبالنصب: نعت لما قبله باعتبار محله؛ لأنه تقدم أنَّ المنادى المبني في محل نصب؛ لأن أصله المفعول به، والدليل على أنه في محلِّ نصب مجيء تابعه ـ وهو النعت ـ منصوبًا في الكلام الفصيح، وليس في الجملة ما يصلح سببًا لنصبه إلَّا مراعاة المحل.

**قوله: (وَيُرْفَعُ «الرَّجُلُ» فِي: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، لَا غَيْرُ).**

هذه المسألة تابعة لما قبلها، وذلك أنه إذا كان التابع نعتًا، ومنعوته المنادى هو كلمة (**أيٍّ**) في التذكير، و(**أيَّة**) في التأنيث، وجب رفع التابع مراعاة للفظ ذلك المنادى؛ لكونه مبنيًّا على الضم، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦﴾ [الانفطار: ٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ

﴿ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فـ«يا» حرف نداء، و«أيُّ» و«أَيَّةُ» منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها» حرف تنبيه، و﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ نعت لـ«أيُّ» مرفوع بالضمة، و﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ نعت لـ«أيُّ» مرفوع بـ«الواو»؛ لأنه جمع مذكر سالم، و﴿ٱلنَّفْسُ﴾ نعت لـ«أيّتُها».

**وقوله: (لَا غَيْرُ)** تقدم الكلام عليها في آخر باب «**الاستثناء**».

**قوله: (وَتَقُولُ: يَا لَلَّهِ، يَا لِلْمُسْلِمِينَ، فَتَفْتَحُ اللَّامَ الأُولَى وَتَكْسِرُ الثَّانِيَةَ).**

لما تكلَّم المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أحكام النداء ذكر الاستغاثة(١)؛ لأنها من أنواع النداء، **والاستغاثة**: نداء مَن يخلِّص من شدة واقعة أو يعين على دفعها قبل وقوعها، وأداتها **(يا)**.

**فالأول**، نحو: يا لَلناس لِلغريق!

**الثاني**، نحو: يا لَلحُرَّاس لِلأعداء!

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه ـ وهو طلب النصرة والعون ـ إلا **بثلاثة أركان**:

١ ـ حرف النداء **(يا)** دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور دائمًا، يدخل على المستغاث به.

٢ ـ المستغاث به ـ وهو: من يُطلب منه العون والمساعدة ـ، وهو مجرور بـ**(لام)** مفتوحة دائمًا.

(١) أصل الاستغاثة: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، وطلب الاستغاثة ممن يقدر على إزالة الشدة جائز شرعًا، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، لكن مع اعتقاد أنه مجرد سبب، وأما طلب الغوث من شيء لا يقدر عليه إلا الله فهذا لا يجوز؛ لأنه شرك. انظر: «شرح كتاب التوحيد» للشيخ محمد ابن عثيمين (١/ ٢٦١).

٣ ـ المستغاث له ـ وهو: الذي يُطلب بسببه العون لمعاونته ومقاومته ـ، وهو مجرور بـ(**لام**) مكسورة على الأصل، وإنما فُتحت الأولى للفرق بين المستغاث به والمستغاث له، فحركة اللام هي التي تبيِّن أحدهما من الآخر، ويجوز جر المستغاث له بـ(**مِنْ**)، نحو: يا لَلقاضي من شاهد الزور!

وللنحويين آراء في (**لام**) المستغاث به، وأحسنها أنها حرف جر، فُتِحَتْ للتفريق بينها وبين (**لام**) المستغاث له، وهي ومجرورها متعلِّقان بحرف النداء (**يا**)؛ لنيابته عن الفعل (**أدعو**) ونحوه.

**فمثلًا**: يا لَلعلماء لِلجهال! تقول: «**يا**» حرف نداء واستغاثة، و«**لَلعلماء**» اللام: حرف جر واستغاثة، والعلماء: اسم مجرور بـ«**اللام**»، والجار والمجرور متعلِّقان بـ«**يا**» النائبة عن الفعل «**أدعو**»، و«**لِلجهال**» جار ومجرور متعلِّقان بـ«**يا**».

وإذا عطف على المستغاث به مستغاث آخر، ولم تتكرر (**يا**) كسرت اللام، نحو: يا لَلعلماء ولِلمصلحين لِلشباب! فكلمة «**المصلحين**» ليست مستغاثًا أصيلًا؛ لعدم وجود حرف النداء «**يا**»، ولكنها لما عُطفت على ما قبلها اكتسبت معنى الاستغاثة، فإن تكررت «يا» فتحت اللام، نحو: يا لَلعلماء ويا لَلمسلمين لِلشباب.

وأمَّا مثال المؤلِّف رحمه الله: فقد جاء في الأصل غير مضبوط بالشكل، إلا ما يفهم من كلام المؤلِّف رحمه الله بعده، وهو على ظاهره مشكل؛ لأن (**ياء**) النداء لا تدخل على المستغاث له، ولم يذكر أحد من النحاة ذلك فيما أعلم؛ إذ لا معنى لدخولها عليه؛ لأنه لا يراد نداؤه ولا الاستغاثة به، بخلاف المستغاث به، وهذا المثال تكلم عليه العلماء، وجاء في المصادر أنه من قول عمر رضي الله عنه لمَّا طعنه المجوسي، على

اختلاف بينها في ضبطه، ففي بعضها: يا لَـلَّهِ ويا لَلمسلمين، وفي بعضها: يا لَـلَّهِ يا لَلمسلمين، قاله عمر ﷺ مستغيثًا بهما، فعلى هذا اللام مفتوحة في الكلمتين؛ لأنها لام المستغاث به؛ بدليل دخول حرف النداء عليهما.

قال الزجاجي: «وفي الخبر لمَّا طعن العِلْج أو العبد عمر بن الخطاب ﷺ ورضي عنه صاح: «يا لَـلَّهِ ويا لَلمسلمين» [مستغيثًا بهما]»، وذكر ابن عصفور في «شرحه جمل الزجاجي»: أنك إذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت لامه، ثم مثَّل بذلك، وذكر أبو حيَّان أنَّ المستغاث له ـ هنا ـ غير مذكور؛ كأن التقدير: يا لَلَّهِ يا لَلمسلمين لِعُمَر، وهذا هو الظاهر، فإنَّ اعتبار لفظ «**المسلمين**» مستغاثًا له غير مناسب في هذه الحال العصيبة.

فإن استقام هذا التقرير: كان كسر اللام الثانية في مثال المؤلِّف ﷺ فيه نظر، ومن ثَمَّ فهو لم يمثل بمثال جامع للمستغاث به والمستغاث له، إلا لو كان المثال هكذا: «يا لَلَّهِ لِلمسلمين» بحذف «يا» الثانية، ثم رأيت المثال هكذا في متن «قطر الندى» لابن هشام في نسخة خطية صُحِّحت على نسخة نُقلت من خط المصنف. والله أعلم[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: «الجمل في النحو» للزجاجي ص(١٦٧)، «كتاب اللامات» له ـ أيضًا ـ (١/ ٨٨)، «ارتشاف الضَّرَب» (٤/ ٢٢١١)، «لسان العرب» (١٥/ ٥٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/ ٢١٤)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٦٦)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٤٠).

# بَابُ التَّـرْخِيمِ

لما تكلَّم المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ على المنادى ذكر بعده الترخيم؛ لأن الترخيم من أحكام المنادى.

**والترخيم في اللغة**: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوتٌ رخيمٌ؛ أي: رقيقٌ لين.

**وفي الاصطلاح**: حذف آخر المنادى تخفيفًا على وجه مخصوص، فتقول: يا حارِ في نداء: «**حارث**»، وفي نداء طفلة اسمها «**عَزَّة**»: يا عَزَّ.

**وقولنا: (حَذْفُ آخره)**؛ أي: حذف آخر المنادى، ولم يقيد بكونه حرفًا ليشمل الحرف، والحرفين، وكذا جزء المركب، كما سيأتي.

**وقولنا: (تخفيفًا)**؛ أي: لمجرد التخفيف، وفيه بيان أن أهم أغراض الترخيم هو التخفيف.

**قوله: (وَيُرَخَّمُ المُنَادَى المَضْمُومُ الزَّائِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ)**.

اعلم أنَّ المنادى الذي يراد ترخيمه **قسمان**:

**الأول**: مختوم بـ(**تاء**) التأنيث. **الثاني**: مجرد منها.

فالمختوم بـ(**تاء**) التأنيث يجوز ترخيمه مطلقًا؛ أي: سواء أكان عَلَمًا، أم نكرة مقصودة، ثلاثيًّا أم أكثر.

فتقول في نداء «**طَلْحَةَ، وثِقَةَ، وعالمةَ**» ـ أعلامًا ـ: يا طلحَ، يا ثِقَ، يا عالمَ، فـ«**طلحَ**» منادى مبني على الضم على «**التاء**» المحذوفة للترخيم في محل نصب، وكذا ما بعده.

وأما المجرد من (**تاء**) التأنيث ـ وهو الذي ذكره المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، فيشترط لترخيمه **شرطان**:

**الأول**: أن يكون مبنيًّا على الضم، وقد تقدم في باب «**المنادى**»: أنَّ المبنيَّ على الضم هو العَلَم، أو النكرة المقصودة، والمراد هنا: العَلَم، مثل: حارث، سالم.

**الشرط الثاني**: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، فتقول في ترخيم «**يا حارِثُ**»: يا حارِ، و«**يا سالِمُ**»: يا سالِ، فإن كان غير مضموم، نحو: يا عبدَ الله، أو كان معرفة بغير العَلَمية، نحو: يا صاحبُ ـ لمعيَّن ـ، لم يصح ترخيمه؛ لأنه نكرة مقصودة، وتعريفها بالقصد والإقبال لا بالعَلَمية، وكذا لو كان ثلاثيًّا، كـ«**عمر**» لم يجزْ ترخيمه.

وأما ترخيم: «صاحب» في قول الشعراء: «يا صاحِ» مع كونه غير علم، فهو شاذ لا يقاس عليه.

**قوله: (فَيُحْذَفُ آخِرُهُ).**

هذه حقيقة الترخيم، كما تقدم، وسيأتي أقسام المحذوف.

**قوله: (كَقَوْلِكَ فِي «حَارِثٍ»: «يَا حَارِ»، وَإِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَ).**

أي: إنَّ لضبط المنادى بعد الترخيم **طريقتين**:

**الأولى**: أن يلاحظ المحذوف، ويعتبر كأنه باقٍ، فيبقى ما كان قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم مقصورًا على الحرف الأخير المحذوف، كما كان قبل حذفه، فتقول في «**جعفرٍ**»: يا جعفَ، وفي «**حَارِثٍ**»: يا حَارِ، وفي نداء «**طلحَةَ**»: يا طلحَ، وتقدم إعرابه، وتُسمَّى هذه الطريقة: لغة من ينتظر.

**الثانية**: قطع النظر عن المحذوف للترخيم، فيجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة، فيبنى على الضم، فتقول في «**جَعْفَرٍ**»: يا

جعفُ، وفي «سَالِم»: يا سالُ، وإعرابه: منادى مبني على الضم في محل نصب، وتُسمَّى: لغة من لا ينتظر.

**قوله:** (وَتَقُولُ فِي «مَنْصُورٍ»: «يَا مَنْصُ»، فَتَحْذِفُ حَرْفَيْنِ).

أي: إنَّ المحذوف من آخر المنادى عند ترخيمه **ثلاثة أقسام:**

**القسم الأول:** حذف الحرف الأخير وحده، وهو الأغلب، وتقدَّم له أمثلة.

**القسم الثاني:** حذف الحرفين الأخيرين معًا، وهذا قليل وشرط ذلك: أن يكون المنادى علمًا مجردًا من **(تاء)** التأنيث، **اجتمعت فيه أربعة شروط:**

١ ـ أن يكون الحرف الذي قبل الآخر حرف علة.

٢ ـ أن يكون ساكنًا.

٣ ـ أن يكون زائدًا لا أصليًّا.

٤ ـ أن يكون رابعًا فصاعدًا.

تقول في نداء «**مَنْصُورٍ**»: يا منصُ، بالضم ليس غير، وتقول في نداء «**سلمان**»: يا سلمُ ـ بفتح الميم وضمِّها ـ على ما تقدم.

بخلاف: نحو: يا جعفر، فلا يحذف منه حرفان؛ لأن ما قبل الآخر ليس حرف علة، ونحو: يا هَبَيَّخ[1] ـ علمًا ـ؛ لأن ما قبل الآخر ليس ساكنًا، ونحو: يا مختار ـ علمًا ـ؛ لأن حرف العلة ليس زائدًا؛ لأن أصله «**الياء**»، فلا بد من بقاء «**الألف**»، ونحو: يا سعيد؛ لأن حرف العلة ليس رابعًا، فهذه يقتصر فيها عند الترخيم على حذف الحرف الأخير فقط.

**القسم الثالث:** حذف كلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، نحو: معدي كرب، فتقول: يا معدي، وفي خالويه: يا خالَ، وهذا القسم لم يذكره المؤلف.

---

(١) الهبيَّخ: الغلام الممتلئ.

**قوله: (وَتَزِيدُ فِي النُّدْبَةِ الأَلِفَ وَالهَاءَ، كَقَوْلِكَ: «وَاعَمْرَاهْ!»).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مسألة الندبة؛ لأن الكلام لا زال في أحكام المنادى.

**والندبة**: نداء المتفجَّع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محلَّ أَلَم، فالأول، كقول جرير في عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عُمَرا

**فقوله**: «**يا عُمَرا**» أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء، والثاني، نحو: واظهراه، وارأساه.

**والغرض من الندبة**: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر.

ولا يستعمل في المندوب من حروف النداء إلا حرفان: **(وا)** وهي الغالب عليه والمختصة به، و**(يا)** إذا وجد قرينة تدل على أنَّ الأسلوب للندبة، كما في بيت جرير المتقدم.

وحكم المندوب حكم المنادى من حيث الإعراب، فيُبنى على الضم إن كان مفردًا معرفة، نحو: وَاعُمَرُ، فـ«**وَا**» حرف نداء وندبة، و«**عمرُ**» منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، ويُنصب لفظًا إذا كان مضافًا، نحو: واأميرَ المؤمنين، فـ«**أميرَ**» منادى مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و«**المؤمنين**» مضاف إليه، والمؤلف لم يذكر هذا؛ لأنه الأصل.

ولك ـ أيضًا ـ أن تزيد في آخره **(أَلِفًا)**، وهو أكثر حالات المندوب، فتقول: وَازيدَا، وَاعَمْرَا، فـ«**وَا**» حرف نداء وندبة، و«**عَمْرَا**» منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لـ«**ألف**» الندبة، و«**الألف**» للندبة.

ولك ـ أيضًا ـ إلحاق **(هاء)** السكت بعد **(الألف)** عند الوقف، فتقول في عمرو: «**وا عَمْرَاهْ**»، وإعرابه كالذي قبله، و«**الهاء**» للسَّكت.

# بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

أي: الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا يُنوَّن، والصرف: هو التنوين، فالاسم الذي لا يدخله التنوين هو الذي لا ينصرف، نحو: جاء يوسفُ، ورأيتُ يوسفَ، وسلمتُ على يوسفَ، وما يدخله التنوين هو المنصرف، نحو: جاء خالدٌ، ورأيتُ خالدًا، وسلمتُ على خالدٍ.

**قوله: (وَهُوَ أَحَدَ عَشَرَ نَوْعًا، خَمْسَةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكِرَةً، وَهِيَ: «أَفْعَلُ» صِفَةً، نَحْوُ: «أَحْمَرَ»، وَ«فَعْلَانُ»، مُؤَنَّثُهُ «فَعْلَى»، نَحْوُ: «عَطْشَانَ»، وَالمُؤَنَّثُ بِالأَلِفِ مَمْدُودَةً أَوْ مَقْصُورَةً، نَحْوُ: «حَمْرَاءَ»، وَ«بُشْرَى»، وَالصِّفَةُ المَعْدُولَةُ، نَحْوُ: «مَثْنَى»، وَ«ثُلَاثَ»، وَ«أُخَرَ»، وَالجَمْعُ الَّذِي بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: «دَرَاهِمَ» وَ«دَنَانِيرَ»).**

**ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الاسم الذي لا ينصرف أحد عشر نوعًا، وهي قسمان:**

١ ـ خمسة منها لا تنصرف معرفة ولا نكرة؛ أي: لا تُنوَّن مطلقًا لا في حال تعريفها ولا تنكيرها.

٢ ـ وستة منها لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة؛ أي: لا تُنون في حال تعريفها، وتُنون في حال تنكيرها.

فالخمسة التي لا تنصرف ـ أي: لا تنوَّن ـ سواءٌ أكانت معرفة أم نكرة، هي:

**النوع الأول**: الصفة التي على وزن (**أَفْعَلَ**)، وذلك **بشرطين**:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير (**التاء**).

٢ ـ أن تكون الوصفية أصيلة ـ أي: غير طارئة ـ، مثل: أحمر، فإنَّ مؤنثه: حمراء.

فإن كانت الوصفية طارئة، نحو: أرنب، في قولنا: مررت برجلٍ أرنبٍ، بمعنى: ذليل؛ أي: جبان، فإنه منصرف؛ لأن الوصفية طارئة، فـ«**أرنب**» اسم لدابة معروفة، أو كان مؤنثه بـ«**التاء**»، نحو: أرملٍ، في قولك: عطفتُ على رجلٍ أرملٍ؛ أي: فقير، فإنه منصرف ـ أيضًا ـ؛ لأن مؤنثه: أرملة.

**النوع الثاني**: الصفة التي على وزن (**فَعْلَانَ**) فتُمنع هذه الصفة من الصرف **بشرطين**:

١ ـ أن يكون مؤنثه على وزن (**فَعْلَى**).

٢ ـ أن تكون الوصفية أصيلة ـ أي: غير طارئة ـ، مثل: عطشان، غضبان، ونحوهما؛ فإنَّ مؤنثهما: عطشى، وغضبى، تقول: لا تبخلْ على عطشانَ ولا عَطشى.

فإن كانت الصفة ليست أصيلة، بل هي عارضة، أو كانت قابلة لـ(**التاء**) فإنه لا أثر لها في المنع.

**فالأول**، نحو: صفوانٍ، بمعنى: قاسٍ، نحو: هذا رجل صفوانٌ قلبه ـ بالتنوين ـ فهو منصرف؛ لأن وصفيته عارضة؛ إذ صفوانٌ في الأصل اسم للحجر الأملس، ثم نُقل إلى الوصفية.

**والثاني**: وهو ما يقبل (**التاء**)، مثل: سَيْفَانٍ، للرجل الطويل، نحو: سلمتُ على رجلٍ سَيفانٍ، بالتنوين؛ لأن مؤنثه: سيفانة، بـ(**التاء**)، ومثله: عُريان في قولك: تصدقتُ على عُريانٍ بثوب؛ فهو منصرف؛ لأن مؤنثه: عُريانة.

**النوع الثالث**: المؤنث المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المُعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة، إلا أنَّ الممدودة لا بد أن تسبقها ـ مباشرة ـ ألف زيادة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة، فمثال المقصورة: في حوادث الدهر ذكرى، ما رأيتُ بَرَدَى[1]، قدمتُ إليك ببشرى، فـ«**ذكرى**» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، و«**بَرَدَى**» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و«**بشرى**» اسم مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

**ومثال الممدودة**: جلست في روضة فيحاءَ، فـ«**فيحاءَ**» صفة لـ«**روضة**» مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ولا فرق بين أن تكون الألف ـ بنوعيها ـ في اسم معرفة، مثل: رَضْوَى، وحواءَ، أو نكرة، مثل: ذكرى، وصحراءَ، أو في مفرد، كما مُثِّل، أو جمع، كجرحى وأصدقاءَ.

**النوع الرابع**: الصفة المعدولة، وذلك إذا صيغت الصفة من الواحد إلى الأربعة، على وزن (**فُعَال**) و(**مَفْعَل**)، نحو: جاء الضيوف ثُناءَ أو مثنى، تريد أنهم جاؤوا اثنين اثنين، فَعَدَلْتَ عن التكرار إلى مَثْنَى، والغالب أن هذه الأعداد المعدولة تكون حالًا أو صفة أو خبرًا، وكذا كلمة (**أُخَر**) مؤنث (**آخر**) بمعنى: مغاير، نحو: سَجَّل التاريخ لعائشةَ أمِّ المؤمنين ولنساءٍ أُخَرَ من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أثرهن في حفظ السُّنَّة، وكان الأصل أن يقال: آخرَ بمد الهمزة، وفتح الخاء؛ لأنه من باب اسم التفضيل المجرد من (**أل**) والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير، ولكن عدلوا عنه، وقالوا: نساءٍ أُخَرَ، بضم الهمزة وفتح الخاء بلفظ الجمع، فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

---

(١) اسم نهر.

**النوع الخامس**: وهو جمع التكسير، والمراد به: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

**وقولنا: (حرفان)**؛ أي: سواء كان أحد الحرفين مدغمًا في الآخر أم لا، فالأول، نحو: خواصَّ، وعوامَّ، ودوابَّ، والثاني، نحو: مساجدَ، معاهدَ، أقاربَ.

**وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن)**، نحو: أحاديثَ، مصابيحَ، عصافيرَ، فإن كان أوسطها محركًا صُرِفَ، نحو: صياقلةٍ[1]، وتلامذةٍ.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن **(مفاعل)** أو **(مفاعيل)** أو على وزنٍ آخَرَ مما ينطبق عليه الضابط المذكور، كما في الأمثلة.

**قوله: (وَسِتَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَتَنْصَرِفُ نَكِرَةً، وَهِيَ: الِاسْمُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ، نَحْوُ: «أَحْمَدَ»، وَالمَعْدُولُ، نَحْوُ: «عُمَرَ»، وَالمُؤَنَّثُ لَفْظًا، نَحْوُ: «طَلْحَةَ»، أَوْ مَعْنًى، نَحْوُ: «سُعَادَ»، وَالأَعْجَمِيُّ إِذَا كَانَ عَلَمًا كَـ«إِبْرَاهِيمَ»، وَمَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ، كَـ«عُثْمَانَ»، وَالمُرَكَّبُ، نَحْوُ: «حَضْرَمَوْتَ»، وَ«مَعْدِي كَرِبَ»).**

**ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ القسم الثاني، وهو ما لا ينصرف معرفة، فلا يدخله التنوين، وينصرف نكرة، وهي ستة:**

**النوع الأول**: الاسم الذي على وزن الفعل، والمراد به: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساوٍ له في وزنه، فالأول، نحو: شَمَّرَ، فإن هذا الوزن خاص بالفعل، والثاني، مثل: أحمدَ، ويزيدَ، ونحوهما.

---

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلَّاؤها.

**النوع الثاني**: العَلَم المعدول، ومن ذلك ما كان على وزن **(فُعَلٍ)** عَلَمًا لمذكر، نحو: اقتدِ بعمرَ في عدله، وما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعًا على وزن **(فُعَل)**، مثل: احتفيت بالبنات جُمَعَ، فـ«**جُمَعَ**» توكيد لما قبله مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعَلَمية ووزن **(فُعَل)**، وتقدم هذا في باب «**التوكيد**».

**النوع الثالث**: العَلَم المؤنث، فإن كان مؤنثًا بالهاء منع من الصرف مطلقًا؛ أي: سواء كان عَلَمًا لمذكر، مثل: عُبادةَ، وطلحةَ، أو لمؤنث، مثل: فاطمةَ، ميمونةَ، زائدًا على ثلاثة أحرف، كما مُثِّلَ، أم لم يكن زائدًا، مثل: هِبةَ، عِظةَ ـ عَلَمين ـ.

وإن كان مؤنثًا بالمعنى: ـ أي: بكونه علمًا لمؤنث ـ فإما أن يكون ثلاثيًّا، أو زائدًا على ثلاثة أحرف، فإن كان زائدًا على ثلاثة أحرف منع من الصرف، مثل: زينبَ، مريمَ، هاجرَ، وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف، مثل: أمَلَ، شَرَفَ.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًا أو منقولًا من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث مُنع من الصرف، فالأول، مثل: بلْخَ وحِمْصَ، من أسماء الأمكنة، والثاني، مثل: سَعْد ـ عَلَم امرأة ـ.

وإن كان غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور؛ لوجود العَلَمية والتأنيث، مثل: نَوْفَ، هِنْدَ، دَعْدَ، تقول: جاءت نوفُ أو نوفٌ، سلَّمت على نوفَ أو نوفٍ.

**النوع الرابع مما لا ينصرف معرفة**: الاسم الأعجمي، والمراد بالعُجمة: أن يكون اللفظ غير عربي، **ويشترط لذلك شرطان**:

**الأول**: أن تكون الكلمة عَلَمًا في لغة العجم كإبراهيمَ، وإسماعيلَ،

وإسحاقَ، فإن كان عندهم غير عَلَم، نحو: ديباجٍ، ثم جعلناه عَلَمًا وجب صرفه.

**الشرط الثاني**: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، كما مُثِّل، فإن كان ثلاثيًّا لم يمنع من الصرف، سواء كان محرَّك الوسط، كـ«**شَتَرٍ**» اسم قلعة، أو ساكنه، كـ«**نوحٍ**»، و«**لوطٍ**»، و«**هودٍ**».

**النوع الخامس**: ما في آخره ألف ونون مزيدتان، نحو: جُمعت المصاحف في عهد عثمانَ ﷺ، فإن كانت الألف والنون أصليتين، نحو: «**خانٍ**» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية، مثل: «**أمانٍ**»، لم يمنع الاسم من الصرف.

**النوع السادس**: العَلَم المركَّب تركيبًا مزجيًّا، **والمركَّب المزجي**: كل كلمتين جُعلتا كلمة واحدة، منزلًا ثانيهما من الأول منزلة **(تاء)** التأنيث في جريان الإعراب عليها، وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ«**ويه**»، نحو: هذه حضرموتُ، رأيت حضرموتَ، مررت بحضرموتَ.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزءيه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، كما في المثال، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتحٍ، كـ«**حضرَموت**»، أو سكون، نحو: هذه قاليْ قلا ـ اسم مدينة ـ، رأيت قاليْ قلا، قرأت عن قاليْ قلا.

**والخلاصة أن ما لا ينصرف ـ بمعنى لا يُنوَّن ـ نوعان:**

**الأول**: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، وهو ما إحدى علامتيه الوصفية.

**الثاني**: لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير، وهو ما إحدى علامتيه العَلَمية.

# بَابُ العَدَدِ

العدد أربعة أقسام: مفرد، ومركب، وعِقْد، ومعطوف.

**والبحث في العدد يتعلَّق به ثلاثة أمور:**

١ ـ تذكير العدد وتأنيثه.

٢ ـ حكم تمييزه.

٣ ـ إعراب العدد.

وقد أشار المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى هذه الأمور الثلاثة إشارة مختصرة.

**قوله: (العَدَدُ: [فِي] المُذَكَّرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى العَشَرَةِ بِالهَاءِ، وَفِي المُؤَنَّثِ بِغَيْرِهَا، نَحْوُ: «عَشَرَةِ رِجَالٍ»، وَ«عَشْرِ نِسْوَةٍ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ هنا ـ العدد الذي يخالف المعدود في التذكير والتأنيث، وهو العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة، إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد، فَذَكَرَ أن المعدود المذكَّر يكون عدده بالهاء، نحو: عندي ثلاثة رجال، وأن المعدود المؤنث يكون عدده بغير الهاء، نحو: أكرمت عَشْرَ نسوةٍ، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

والشين في العدد «**عشرة**» إذا كان مفردًا تفتح مع المذكر، وتسكن مع المؤنث كما في الأمثلة.

**قوله: (وَتَقُولُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً»، فَتُمَيِّزُه بِوَاحِدٍ نَكِرَةٍ مَنْصُوبٍ، وَكَذَلِكَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ).** ١

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمثال إلى تذكير وتأنيث العدد المركَّب المبدوء

بـ«**أحد عشر**» و«**إحدى عشرة**»، فأفاد بالمثال أنَّ العدد واحد ـ ومثله: اثنان كما سيأتي ـ يوافق المعدود في التذكير والتأنيث.

وذكر ـ أيضًا ـ أنَّ العدد عشرة في حال تركيبه يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وأكرمت إحدى عَشْرَة امرأة، وأما في حال إفراده فقد تقدم أنه يخالف المعدود.

والشين في لفظ «العشرة» إذا كان مركبًا فهي كحركتها إذا كان مفردًا، كما تقدم.

ثم أشار المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى تمييز العدد المركَّب ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ وأنه يُميَّز بمفردٍ نكرة منصوب، وكذا العدد العِقْد من عشرين إلى تسعين يكون تمييزه مفردًا منصوبًا، تقول: عندي ثلاثون كتابًا، وفي المزرعة ستون نخلةً، وأربعون شجرةً.

**قوله: (وَتَقُولُ: «اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، وَ«اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً»، بِالأَلِفِ فِي الرَّفْعِ، وَبِاليَاءِ فِي الجَرِّ وَالنَّصْبِ).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا إلى أن العدد اثني عشر يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: حضر اثنا عشر رجلًا، واثنتا عشرة امرأة.

ثم أشار إلى إعراب العدد: اثني عشر، وتوضيح ذلك: أنَّ الأعداد من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ تُعرب حسب موقعها من الجملة، تقول: عندي عشرةُ رجالٍ، وأكرمتُ سبعةَ رجالٍ، وسلمتُ على خمسةِ طلابٍ.

ويستثنى العدد: ثمان، فإنه قد يكون مضافًا أو غير مضاف، فإن أضيف لمذكر، نحو: عندي ثمانيةُ رجالٍ، لزمته الياء والتاء، وأُعرب كالأسماء الصحيحة، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وإن أضيف لمؤنث نحو: حضر الدرس ثَمَانِيْ نساءٍ،

أقمت في مكة ثمانيَ ليالٍ لزمته الياء مطلقًا، وأعرب كالاسم المنقوص المتقدم في باب «**إعراب الأسماء**».

وإن كان غير مضاف فإن كان المعدود مؤنثًا، نحو: حضر الدرس نساءٌ ثمانٍ، فهو كالمنقوص، وإن كان المعدود مذكرًا، نحو: عندي رجال ثمانية، لزمته الياء والتاء، وأُعرب كالأسماء الصحيحة.

وأما العدد المركَّب من أحد عشر إلى تسعة عشر فهو مبني على فتح الجزأين فلا يتغير آخره بتغير العوامل، تقول: جاء ثلاثةَ عشرَ طالبًا، رأيت ثلاثةَ عشرَ طالبًا، مررت بثلاثةَ عشرَ طالبًا، فـ«**ثلاثةَ عشرَ**» فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به في محل نصب، وفي المثال الثالث: في محل جر، ويستثنى من ذلك (**اثنا عشر**) كما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّ صدره يعرب إعراب المثنى؛ لأنه ملحق به، فيرفع بـ(**الألف**)، وينصب ويجر بـ(**الياء**)، ويبقى جزؤه الثاني مبنيًا على الفتح لا محل له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ﴿ٱثْنَا﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و﴿عَشَرَ﴾ مبني على الفتح لا محل له.

وأما العِقْد ـ وهو من عشرين إلى تسعين ـ فيُعرب إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بـ(**الواو**)، وتنصب وتجر بـ(**الياء**)، قال تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

**قوله: (وَتَقُولُ: «ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا»، فَتُثْبِتُ الهَاءَ فِي الِاسْمِ الأَوَّلِ، وَتَحْذِفُهَا فِي الثَّانِي فِي المُذَكَّرِ، وَتَعْكِسُ ذَلِكَ فِي المُؤَنَّثِ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ)**.

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا إلى حكم العدد المركَّب ـ من ثلاثة عشر

إلى تسعة عشر ـ من حيث التذكير والتأنيث، فالعَجُزُ، وهو: «**عشرة**» يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر: فإن كان «**ثلاثة وتسعة**» وما بينهما، فإنَّ حكمه بعد التركيب كحكمه قبله، فيُذَكَّرُ مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، وهو معنى **قوله**: (**فَتُثْبِتُ الهَاءَ فِي الِاسْمِ الأَوَّلِ**)، وهو الصدر، و(**تَحْذِفُهَا فِي الثَّانِي**)؛ أي: في العَجُزِ، وهو لفظ العشرة مع المذكر، و(**تَعْكِسُ ذَلِكَ فِي المُؤَنَّثِ**)؛ أي: تحذفها في الاسم الأول، وتثبتها في الثاني مع المؤنث، تقول: نجح ثلاثةَ عشرَ طالبًا، وأقمت في مكة تسعَ عشرةَ ليلةً، وفي المدينة خمسةَ عشرَ يومًا.

**قوله: (وَتُضَافُ المِائَةُ وَالأَلْفُ إِلَى المُفْرَدِ، نَحْوُ: «مِائَةِ دِرْهَمٍ»، وَ«أَلْفِ دِينَارٍ»).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى العددين مائة وأَلْف، وحكمهما: أنه لا يتغير لفظهما، سواء أكان المعدود مذكرًا أم مؤنثًا، نحو: عندي مائةُ درهمٍ وألفُ دينارٍ، وقرأتُ مائةَ صفحةٍ، وحضر ألفُ طالبٍ، ولا بد لهما من تمييز مفرد مجرور ـ غالبًا ـ، كما يؤخذ من المثال.

وقد يأتي تمييز «**المائة**» جمعًا مجرورًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةِ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف: ٢٥]، فقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ بإضافة «**مائة**» إلى «**سنين**»، وهو جمع ملحق بجمع المذكر السالم، ولم يُضف الباقون، ونَوّنوا «مائة».

**وخلاصة ما تقدم:**

١ ـ أن العدد: واحد واثنان على وفق المعدود إفرادًا وتركيبًا أو معطوفًا عليها، ولا حاجة بهما إلى تمييز، وإعراب لفظ (واحد) بالحركات، و(اثنين) بإعراب المثنى مطلقًا.

٢ ـ العدد من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يكون على عكس المعدود في التذكير

والتأنيث، إفرادًا وتركيبًا أو معطوفًا عليها، وتمييزه جمع تكسير مجرور بالإضافة، وإعرابه حسب موقعه من الجملة.

٣ ـ العدد عشرة على عكس المعدود في حال الإفراد، وعلى وفقه في حال التركيب، وتمييزه وإعرابه كالذي قبله.

٤ ـ ألفاظ العقود، كعشرين إلى تسعين، ومائةٌ وألفٌ، فهذه لا يتغير لفظها سواء أكان المعدود مذكرًا أم مؤنثًا، وتمييز العقود مفرد منصوب، وإعرابها كإعراب جمع المذكر السالم، وتمييز المائة والألف مفرد مجرور بالإضافة، وإعرابها حسب موقعها من الجملة، والأمثلة تُعلم مما تقدَّم.

❁ ❁ ❁

# بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

**جمع التكسير**: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغيَّر بناء مفرده عند الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ«**قلم**» و«**أقلام**»، أو بنقص عنه، كـ«**رسول**» و«**رسل**»، أو باختلاف في حركاته، كـ«**أَسَد**» و«**أُسْد**».

والتغيير قد يكون ظاهرًا كما مُثِّل، وهو الغالب، وقد يكون مقدرًا، مثل: «**فُلْك**» للمفرد والجمع، فالمفرد كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يسٓ: ٤١]، بدليل وصفه بالمفرد، والجمع كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]، بدليل وصفه بالجمع ﴿مَوَاخِرَ﴾ جمع ماخرة، يقال: مخرت السفينة الماء: إذا شقته بصدرها وجرت.

وقد ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض أوزان جموع التكسير مكتفيًا بالأمثلة، دون أن يتعرَّض إلى ضوابط المفردات التي تجمع على هذه الأوزان، ثم ذكر في آخر الباب شيئًا من أحكام جمع المفردات جمعًا مؤنثًا سالمًا.

**قوله: (جُمُوعُ القِلَّةِ أَرْبَعَةٌ: «أَفْعُلٌ» وَ«أَفْعَالٌ» وَ«أَفْعِلَةٌ» وَ«فِعْلَةٌ»، نَحْوُ: «أَكْعُبٍ»، وَ«أَحْمَالٍ»، وَ«أَرْدِيَةٍ»، وَ«غِلْمَةٍ»).**

**جمع التكسير نوعان: جموع قلَّة، وجموع كثرة.**

**أمَّا الأول: وهو جموع القلَّة**: فهي: ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة، ولها أربعة أوزان: أَفْعُلٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعِلَةٌ، وَفِعْلَةٌ.

**فالأول: (أَفْعُلٌ)** ـ بضم العين ـ وهو يطَّرد[1] **في نوعين:**

١ ـ **(فَعْل)** اسمًا صحيح العين، سواء أكان صحيح **(اللّام)**، نحو: كَعْب وأكعب، وشَهْرٍ وأشهرٍ، أم كان معتل **(اللّام)**، نحو: ظَبْي وأظْبٍ، وأصله: أظْبُيٌ، فقُلبت الضمَّة كسرة لتصح الياء، فصار: أَظْبِيٌ، ثم استثقلت الضمَّة على الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحُذفت الياء، كما تحذف في المنقوص فصار: «**أظْبٍ**»، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وخرج بالاسم: الصفة، نحو: ضَخْمٍ، فلا يقال: أَضْخُم، وإنما قالوا: عَبْد، وأَعْبد؛ لغلبة الاسمية.

وخرج بصحيح العين: معتل العين، نحو سوط وبيت، وشذ قياسًا لا استعمالًا: عين وأعين؛ لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وشذ قياسًا واستعمالًا: ثوب وأَثْوب.

٢ ـ ومما يجمع على **(أَفْعُل)**: الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، وقبل آخره مدة، كعناق وأعنق، وذراع وأذرع.

فخرج بالمؤنث: المذكر، كغراب وأغْرُب، وطِحال وأطْحُل.

**والثاني من أوزان جموع القلة: (أَفْعَالٌ)**: وهو يطرد في كل اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على **(أَفْعُل)**؛ إما لأنه على وزن **(فَعْل)** ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب، أو لأنه على غير وزن **(فَعْل)** من أوزان الثلاثي، وهو **(فِعْل)**، مثل: حِمْل وأحمال، و**(فُعْل)**، نحو: صُلْب وأصلاب، و**(فَعَل)**، كجَمَل وأجمال،

---

(١) يستعمل النحاة لفظ الاطراد الذي معناه: التتابع وعدم التخلف في مواضع متعددة، ومنها: في جمع التكسير. انظر: «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» ص(١٣٩).

و(**فَعُل**)، كعَضُد وأعضاد، و(**فُعُل**)، كعُنُق وأعناق، و(**فُعَل**)، نحو: رُطَب وأرطاب، والغالب أنَّ هذا الوزن من الثلاثي يُجمع على (**فِعْلان**) بكسر الفاء، كقولهم في صُرَد: صِرْدان، وفي جُرَذ: جِرْذان[1].

وشذ قياسًا في (**فَعْلٍ**) ـ المفتوح الفاء الصحيح العين السَّاكنها ـ، نحو: فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

**والثالث**: (**أَفْعِلَةٌ**) وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة.

وهو مقيس ـ أيضًا ـ في كل اسم على وزن (**فَعَال**)، أو (**فِعَال**) ـ بفتح الفاء أو كسرها مضعَّفَي (**اللَّام**) أو معتلَّيها ـ **والمراد بالتضعيف هنا**: أن تكون (**العين**) و(**اللَّام**) من جنس واحد، فالمضعف، نحو: زِمَام[2] وأزمَّة، وبَتَات[3] وأبتَّة، والمعتل، نحو: رداءٍ وأردية، وقَباء وأقبية[4]، وكساء وأكسية، والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة.

**والرابع**: (**فِعْلَةٌ**) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة، وإنما سُمع عن العرب في جمع مفردات منها: غلام وغِلْمة، وصبي وصِبْية.

**قوله: (وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ، نَحْوُ: «بُرُودٍ» وَ«ثِيَابٍ» وَ«غِزْلَانٍ» وَ«كُتُبٍ»).**

**هذا النوع الثاني من أنواع جمع التكسير: وهو جمع الكثرة**، وهو:

---

(١) الصُّرد: بالصاد المهملة المضمومة والراء: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. والجرذ: بالضم ذكر الفئران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في «حياة الحيوان الكبرى» (٢/ ١٩١).

(٢) الزمام: ما يقاد به البعير.

(٣) البتات: متاع البيت أو الزاد.

(٤) القَباء: العباءة أو البرنس.

ما دلَّ على ثلاثة إلى غير نهاية[١]، ولجمع الكثرة أوزان كثيرة، كلها قياسية، **ومنها**:

**الأول**: **(فُعُولٌ)** ـ بضم أوله وثانيه ـ ويطرد في عدة ألفاظ، **منها**:

١ ـ الاسم الذي على وزن **(فَعِل)**، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونمور، وهو ملتزم فيه غالبًا، فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِر ونِمَار ونُمُر.

٢ ـ الاسم الذي على وزن **(فَعْل)** وليس معتل العين بـ**(الواو)**، نحو: كعْب، وكعوب، ورأْس ورؤوس، وعيْن وعيون، بخلاف: حوض؛ لأنه معتل العين بـ**(الواو)**، فلا يجمع على **(فُعُول)**.

٣ ـ الاسم الذي على وزن **(فِعْل)**، نحو: عِلْم وعلوم، وضِرْس وضروس.

٤ ـ الاسم الذي على وزن **(فُعْل)**، بشرط ألا يكون معتل العين بـ**(الواو)** ولا مضعَّف **(اللَّام)**، نحو: جُنْد وجنود، وبُرْد وبرود.

فإن كان مضعَّف **(اللَّام)** فالغالب جمعه على **(أفعال)**، نحو: مُدٍّ وأمداد، وخُفٍّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بـ**(الواو)** فإنه يجمع على وزن **(فِعْلان)** الآتي.

**الوزن الثاني من أوزان جموع الكثرة**: **(فِعَالٌ)** ـ بكسرٍ ففتحٍ من غير تشديد ـ ومفرداته كثيرة، غالبها قياسي، **ومنها**:

---

(١) أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما يصلحان للقلة والكثرة حسب القرينة، ففي قوله تعالى عن الصيام: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، يدل جمع المؤنث السالم على الكثرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ۝٣٧﴾ [سبأ: ٣٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، على القلة؛ لأن المراد بها أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام. انظر: «المصباح المنير» ص(٦٩٥).

١ ـ ٢ ـ **(فَعْل)** و**(فَعْلة)** ـ بفتح فسكون ـ اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكِعَاب، وثوب وثِيَاب، وقصعة وقِصَاع، وجفنة وجِفَان، وصعب وصِعَاب، وصعبة وصِعَاب، فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على **(فِعَال)** نادر لا يقاس عليه، نحو: يَعْرٍ ويِعَار[1]، وضَيْف وضِيَاف، وضَيْعَة وضِيَاع.

٣ ـ ٤ ـ من مفردات **(فِعَال)**: **(فَعَل وفَعَلة)** ـ بفتح أولهما وثانيهما ـ بشرط أن يكونا اسمين لامهما صحيحة وغير مضعَّفة، نحو: جَبَل وجِبَال، وجَمَل وجِمَال، ورَقَبَة ورِقَاب، وثَمَرَة وثِمَار، بخلاف، نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا؛ لاعتلال لامهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضعف اللام.

**الوزن الثالث من أوزان جموع الكثرة: (فِعْلَانٌ)** ـ بكسر فسكون ـ وهو مقيس في ألفاظ، **منها**:

١ ـ اسم على وزن **(فُعَال)**، نحو: غُلَام وغِلمان، وغُراب وغِربان.

٢ ـ اسم على وزن **(فُعَل)**، نحو: جُرَذ وجِرذان، وصُرَد وصِردان.

٣ ـ اسم على وزن **(فُعْل)** معتل العين، نحو: حُوت وحِيتان، وعُود وعِيدان.

٤ ـ اسم على وزن **(فَعَل)**، والأغلب أن تكون عينه معتلَّة في الأصل، نحو: تاج وتِيجان، ونار ونِيران، وقاع وقِيعان، والأصل: تَوَج، ونَوَرَ، وقَوَع، فتحرَّك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفًا.

---

(١) اليعر: الجدي يربط في الزُّبية للأسد لافتراسه، فيقع فيها.

**الوزن الرابع: (فُعُلٌ)** ـ بضم أوله وثانيه ـ ويقاس في **شيئين:**

**أ ـ** اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مَدَّة، سواء أكانت ألفًا أم واوًا أم ياءً، غير أن المدة إن كانت ألفًا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف، نحو: عماد وعُمُد، وحمار وحُمُر، وقلوص وقُلُص، وبريد وبُرُد.

أما المضاعف فإن كانت مَدَّته ألفًا فجمعه على **(فُعُل)** غير مطَّرد، نحو: عِنَان[١] وعُنُن، وإنما يجمع قياسًا على **(أفعلة)**، نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة، وقد تقدم ذلك.

وإن كانت مَدَّته واوًا أو ياءً فجمعه على **(فُعُل)** مطَّرد، نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلُل، وجديد وجُدُد، وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، فجعلت مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد، وذُلَل، على وزن **(فُعَل)** وهو أحد أوزان جموع الكثرة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ[٢] بِيضٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

**ب ـ** ومما يجمع على وزن **(فُعُل)** كل وصف على **(فَعُول)** ـ بفتح فضم ـ بمعنى: **(فاعل)**، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر، فإن كان بمعنى: **(مفعول)**، نحو: حَلوب ورَكوب، لم يجمع هذا الجمع.

**قوله: (وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ جَمْعَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُ، نَحْوُ: «ضِلَعٍ»، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى «أَضْلُعٍ» وَ«أَضْلَاعٍ» وَ«ضُلُوعٍ»).**

أي: أنَّ بعض المفردات قد تتعدَّد جموعها زيادة على الصيغة المطَّردة، وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنَّما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع، وأحدها هو الشائع القياسي

---

(١) عنان الفرس: ما يقاد به.

(٢) أي: ذات طرائق وخطوط مختلفة الألوان.

المطرد، والآخر قليل في ذاته أو نادر، فهو سماعي لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله، وقد مرَّ مفردات لها أكثر من جمع، مثل: ثوب وثياب وأثواب، ونَمِر ونمور ونِمار ونُمُر، وكعب وكعوب وكعاب، وبيت وأبيات وبيوت، وبَعْل ـ وهو الزوج ـ وبُعولة وبُعول وبِعَال[1].

**قوله: (وَتَقُولُ: «جَعْفَرٌ» وَ«جَعَافِرُ»، وَ«خَاتَمٌ» وَ«خَوَاتِيمُ»، وَتَقُولُ: «سَفَرْجَلٌ» وَ«سَفَارِيجُ»، وَ«فَرَزْدَقٌ» وَ«فَرَازِدُ» فَتَحْذِفُ الأَخِيرَ).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ ـ هنا ـ وزنًا خامسًا من أوزان جموع الكثرة، وهو **(فَعَالِل)** ـ بفتح أوله وثانيه، وكسر رابعه ـ ويطَّرد في أنواع من المفردات، **منها:**

١ ـ الرباعي المجرَّد ـ وهو ما كانت حروفه أربعة أصلية ـ، مثل: جعفر وجعافر، وبُرثن وبراثِن[2].

**وقول المؤلِّف** رَحِمَهُ اللهُ: **(وخَاتَمٌ وخَوَاتِيمُ)** يفيد أنَّ المفرد إذا كان على وزن **(فاعَل)** ـ بفتح العين ـ، فإنه يُجمع على **(فواعل)** جمعًا قياسيًّا، فيقال: خاتم وخواتم، وطابع[3] وطوابع، وقالب وقوالب، وقُلبت ألفه واوًا في الجمع؛ لأجل ألف الجمع، ويجوز زيادة الياء، فيكون على وزن **(فواعيل)**، مثل: خواتيم[4].

٢ ـ الخماسي المجرَّد ـ وهو ما كانت حروفه خمسة أصلية ـ وهذا يجب حذف خامسه عند جمعه، نحو: سفرجل[5] وسفارج، ويجوز عند حذف خامسه زيادة ياء قبل آخره، تكون بمنزلة العوض عن المحذوف،

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٣)، «الفيصل في ألوان الجموع» ص(١٩٤) وما بعدها.
(٢) مخالب الحيوان المتوحش.
(٣) بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.
(٤) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٧٢).
(٥) سفرجل: ثمر من فصيلة التفاح، ولكن حجمه أكبر.

فتقول: سفاريج، كما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهًا بالحروف التي تزاد، إما بكونه لفظَ أحدِها، مثل: خَدَرْنَق[١]؛ لأن النون من حروف الزيادة، أو بكونه يشبه حرف الزيادة في مخرجه، مثل: فرزدق[٢]؛ فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس، وهو الأفصح؛ لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس، وهو أحسن، وقد اقتصر عليه المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ.

**قوله: (وَتَقُولُ: «جَفْنَةٌ» وَ«جِفَانٌ» وَ«جَفَنَاتٌ» بِفَتْحِ الفَاءِ).**

لما تكلَّم المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ عن شيء من أوزان جمع التكسير، ذكرَ بعض أحكام جمع الكلمة جمعًا مؤنثًا سالمًا، فإذا كان المفرد المؤنث اسمًا: ثلاثيًا مفتوح الفاء، صحيح العين، ساكِنَها، خاليًا من الإدغام، وجب فتح عينه عند الجمع؛ إتْبَاعًا لحركة فائه، فتقول في جمع جَفْنَة ـ وهي القصعة الكبيرة ـ: جِفَان، قال تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣] وهذا جمع تكسير، وجَفَنَات، وهذا جمع المؤنث السالم، ومثله: سجدة وسجَدات، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

**قوله: (فَإِنْ كَانَتْ صِفَةً لَمْ تُحَرِّكْهَا، نَحْوُ: «صَعْبَةٍ» وَ«صَعْبَاتٍ»).**

أي: فإن كانت الكلمة ليست اسمًا وإنما هي صفة، مثل: صَعْبة وضَخْمة بقيت العين على ما هي عليه قبل الجمع، وهو السكون، ولا يصح تحريكها، فتقول: صَعْبات وضَخْمات.

---

(١) اسم للعنكبوت.

(٢) اسم جنس جمعي لفرزدقة، وهي القطعة من العجين.

ومثل ذلك: إذا كان المفرد محرك العين، مثل: شَجَرة، أو معتل العين، مثل: بَيْضة، أو فيه إدغام، مثل: حِجَّة، فإنه لا تتغير فيه صورة مفرده، فتجمع بيضة على بيضات، وشجرة على شجرات، وحِجَّة على حِجَّات.

**قوله: (وَتَقُولُ: «حُجْرَةٌ» و«حُجَرٌ» وَ«حُجُرَاتٌ» بِضَمِّ الجِيمِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِهَا).**

أي: إذا كانت الفاء في المفرد مضمومة، مثل: حُجرة، وخُطوة، جاز لك في عينه عند الجمع ثلاثة أوجه: الضم ـ وهو إتباع عينه لفائه ـ، والفتح، والإسكان، مثل: حُجُرات، وحُجَرات، وحُجْرات، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الحجرات: ٤]، وتقول: خُطُوات، وخُطَوات، وخُطْوات، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النور: ٢١] وضم الطاء وإسكانها قراءتان سبعيتان.

**ومثل ذلك**: إذا كانت الفاء مكسورة، فتقول في رِحْلة: رِحِلات بإتباع عينه لفائه وهو الكسر، ورِحَلات بالفتح، ورِحْلات بإبقائها على حالها ساكنة.

وقوله: **(حُجْرَةٌ وحُجَرٌ)** أشار به إلى جواز جمع حُجْرَةٍ على حُجَرٍ جمع تكسير على وزن **(فُعَلٍ)**، وهو من أوزان جموع الكثرة، كما تقدم.

**قوله: (وَقَدْ شَذَّتْ مِنَ الجَمْعِ أَلْفَاظٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، نَحْوُ: «حَاجَةٍ» وَ«حَوَائِجَ»، وَ«لَيْلَةٍ» وَ«لَيَالٍ»).**

أي: جاء في باب «**جمع التكسير**» ألفاظ جموع شاذة؛ لأنها خرجت عن القياس المطَّرد، ومن ذلك: جمع حاجة على حوائج؛ لأن جمع التكسير **(فواعل)** مطَّرد في مفردات ليس منها وزن **(فَعَلَة)**، وحاجة أصله: حَوَجَة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فلفظ حاجة

وكذا غارة إن جمع على حوائج وغوائر، فهو جمع غير قياسي؛ ولذا أنكره الأصمعي، مع أنه كثير في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد حكى بعضهم أنَّ الأصمعي رجع عن القول بأنَّ هذا الجمع غير فصيح، وذكر ابن السِّكِّيت أنه يقال في جمع حاجة: حاجاتٌ، وحاجٌ، وحِوَجٌ، وحوائج، وقد سُمع في المفرد حاجة وحائجة، وعليه فيكون حوائج جمعًا لحائجة، واستغني عن جمع حاجة[١].

**وقوله: (وَلَيْلَةٍ وَلَيَالٍ).**

لما جمعت العرب ليلة جمع تكسير للكثرة قالوا: ليالٍ، وتنوينه للعوض عن الياء أو عن حركتها، وأصله: ليالي، فهو جمع على غير قياس؛ لزيادة الياء فيه، ونظيره: أهل، وأهالٍ، والأصل: أهالي، لكنهم لمَّا جمعوه على ليالٍ رأوا كأن المفرد أصله: ليلاةٌ على وزن **(فَعْلاة)**، ولذا صغَّروه على لُيَيْلِيَة، فحذفوا التاء عند الجمع.

ومن ذلك ـ أيضًا ـ: جمع كُراع ـ بضم الكاف ـ على أكارع، والقياس جمعه على أكرعة.

ومثل ذلك: جمع الأرض على الأراضي، فكل هذا يُحفظ على وزن **(الفَعَالي)** من جمع الكثرة، ولا يقاس عليه؛ لأن هذه المفردات ليست من الأوزان المطَّردة في هذا الجمع[٢].

---

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ١٤١)، «التصريح» (٢/ ١٤٦)، «المصباح المنير» ص(١٥٥)، «اللسان» (٢/ ٢٤٣) وفيه بحث طويل، نقله عنه في: «تاج العروس» (٥/ ٤٩٦).

(٢) انظر: «الصحاح» (٥/ ١٨١٥)، «تاج العروس» (٣٠/ ٣٧٥)، «الفيصل في ألوان الجموع» ص(٨٥).

# بَابُ إِعْرَابِ الفِعْلِ

**المراد بالفعل هنا:** الفعل المضارع؛ لأنه هو الذي يأتي مبنيًّا ويأتي معربًا، بخلاف الماضي والأمر، فهما مبنيَّان في جميع الأحوال، وقد تقدم ذلك في أول الكتاب.

**قوله: (الفِعْلُ المُضَارِعُ: يُعْرَبُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ، كَقَوْلِكَ: «هُوَ يَضْرِبُ»، وَ«لَنْ يَضْرِبَ»، وَ«لَمْ يَضْرِبْ»).**

أي: أنَّ إعراب المضارع: إمَّا رفعٌ أو نصب أو جزم، فإن تقدَّمه أداة نَصْب نُصِبَ، أو أداة جَزْم جُزِم، فإن لم يتقدَّمه شيء من ذلك رُفع، نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [السجدة: ٥]، فـ﴿يُدَبِّرُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر، و﴿ٱلْأَمْرَ﴾ مفعول به منصوب.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «هُمَا يَضْرِبَانِ»، وَ«أَنْتُمَا تَضْرِبَانِ»، وَفِي الجَمْعِ: «هُمْ يَضْرِبُونَ»، وَ«أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ»، وَفِي المُؤَنَّثِ: «أَنْتِ تَضْرِبِينَ»، فَتَكُونُ النُّونُ عَلامَةَ الرَّفْعِ، وَتَسْقُطُ فِي النَّصْبِ وَالجَزْمِ).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ إلى الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة، والمراد بها: كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. والألف قد تكون للغائبَيْن فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبَيْن فيبدأ بالتاء، وكذا واو الجماعة، وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمَّة، نحو: هل تَصِلُونَ

أرحامكم؟ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ۝٤﴾ [الحديد: ٤]، وتُنصب وتُجزم بحذفها نيابة عن الفتحة، وعن السكون، نحو: لا ينبغي للأغنياء أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

**قوله: (فَإِنْ كَانَ آخِرُ الفِعْلِ وَاوًا أَوْ أَلِفًا أَوْ يَاءً تَثْبُتُ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ، وَتَسْقُطُ فِي الجَزْمِ، وَتُفْتَحُ اليَاءُ وَالوَاوُ فِي النَّصْبِ، وَتَبْقَى الأَلِفُ سَاكِنَةً).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعتلَّ من الأفعال، والمراد: الفعل المضارع؛ لأن الكلام في المعرب، وهو: ما كان في آخره واو وقبلها ضمَّة، كـ«**يدعُو**»، أو ياء قبلها كسرة، كـ«**يرمِي**»، أو ألف قبلها فتحة، كـ«**يسعَى**»، **وصفة إعرابه ما يلي:**

**١ ـ المُعتل بالألف**: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، نحو: المتقي يخشى ربه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]، وينصب بفتحة مقدرة، نحو: لن يرضى العاقل بالإهانة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرۡجُوٓاْ أَن يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبُ إِلَّا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۖ﴾ [القصص: ٨٦]، ويُجزم بحذف حرف العلة، وهو الألف والفتحة قبلها دليل عليها، نحو: العاصي لم يخشَ ربه، قال تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [القصص: ٧٧].

**٢ ـ المعتل بالواو**: يُرفع بضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحد لا يدعو إلا الله، قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡۚ﴾ [يونس: ٣٠]، ويُنصب بفتحة ظاهرة على الواو لخفتها، نحو: لن يسموَ أحد إلا بأدبه، قال تعالى: ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ﴾ [الكهف: ١٤]،

ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، نحو: لا تَدعُ على أولادك، قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ١٧﴾ [العلق: ١٧].

**٣ ـ المعتل بالياء**: يُرفع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، نحو: أنت تربي أولادك على الفضيلة، قال تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [يونس: ٥٦]، ويُنصب بفتحة ظاهرة على الياء لخفَّتها، نحو: لن تعطيَ الفقير شيئًا إلا أُجرت عليه، قال تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ٦٥﴾ [طه: ٦٥]، ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، نحو: لا تؤذِ جارك، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

**وقول المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **(تَثْبُتُ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ، وَتَسْقُطُ فِي الجَزْمِ، وَتُفْتَحُ اليَاءُ وَالوَاوُ فِي النَّصْبِ، وَتَبْقَى الأَلِفُ سَاكِنَةً)**.

يريد أنَّ أحرف العلة الثلاثة تثبت آخر الفعل ساكنة في حالة الرفع، وتقدر الضَّمة عليها، وتحذف الأحرف في حالة الجزم، وتبقى الياء والواو مفتوحتين في حالة النصب؛ لخفة الفتحة، وتبقى الألف في هذه الحالة على سكونها؛ لتعذر الحركة، فتتعذر الفتحة، كما تقدم.

**قوله: (وَيُنْصَبُ المُضَارِعُ بِـ«أَنْ» وَ«لَنْ» وَ«كَيْ» وَ«إِذَنْ»، كَقَوْلِكَ: «أُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ»)**.

تقدم أنَّ الفعل المضارع قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا.

**والحالة الأولى**: وهي الرفع، علامتها عدمية، وهي التجرُّد من الناصب أو الجازم، كما تقدم.

**وهنا ذكرَ المؤلِّف** رَحِمَهُ اللَّهُ **الحالة الثانية**: وهي النصب، فينصب المضارع إذا تقدم عليه أحد النواصب **الأربعة**:

**الأول**: **(أنْ) المصدرية**، وهي أصل النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة

ومقدَّرة؛ ولذا طال الكلام عليها، وهي تُؤول مع مدخولها بالمصدر، نحو: يسرني أنْ تزورنا، فـ«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل «يسر»؛ أي: يسرني زيارتك لنا.

**ولها ثلاث حالات**: أن تضمر جوازًا، أو أن تظهر وجوبًا، أو أن تضمر وجوبًا.

**فيجوز إظهارها وإضمارها في موضعين:**

**الأول**: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل، والمراد به: الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل، والغالب أن يكون مصدرًا، والعاطف واحد من أربعة، وهي: **(الواو ـ الفاء ـ ثم ـ أو)**.

**مثال الواو**: عملٌ وأحصِّلَ رزقي خير من راحة وأمدَّ يدي للسؤال.

**ومثال الفاء**: إن دراستي النحوَ فأستفيدَ منه أحبُّ إليَّ من دراسة البلاغة.

**ومثال ثم**: إن جمعي المالَ ثم أمسكَه دليلُ الحرمان.

**ومثال أو**: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، بنصب ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمار **(أن)**، و**(أن)** والفعل في تأويل مصدر معطوف على ﴿وَحْيًا﴾؛ أي: إلا وحيًا أو إرسالًا.

**الموضع الثاني من مواضع جواز إظهار (أن) وإضمارها**: أن تقع **(أن)** بعد لام التعليل، وتسمى لام **(كي)**، نحو: حضرتُ لأستفيدَ، فـ«**أستفيدَ**» فعل مضارع منصوب بـ**(أن)** مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

**والحالة الثانية لـ(أن)**: **إظهارها وجوبًا**، وذلك إذا وقعت بين **(لام الجر)** و**(لا)**، سواء أكانت **(لا)** نافية أم زائدة.

**فمثال النافية**: أحضُرُ مبكرًا لئلا يفوتني الدرس، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فـ ﴿لِئَلَّا﴾ اللام: حرف تعليل وجر، و(**أن**) حرف مصدري ينصب المضارع، و(**لا**) نافية، والهمزة في (**لئلا**) هي همزة (**أن**)، وأصلها: لِأن لا، فقلبت النون لامًا، وأُدغمت في لام (**لا**)، فلا تظهر لا لفظًا ولا خطًا، و﴿يَكُونَ﴾ فعل مضارع ناقص، منصوب بـ(**أن**).

**ومثال الزائدة المؤكدة** قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ(**لا**) ـ على المشهور ـ حرف زائد إعرابًا، مؤكِّد معنى، ولو كانت نافية لفسد المعنى(١).

**والحالة الثالثة لـ(أن): أن تضمر وجوبًا، وذلك في خمسة مواضع:**

**الأول**: بعد (**لام الجحود**) ـ والجحود: هو النفي ـ، وهي اللام المسبوقة بكونٍ ماض منفي بـ(**ما**)، أو مضارع منفي بـ(**لم**)، نحو: ما كان الصديقُ ليخونَ صديقه، لم يَكُنِ الغِنَى لِيُطغيَ كرامَ النفوس، فـ(**اللام**) في (**ليخون**) و(**ليطغي**) لام الجحود، وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام لتقوية النفي، وسميت لام الجحود؛ لملازمتها الجحد وهو النفي، وهذا اصطلاح، وإلا فالجحد هو الإنكار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ اللام: لام الجحود، و«**يعذب**» فعل مضارع منصوب بـ(**أن**) المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، و«**الهاء**» مفعول به، و«**الميم**» علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفي «**أن**»، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار

---

(١) انظر: «رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم» ص(٥٣).

والمجرور متعلق بمحذوف خبر (**كان**)، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وما كان الله مريدًا لتعذيبهم.

**الموضع الثاني لإضمار (أن) وجوبًا**: أن تقع بعد (**حتى**) الجارة الدالة على الغاية أو التعليل، وشرط نصب المضارع بـ(**أن**) بعدها: أن يكون الفعل مستقبلًا باعتبار زمن التكلم، نحو: اجتهد حتى تنجحَ، فـ«**تنجح**» فعل مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا بعد (**حتى**) الدالة على التعليل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١]، فـ﴿حَتَّىٰ﴾ حرف غاية وجر، والمصدر المؤول من (**أن**) المضمرة وما بعدها مجرور بـ﴿حَتَّىٰ﴾، والتقدير ـ والله أعلم ـ: حتى رجوع موسى.

**الموضع الثالث الذي تضمر فيه (أن) وجوبًا**: بعد (**أو**) العاطفة التي بمعنى (**إلى**)، أو بمعنى (**إلا**) الاستثنائية، فتكون (**أو**) بمعنى (**إلى**) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا، نحو: تحبَّبْ إلى إخوانك أو تنالَ رضاهم، فالفعل «**تنال**» منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا بعد (**أو**)، وهي بمعنى (**إلى**)؛ إذ يصح أن يقال: تحبب إلى إخوانك إلى أن تنالَ رضاهم، والتحبب إلى الإخوان يتطلب وقتًا ولا يتم دفعة واحدة.

وتكون (**أو**) بمعنى (**إلا**) إذا كان ما بعدها ينقضي دفعة واحدة، نحو: يعاقب المسيء أو يعتذرَ، فالفعل «**يعتذر**» منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا بعد (**أو**)، وهي بمعنى (**إلا**)؛ إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن يعتذر.

**الموضع الرابع مما تضمر فيه (أن) وجوبًا**: أن تقع (**أن**) المصدرية بعد (**فاء**) السببية، بعد نفي أو طلب، والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والحضّ، والعرض، والاستفهام، والترجي.

**فمثال النفي**: لم يُسألْ فيجيبَ، فالفعل «**يجيبَ**» منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية؛ لأن السؤال سبب في الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، فـ﴿فَيَمُوتُوا﴾ مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

**ومثال الأمر**: احترمْ الصديق فتدومَ لك صداقته، والنهي، نحو: لا تغشَّ في البيع فتكسدَ تجارتك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، فـ«**يحلَّ**» مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا، والدعاء، نحو: ربِّ وفقني فلا أنحرفَ، والتمني، نحو: ليت لي مالًا فأتصدَّقَ منه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [النساء: ٧٣]، فـ«**أفوز**» مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا في جواب التمني.

**ومثال الحَضّ**: هلا تزورنا فتحدثَنا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فـ«**أصَّدَّقَ**» مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا في جواب التحضيض، والعرض، نحو: ألا تزورُنا فتحدثَنا، والاستفهام، نحو: هل تزورنا فتحدثَنا؟ ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، فـ«**يشفعوا**» مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون، والترجي، نحو: لعلك تتقي الله فتفوزَ برضاه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، بنصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنه وقع بعد فاء السببية في جواب الترجي، وقرأ بقية السبعة بالرفع عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾.

**الموضع الخامس مما تضمر فيه (أن) وجوبًا**: أن تقع (**أن**) بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب، على ما تقدم في (**فاء**) السببية، وإليك أمثلتها على الترتيب المتقدم.

**فمثال النفي**: لن يأمرَ الناصح بالأمانة ويخونَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: ١٤٢] فـ«**يعلمَ**» مضارع منصوب بـ(**أن**) مضمرة وجوبًا بعد (**واو**) المعية، وقد سُبِقَتْ بالنفي ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾.

**وأما الطلب**: فالأمر، نحو: أيها الصديق اغفرْ هفوتي وأغفرَ هفوتك؛ لتدوم صداقتنا، والنهي، نحو: لا تأمر بالصدق وتكذبَ، والدعاء، نحو: اللهم اهدني وأعملَ الخير، والاستفهام، نحو: هل حفظتَ الأحاديث وأسمعَها منك؟، والعرض، نحو: ألا تزورُنا ونكرمَك، والتحضيض، نحو: هلا أديت واجبك ويشكرَكَ أبوك، والتمني، نحو: ليت لي مالًا وأحجَّ منه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقوله: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ بالنصب جوابًا للتمني بعد واو المعية، والترجي، نحو: لعل الله يشفيني وأزورَك.

**الثاني من نواصب المضارع: (لَنْ)**، وهي حرف نفي واستقبال؛ أي: نفي الحدث في الزمان المستقبل؛ لأنها إذا دخلت على المضارع صار خاصًّا بالمستقبل، نحو: لنْ يحضرَ الضيفُ، فـ«**لنْ**» حرف نفي واستقبال ينصب الفعل المضارع، و«**يحضرَ**» فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«**الضيفُ**» فاعل.

**الثالث: (كَيْ) المصدرية**، وعلامتها: أن تسبق بـ(**لام**) التعليل، نحو: جئت لكي أستفيدَ، فـ«**لكي**» اللام: حرف جر، وكي: حرف مصدري ينصب المضارع، و«**أستفيدَ**» فعل مضارع منصوب بـ«**كي**»،

وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنا**»، و«**كي**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: جئت للاستفادة.

**وإنما قلنا: (المصدرية)** احترازًا من (**كي**) التعليلية، وهي التي تقع بعدها (**أنْ**) المصدرية، نحو: جئت كي أن تزورني غدًا، فيتعين أن تكون «**كي**» حرف جر للتعليل، و«**أنْ**» هي الناصبة للمضارع.

**الرابع**: (**إِذَنْ**)، وهي حرف جواب دائمًا وجزاءٍ غالبًا، فإذا قلت لمن قال: أزورك غدًا إن شاء الله: إِذَنْ أكرِمَك، فقد أجبته وجعلت إكرامك له جزاء زيارته، فـ«**إِذَنْ**» حرف جواب وجزاء ونصب، و«**أُكْرِمَ**» فعل مضارع منصوب بـ«**إِذَنْ**»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

**ولا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط، تحققت في المثال السابق:**

**الأول**: أن تكون مُصَدَّرة؛ أي: في أول الكلام، فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا ـ إذن ـ أكرمُك، برفع المضارع بعدها.

**الثاني**: أن يكون المضارع مستقبلًا، فإن كان حالًا أهملت، كما لو حدَّثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أصدقُك، برفع المضارع؛ أي: أصدقك في الحال لا في المستقبل.

**الثالث**: أن يكون المضارع متصلًا بها لم يفصل بينهما فاصل، فإن حصل فاصل أهملت، كأن يقول لك: أزورك غدًا إن شاء الله، فتقول: إذن ـ أخي ـ يكرمُك، برفع المضارع.

واستثنى النحاة الفصل بالقسم فلا يؤثر على عمل (**إذن**)، نحو: أزورك غدًا، فتقول: إذن ـ والله ـ أكرمَك، بنصب المضارع.

**قوله: (وَيُجْزَمُ بِـ«لَمْ» وَ«لَمَّا»، وَاللَّامِ وَ«لَا» الطَّلَبِيَّتَينِ).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **الحالة الثالثة للمضارع**، وهي الجزم، **والجازم للمضارع نوعان:**

١ ـ جازم لفعل واحد، وهو المذكور هنا.

٢ ـ جازم لفعلين، ويأتي بعد هذا.

فالجازم لفعل واحد أربعة، **وهي:**

١ ـ **(لم)**: وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، تقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي، نحو: لم يحضر الضيف، وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري فلا تغير عملها، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

٢ ـ **(لمَّا) الجازمة**، وهي مثل **(لم)** فيما تقدم، كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣﴾ [عبس: ٢٣]، فـ﴿يَقْضِ﴾ مضارع مجزوم بـ﴿لَمَّا﴾، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الياء، والكسرة قبله دليل عليه.

**وتنفرد (لمَّا) بأمور:**

**أ** ـ جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام، نحو: قاربت مكة ولمَّا؛ أي: ولمَّا أدخلْها.

**ب** ـ وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق، فيشمل الزمان الماضي والحالي معًا، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولمَّا أشترِه؛ أي: ولما أشتره لا في الزمن الماضي ـ قبل الكلام ـ ولا في الحال ـ وقت الكلام ـ.

**ت** ـ جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي، نحو: لمَّا تُشْرِقِ الشمس؛ أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه، ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾ [صٓ: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

**ومما تنفرد به (لم):**

**أ** ـ صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، بخلاف **(لمَّا)** فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

**ب** ـ جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان، وقد يكون مستمرًّا متصلًا بالحال غير منقطع، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾ [مريم: ٤]، ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر، ولا يصح لمَّا يحضر الضيف وقد حضر، ويجوز: وقد يحضر، أو وسوف يحضر؛ لما تقدم.

**٣ ـ اللَّام الطلبية**[1]، فإن كان الطلب من أعلى إلى أدنى فهو أمر، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس، كقول الطالب لزملائه: لِيَتَكَلَّمْ واحد منكم.

**٤ ـ (لا) الطلبية**، والتعبير بالطلبية؛ ليشمل الناهية والدُّعائية، وهذه مختصة بالمضارع، وتقتضي جزمه، فمثال الناهية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾

---

(١) حركتها الكسر، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تسكن بعد **(ثم)**، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

[الإسراء: ٣٣]، ومثال الدُّعائية قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

بخلاف (**لا**) النافية فليست مختصة بالفعل، بل تدخل على الاسم، نحو: لا رجلَ عندك، وسبق الكلام عليها في موضعها، وتدخل على الفعل المضارع، ولا عمل لها، نحو: الطالب المُجِد لا يتأخرُ، وقد تدخل على الماضي قليلًا، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١].

**قوله: (وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَهِيَ: «إِنْ» وَ«مَنْ» وَ«مَا» وَ«أَيٌّ» وَ«مَهْمَا» وَ«مَتَى» وَ«أَنَّى» وَ«أَيْنَ» وَ«إِذْمَا» وَ«حَيْثُمَا» وَ«أَيَّانَ»، وَهَذِهِ الأَدَوَاتُ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا جوازم المضارع، التي تجزم فعلين، فذكرَ إحدى عشرة أداة، منها ما هو اسم له محلٌّ من الإعراب، ومنها ما هو حرفٌ لا محل له من الإعراب، وسأبين ذلك ـ إن شاء الله ـ، فأقول:

١ ـ (**إنْ**): وهي حرف شرط جازم لا محلَّ له، تفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، من غير دلالة على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إنْ تصحبِ الأشرار تندمْ، فـ«**إنْ**» حرف شرط جازم، و«**تصحب**» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**أنت**»، و«**الأشرار**» مفعول به، و«**تندمْ**» جواب الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «**أنت**».

٢ ـ (**مَنْ**): اسم شرط جازم، وهي للعاقل، وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازمًا، نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، أو ناسخًا، نحو: مَن يكنْ عجولًا يكثرْ خطؤه، أو متعديًا واقعًا على أجنبي منها، نحو: من يحترمِ الناس يحترموه، وتكون في محل نصب مفعولًا به إذا كان فعل الشرط متعديًا واقعًا على معناها، نحو: من تساعدْ أساعدْه،

فـ«**مَن**» مفعول مقدم، وإن سبقت بحرف جر أو بمضاف فهي في محل جر، نحو: عمَّن تتعلمْ أتعلمْ، كتابَ مَن تقرأْ أقرأْ.

٣ ـ (**ما**): اسم شرط جازم، وهي لغير العاقل، وإعرابها كإعراب (**مَنْ**)، نحو: ما تقرأْ يفدْك، فـ«**ما**» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ«**تقرأْ**»، و«**تقرأْ**» فعل الشرط، و«**يفدْك**» جواب الشرط مجزوم بالسكون.

٤ ـ (**أيّ**): بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يَقُمْ أقمْ معه، فـ«**أيُّ**» اسم شرط جازم مبتدأ مرفوع، ولغير العاقل، نحو: أيَّ الكتب تقرأْ أقرأْ، فـ«**أيَّ**» اسم شرط جازم مفعول مقدَّم منصوب، وتكون للزمان، نحو: أيَّ يوم تسافرْ أسافرْ، وللمكان، نحو: أيَّ بلد تسكنْ أسكنْ، فـ«**أيَّ**» اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية في الأول والمكانية في الثاني، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيَّ نفعٍ تنفعِ الناس يشكروك عليه.

٥ ـ (**مَهمَا**): اسم شرط جازم على الأرجح، وهي لغير العاقل، وهي في الإعراب مثل (**مَنْ**) المتقدمة، نحو: مهما تنفقْ في الخير يُخلفْهُ الله، فـ«**مهما**» اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم.

٦ ـ (**مَتَى**): اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمِّنت معنى الشرط، فَجَعَلَتْ زمان فعله وجوابه مستقبلًا، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأتِ فصل الصيف ينضجِ العنب، فـ«**متى**» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، و«**يأتِ**» فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«**فصل الصيف**» فاعل ومضاف إليه، و«**ينضج**» فعل مضارع مجزوم؛ لأنه

جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّكَ لالتقاء الساكنين، و«**العنب**» فاعل.

٧ ـ (**أنَّى**): اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمِّنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل (**أين**)، نحو: أنَّى ينزلْ ذو العلم يكرمْ، فـ«**أنَّى**» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، و«**ينزل**» فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، و«**يكرمْ**» فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط.

٨ ـ (**أيْنَ**): اسم شرط جازم، ويحسن اتصالها بـ(**ما**) الزائدة ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمِّنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهبْ أصحبْكَ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فـ«**أين**» اسم شرط جازم، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلِّق بالجواب ﴿لَا يَأْتِ﴾ أو بـ﴿يُوَجِّههُّ﴾، و«**ما**» حرف زائد إعرابًا مؤكد معنى، و﴿يُوَجِّههُّ﴾ فعل الشرط، و﴿لَا يَأْتِ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة ـ وهو الياء ـ، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، فـ﴿أَيْنَمَا﴾ كما تقدم، وهو متعلق بالجواب «يدرك» أو بـ﴿تَكُونُواْ﴾ لأنه تام، و﴿تَكُونُواْ﴾ فعل الشرط، والواو: فاعل لـ«**كان**» التامة؛ لأنها بمعنى «**توجدوا**»، وجواب الشرط ﴿يُدْرِككُّمُ﴾.

٩ ـ (**إذما**): وهي حرف شرط جازم على الأرجح ـ كما سيأتي ـ، فلا محلَّ له من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل (**إن**)، واتصالها بـ(**ما**) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعلْ شرًّا تندمْ، فـ«**إذما**» حرف شرط جازم، و«**تفعلْ**» فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**تندمْ**»

فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، كالذي قبله.

١٠ ـ **(حَيْثُما)**: اسم شرط جازم، واتصالها بـ«**ما**» الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: حيثما تجدْ صديقًا وفيًّا تجدْ كنزًا ثمينًا، قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فـ«**حيثما**» اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، متعلق بـ«**وَلُّوا**» على أن «كان» تامة، أو بخبرها على أنها ناقصة، و﴿مَا﴾ زائدة إعرابًا مؤكدة معنى، و﴿كُنتُمْ﴾ كان: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، وهو فعل تام، والتاء: فاعل، أي: في أيِّ موضع وُجدتم، أو ناقص، والتاء: اسمه، والميم: علامة الجمع، و﴿فَوَلُّوا۟﴾ الجملة في محل جزم جواب الشرط.

١١ ـ **(أَيَّانَ)**: اسم شرط جازم، مثل **(متى)** كما تقدم، نحو: أيَّان يكثرْ فراغ الشباب يكثرْ فسادهم، فـ«**أيَّان**» اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية، و«**يكثر**» فعل الشرط، و«**يكثر**» جواب الشرط مجزوم و«**فسادهم**» فاعل، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع.

**قوله: (وَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ إِلَّا «إِنْ»، وَفِي «إِذْمَا» خِلَافٌ).**

أي: إنَّ أدوات الشرط الجازمة المذكورة كلها أسماء، ومعنى ذلك: أن يكون لها محل من الإعراب كما تقدم، إلا **(إنْ)** فهي حرف لا محل له من الإعراب، والخلاف ـ على ما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في **(إذما)**، فقيل: إنها اسم، وعليه فهي ظرف زمان بمعنى **(متى)**، وهو قول المبرد وابن السراج والفارسي، وقيل: إنها حرف، وهو قول سيبويه[1]، وبه جزم ابن مالك في «**الألفية**».

---

(١) «المغني» (١/ ٨٧).

# بَابُ تَوْكِيدِ الفِعْلِ

**قوله:** (وَيُؤَكَّدُ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالخَفِيفَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّ»).

لتوكيد الفعل (**نونان**):

١ ـ ثقيلة مشدَّدة، مبنية على الفتح.

٢ ـ خفيفة، مبنية على السكون، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ٣٢﴾ [يوسف: ٣٢].

ويؤكد بهما الأمر مطلقًا من غير شرط، ولا يؤكد بهما الماضي، وأما المضارع فإنه يجب توكيده إذا كان جوابًا لقسم، وكان مثبتًا مستقبلًا، مقرونًا بـ(**لام**) القسم غير مفصول عنها بفاصل، كمثال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن اختلَّ شرط منها امتنع توكيده، مثل: والله لا أنصرك إن كذبت، تالله لأفي بعهدي الآن، والله لسوف أبذل النصيحة، ويجوز الأمران في مثل: لا تؤخر عمل اليوم إلى غدٍ؛ لأنه مسبوق بنهي.

**ونون التوكيد لها على الفعل أثران: لفظي، ومعنوي.**

**أما المعنوي**، فهو تخليص المضارع للمستقبل، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر، إضافة إلى إفادة التوكيد، والمشددة أبلغ في التوكيد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبًا.

**وأما اللفظي**، فهو أن المضارع والأمر يبنيان على الفتح، بشرط أن تتصل بهما النون اتصالًا مباشرًا، والاتصال المباشر: ألا يقع فاصل بين

الفعل والنون، وذلك إذا كان الفعل المضارع قبل دخول النون مرفوعًا بالضمة، وذلك إذا أُسند الفعل إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر.

**فمثال المضارع**: قوله تعالى: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [العنكبوت: ١١]، فـ«**اللَّام**» واقعة في جواب قَسَم مقدَّر، و«**يَعْلَمَنَّ**» فعل مضارع مبني على الفتح، والنون: للتوكيد، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل مرفوع.

**ومثال الأمر**: اشكرنَّ من أحسن إليك، فـ«**اشكر**» فعل أمر مبني على الفتح، والنون: للتوكيد، والفاعل: ضمير مستتر.

فإن وقع فاصل بين الفعل والنون لم يُبْنَ المضارع وإنما يُعرب، وذلك إذا كان المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعًا بالنون، وهذا في الفعل المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كما سيأتي، فافهم هذا؛ فإنه مُفيد في هذا الباب.

**قوله: (فَتَفْتَحُ مَا قَبْلَ النُّونِ فِي الوَاحِدِ).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقة توكيد الفعل المضارع، ومثله الأمر، فإذا كان الفعل المضارع مسندًا للواحد ـ والمراد: الإسناد إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ـ فإن كان صحيحًا بُني آخره على الفتح، كما تقدم، فتقول في يصبر محمد: ليصبرَنَّ محمد، وفي أنت تصبُر: لتصبرَنَّ، وإن كان معتلًّا بالواو أو الياء فكذلك، فتقول في أنت تدعو: لتدعوَنَّ، وفي أنت تقضي: لتقضيَنَّ، وإن كان معتلًّا بالألف قلبت ياء؛ لتقبل الفتحة، فتقول في أنت ترضى: لترضَيَنَّ.

**قوله: (وَتَضُمُّهَا فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ، كَقَوْلِكَ: «لَتَضْرِبُنَّ»).**

أي: إذا كان الفعل مسندًا إلى جمع المذكر، وذلك مع واو الجماعة، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحُرِّك ما قبلها بالضم، وهو معنى **قوله**: (**وَتَضُمُّهَا فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ**)؛ أي:

فتضم الحرف الذي قبل النون في جمع المذكر، فتقول في أنتم تصبرون: لَتَصْبِرُنَّ، والأصل: تصبرونَنَّ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٠]، فـ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ اللام: وقع في جواب القسم، والمضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والأصل: لَيَقُولُونَنَّ.

وإن كان معتلًّا بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت واو الجماعة مضمومة، فتقول في أنتم ترضَوْنَ: لتَرْضَوُنَّ.

وإن كان معتلًّا بالواو أو الياء حُذفا مع نون الرفع وواو الجماعة، وحُرك ما قبل الواو بالضم، فتقول في أنتم تدعونَ: لتَدْعُنَّ، والأصل: تدعُوونَنَّ، وتقول في أنتم تقضونَ: لتقضُنَّ، والأصل: تقضِيونَنَّ.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبْنَانِّ»).**

أي: إذا كان الفعل مسندًا لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون، ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث ونون التوكيد، سواء أكان الفعل صحيحًا، نحو: لتَضْرِبْنَانِّ، أم معتلًّا بالواو أو الياء، نحو: لتدعونَانِّ، ولتقضِينَانِّ، فإن كان معتلًّا بالألف قلبت ياء، نحو: لترْضَيْنَانِّ.

**قوله: (وَفِي التَّثْنِيَةِ: «لَتَضْرِبَانِّ»).**

أي: إذا الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين، فإن كان صحيحًا حُذفت نون الرفع، وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، وحُرك ما قبل الألف بالفتح، فتقول في أنتما تَضْرِبَانِ: لَتَضْرِبَانِّ، وإن كان معتلًّا بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، فتقول في أنتما تدعوانِ وتقضيانِ:

لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ، وإن كان معتلًا بالألف قلبت ياءً مفتوحة فتقول في أنت ترضى: أنتما ترضيَانِ، وبعد توكيده: لترضَيَانِّ.

**قوله: (وَفِي المُؤَنَّثِ: «لَتَضْرِبِنَّ»).**

أي: إذا كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة، فإن كان صحيحًا حُذفت نون الرفع، وياء المخاطبة، وأبقيت الكسرة لتدل على الياء، فتقول في أنتِ تَضْرِبِينَ: لَتَضْرِبِنَّ، والأصل: تَضْرِبِينَنَّ.

وإن كان معتلًا بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت ياء المخاطبة مكسورة، فتقول في أنتِ ترضيْنَ: لَتَرْضَيِنَّ.

وإن كان معتلًا بالواو أو الياء حُذفا مع نون الرفع وياء المخاطبة، وحُرك ما قبل الياء بالكسر، فتقول في أنتِ تدعين: لَتَدْعِنَّ، والأصل: تدعُوِينَنَّ، وتقول في أنتِ تقضِينَ: لتقْضِنَّ، والأصل: تقضيينَنَّ.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي النُّونِ الخَفِيفَةِ: «اضْرِبَنْ زَيْدًا»، فَإِنْ وَقَفْتَ أَبْدَلْتَ النُّونَ أَلِفًا).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى التوكيد بـ(**النون**) الخفيفة، مثل: اضْرِبَنْ زَيْدًا، فـ«**اضربَ**» فعل أمر مبني على الفتح، و«**النون**» الخفيفة الساكنة للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «**أنت**»، و«**زيدًا**» مفعول به منصوب، وإنما أفردها بالذكر؛ لأن لها أحكامًا تخصها، ومن ذلك:

وجوب قلبها (**ألفًا**) عند الوقف عليها، بشرط أن تكون بعد فتحة، وبذلك تأخذ حكم التنوين في حال الوقف، نحو: ابْتَعِدَنْ عن مجالسة المغتاب، فتقول في الوقف: عن مجالسة المغتاب ابتعدا.

وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، والفاعل: «**أنت**».

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقًا لا كتابة، ورُدَّ ما كان

حذف لأجلها؛ لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبكِ، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتان حذفتا لأجل نون التوكيد؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الحكم ذكره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ باختصار.

**ومن أحكامها ـ أيضًا ـ:**

١ ـ أنها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: اصبرانْ يا محمدانِ، بنون مخففة، بل يجب التشديد، فتقول: اصبرانِّ، بنون مشددة مكسورة.

٢ ـ أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين ـ كما تقدم ـ، فتقول: اصبرْنَانِّ يا هندات، بنون ثقيلة مكسورة، ولا تأتي الخفيفة؛ لأنها لا تقع بعد الألف، كما مضى.

# بَابُ النَّسَبِ

**النَّسَب**: هو إلحاق الاسم ياءً مشددة في آخره؛ ليكون اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

**وللنسب ثلاثة تغييرات:**

١ ـ تغيير لفظي: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها.

٢ ـ تغيير معنوي: وهو صيرورة الاسم اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه، فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي.

٣ ـ تغيير حُكمي: وهذا من ناحية الإعراب، وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر؛ لأنه مؤول بالمشتق، نحو: هذا مكيٌّ أبوه، وأمه نجدية، فـ«**أبوه**» فاعل للاسم المنسوب، كما تقول: هذا كريم أبوه، وفي «**نجدية**» ضمير مستتر تقديره: «**هي**».

**والغرض من النسب**: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها، نحو: مدني، أو قبيلته، نحو: عُتيبي، شَمَّري، نسبة إلى عتيبة، وشمَّر، أو مهنته، نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها، نحو: إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه، مثل: نحوي، صرفي، بلاغي، ونحو ذلك، إضافة إلى أن فيه اختصارًا للكلام.

**قوله: (إِذَا نَسَبْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ فَزِدْ فِي آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً، كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدٍ»: «زَيْدِيٌّ»، وَفِي «مُحَمَّدٍ»: «مُحَمَّدِيٌّ»).**

هذا إشارة للتغيير اللفظي؛ لأجل النسب، وهو زيادة **(ياء)** مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، وهذه هي القاعدة العامة في هذا الباب، غير أنَّ لهذه القاعدة كثيرًا من الاستثناءات، سيذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ شيئًا منها.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي «النَّمِرِ»: «نَمَرِيٌّ»، فَتَفْتَحُ المِيمَ).**

شرع المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ في ذكر شيء من المستثنيات من القاعدة العامة في باب **«النَّسَب»**، فذكر أنَّ الاسم الثلاثي المكسور العين، مثل: نَمِرٍ، ومَلِكٍ، إذا أريد النسب إليه وجب التخفيف بقلب كسرة العين فتحةً، سواء كانت فاؤه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة، فالمضمومة، مثل: دُئِل[1]، والنسب إليها: دُؤَلي، ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر[2]، والنسب إليهما: مَلَكي، نَمَري، ومن المكسورة: إِبِل، والنسب إليها: إِبَلي.

**قوله: «وَتَقُولُ فِي «عَصَا»: «عَصَوِيٌّ»).**

أشار المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ بهذا إلى حكم ألف الاسم المقصور عند النسب، فإن كانت ثالثة قُلبت واوًا، فتقول في عصا: عَصَوِيٌّ، وفي ربا: رِبَوِيٌّ، وفي نوى: نوويّ، وقد اقتصر المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ على ذلك.

فإن كانت رابعة، والثاني متحرك، وجب حذف الألف، فتقول في بَرَدَى[3]: برديّ، وفي سَنَفَا[4]: سَنَفِيّ.

---

(١) دُئِل: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة، منها أبو الأسود الدؤلي.

(٢) نَمِر: أبو قبيلة.

(٣) اسم نهر، كما تقدم.

(٤) اسم بلدة في مصر.

وإن كان الثاني ساكنًا جاز حذفها أو قلبها واوًا، وهو المختار، فتقول في أَبْها: أبهيّ أو أَبْهوي، وفي: بُصْرى: بُصْريٌّ أو بُصْروي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، فتقول: أبهاويّ، وبُصراويّ.

فإن كانت الألف خامسة فصاعدًا، حُذفت، فتقول في مرتضى: مرتضيّ، وفي مستشفى: مستشفيّ.

**قوله: (وَفِي «حُبْلَى»: «حُبْلِيٌّ» وَ«حُبْلَوِيٌّ» وَ«حُبْلَاوِيٌّ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ حكم ألف التأنيث المقصورة، فإذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واوًا، فتقول: حُبليٌّ، وحُبْلَويٌّ، في النسب إلى: حُبْلَى، ويجوز مع القلب زيادة ألف فتقول: حُبلاوي.

فإن كانت خامسة فصاعدًا، حُذفت، كحُبارى وحُباريّ، وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني الاسم متحركًا، نحو: جَمَزَى[1] وجَمَزِيّ.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي «قَاضٍ»: «قَاضِيٌّ» وَ«قَاضَوِيٌّ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ حكم النسب إلى الاسم المنقوص الذي آخره ياء، فإذا كانت الياء رابعة جاز حذفها أو قلبها واوًا مع فتح ما قبلها، فتقول في القاضي: القاضَويّ أو القاضيّ.

فإن كانت ثالثة قلبت واوًا وفتح ما قبلها ـ أيضًا ـ فتقول في الشَّجِي[2]: الشَّجَويّ، وفي العشي: العَشَويّ.

وإن كانت خامسة فصاعدًا، حُذفت وجوبًا، فتقول في النسب إلى المقتدي: مقتديٌّ، وإلى المستعلي: مستعليٌّ.

---

(١) أي: سريع.

(٢) هو الحزين.

**قوله:** (وَتَقُولُ فِي «حَنِيفَةَ»: «حَنَفِيٌّ»).

أي: إذا أريد النسب إلى اسم على وزن (**فَعيلة**) ـ بفتح الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولًا؛ لأنها لا تجامع ياء النسب، ثم حذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين فتحة كراهة توالي كسرتين وياء النسب، **وذلك بشرطين**:

١ ـ أن تكون العين صحيحة.

٢ ـ ألا تكون العين مضعَّفة.

فتقول في النسب إلى حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ، وجَزَرِيّ، وقبيلة: قَبَلِيّ، فإن كانت العين معتلَّة أو مضعَّفة، حذفت تاء (**فعيلة**) فحسب، فتقول في النسب إلى حقيقة وطويلة: حَقِيقيّ وطَوِيليّ.

**قوله:** (وَفِي «جُهَيْنَةَ»: «جُهَنِيٌّ»).

أي: إذا أريد النسب إلى اسم على وزن (**فُعيلة**) ـ بضم الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولًا، ثم حذفت منه الياء، بشرط ألا تكون العين مضعَّفة، فتقول في النسب إلى جُهينة وقُريظة ومُزينة: جُهَنِيّ، وقُرَظِيّ، ومُزَنِيّ، فإن كانت العين مضعَّفة حذفت منه تاء التأنيث فحسب، نحو: حُميمة[1] وحُميميّ، وأُميمة وأُميميّ.

**قوله:** (وَفِي «حَمْرَاءَ»: «حَمْرَاوِيٌّ»).

أي: إذا أريد النسب إلى الاسم الممدود، فإن كانت همزته للتأنيث، فإنها تقلب واوًا، فتقول في حمراء: حَمْرَاوِيٌّ، وفي خضراء: خَضْرَاوِيٌّ؛ لأنهما مؤنثا: أحمر وأخضر، وإن كانت الهمزة أصلية بقيت على أصلها عند النسب، فتقول في إنشاء: إنشائيّ؛ لأن فعلها (**أنشأ**

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام، ومكان قرب مكة. انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٠٧).

**ينشئ)**، وإن كانت منقلبة عن غيرها جاز قلبها واوًا وإبقاؤها على حالها، وهذا أفصح، فتقول في كِساء: كِسَاويّ أو كسائي، وفي قضاء: قضاوي أو قضائي، والهمزة الأولى منقلبة عن واو، وفعلها: **(كسا يكسو)**، وفي الثاني منقلبة عن ياء، وفعلها: **(قضى يقضي)**.

❁ ❁ ❁

# بَابُ التَّصْغِيرِ

**التصغير**: تغييرٌ يطرأ على بنية الاسم، فيجعله على وزن (**فُعَيل**) أو (**فُعَيْعِل**) أو (**فُعَيْعيل**)؛ لغرض من الأغراض.

وهو خاص بالأسماء المُعرَبة، فلا تصغَّر الأسماء المبنية، كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة، وغيرها، إلا ما ورد مسموعًا منها مصغرًا، فيُقتصر على الوارد منها[1]، **والتصغير له أغراض، من أشهرها**:

١ ـ التحقير، نحو: عُوَيلم، وبُطَيل، في تصغير: عالم، وبطل.

٢ ـ التقليل في العدد، نحو: دُريهمات، وُرَيقات، في تصغير: دراهم، وورقات.

٣ ـ التقليل في الذوات، نحو: وُلَيد، وطُفَيل، في تصغير: ولد، وطفل.

٤ ـ تقريب الزمان، نحو: قُبَيل الفجر؛ أي: في وقت قبل الفجر.

٥ ـ تقريب المكان، نحو: فُوَيق ميل؛ أي: فوق ميل.

---

(١) من شروط التصغير: أن يكون الاسم قابلًا له، فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعًا، كأسماء الله تعالى الحسنى، وأسماء الأنبياء، والملائكة، والكتب، والمصحف، والمسجد، ولا أسماء الشهور والأسبوع، ولا الأسماء التي تكون صيغتها على هيئة المصغر، مثل: صهيب، وزهير.

٦ ـ التحبُّب وإظهار الود، نحو: يا بُنَيَّ[١]، يا أُخَيَّ، في تصغير: ابن وأخ.

**قوله: (إِذَا صَغَّرْتَ الِاسْمَ فَضُمَّ أَوَّلَهُ، وَزِدْ بَعْدَ ثَانِيهِ يَاءً سَاكِنَةً، كَقَوْلِكَ فِي «كَعْبٍ»: «كُعَيبٌ»، وَفِي «رَجُلٍ»: «رُجَيْلٌ»).**

ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الطريقة العامة في التصغير، وهي أنه إن كان الاسم ثلاثيًّا ضُم أوله، وفُتح ثانيه، وزيد بعد ثانيه **(ياء)** ساكنة، تسمَّى: **(ياء)** التصغير، كقولك فِي كَعْبٍ: كُعَيبٌ، وَفِي رَجُلٍ: رُجَيْلٌ، على وزن **(فُعَيْلٍ)**.

**قوله: (وَفِي «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْهِمٌ»، وَفِي «دِينَارٍ»: «دُنَيْنِيرٌ»).**

أي: إذا كان الاسم رباعيًّا عُمِل به ما تقدم، وزِيدَ عمل رابع، وهو كسر ما بعد **(ياء)** التصغير، كقولك فِي دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمٌ، وفي مَنْزِلٍ: مُنَيْزِلٌ، على وزن **(فُعَيْعِلٍ)**.

فإن كان الاسم خماسيًّا فما فوق، ورابعه حرف لين[٢] قُلِب ياءً إن لم يكن ياءً؛ لسكونه وانكسار ما قبله، كقولك فِي دِينَارٍ: دُنَيْنِيرٌ، وفي عُصْفُورٍ: عُصَيْفِيرٌ، وفي قِنْدِيلٍ: قُنَيْدِيلٌ، على وزن **(فُعَيْعِيلٍ)**.

**قوله: (وَتَقُولُ فِي «جَبَلِيٍّ»: «جُبَيْلِيٌّ»).**

أي: إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المختوم بـ**(ياء)** النسب، فإنه يُعامل معاملة تصغير الاسم الثلاثيِّ الأصول الخالي منها، فيصغر على

---

(١) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة: ﴿يَبُنَيَّ﴾ في ستة مواضع. «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٤/ ٦٥٥).

(٢) اعلم أنَّ الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد، نحو: عالم وعلوم وعليم، وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سمِّيت أحرف علة ولين، مثل: عَوْن وعَيْن، وإذا تحركت سمِّيت أحرف علة فقط، نحو: سَهْوٌ وجريٌ.

القاعدة العامة في هذا الباب على وزن (**فُعيلٍ**) مع ترك الحرف الذي يجيء بعد ياء التصغير على حاله، فتقول في تصغير جَبَلي: جُبَيْلِيّ، وفي نَجْدِيّ: نُجيدِيّ، وفي عَرَبِيّ: عُرَيْبِيّ، وفي هِندي: **هُنَيْدِيّ**.

**قوله: (وَفِي «حَمْرَاءَ»: «حُمَيْرَاء»).**

أي: إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي الأصل الذي لحقته بعد حروفه الثلاثة ألف التأنيث الممدودة فإنه يعامل معاملة الثلاثي، فيقع التصغير على ما قبل ألف التأنيث، ويجب بقاء الحرف الذي بعد (**ياء**) التصغير مفتوحًا على أصله ـ استثناءً مما تقدم ـ، كقولك فِي حَمْرَاءَ: حُمَيْرَاءُ، وفي صَفْرَاءَ: صُفَيْرَاءُ.

**قوله: (وَفِي «طَلْحَةَ»: «طُلَيْحَةُ»).**

أي: إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي الأصل الذي لحقته بعد حروفه الثلاثة تاء التأنيث، فإنه يعامل معاملة الثلاثي، فيقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث، ويبقى الحرف الواقع بعد ياء التصغير مفتوحًا على أصله، كقولك فِي طَلْحَةَ: طُلَيْحَةُ، وفي شَجَرَةٍ: شُجَيْرةُ.

❁ ❁ ❁

# بَابُ الِاسْتِفْهَامِ

**الاستفهام**: طلب العلم بشيء بواسطة أداة من أدواته، نحو: هل حضر زيدٌ؟ تقول: نعم، ونحو: من عندك؟ فتقول: خالد ـ مثلًا ـ.

**والبحث في الاستفهام**: صيغه، ومعانيه، وأسراره، صنعة البلاغيين، وأكثر النحويين لا يضعون للاستفهام بابًا، وإنما يكتفون بإيراد ما يحتاجون من مسائله في أبواب متفرقة، مثل: باب «**الكلام**»، و«**المُعرَب والمبني**»، و«**المبتدأ والخبر**»، وغيرها.

**قوله: (وَحُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ: الهَمْزَةُ، وَ«أَمْ»، وَ«هَلْ»، وَتَسْتَفْهِمُ بِأَسْمَاءٍ وَظُرُوفٍ).**

**أدوات الاستفهام ثلاثة أقسام:**

١ ـ حروف.

٢ ـ أسماء.

٣ ـ ظروف.

**أما الحروف فهي ثلاثة:**

**١ ـ الهمزة، ولها حالتان:**

**الحالة الأولى**: أن يطلب بها التصديق، والتصديق: طلب إدراك النسبة، نحو: أحَضَر محمد؟ فهذا سؤال عن نسبة الحضور إلى محمد هل هي ثابتة أو لا؟ ويكون الجواب بـ«**نعم**» أو «**لا**».

**الحالة الثانية**: أن يطلب بها التصور، والتصور: طلب إدراك

المفرد، نحو: أحَضَر محمد أم علي؟ فهذا سؤال عن تعيين أحد الحاضرَين، ويكون الجواب بتعيين أحدهما.

٢ ـ (**أم**)، وقد تقدَّمت مع حروف العطف، وتسمَّى (**أم**) المتصلة والمعادلة، نحو: أأكرمت محمدًا أم أهنته؟ وذكرها مع حروف الاستفهام فيه مُسامحة؛ لأنها ليست حرف استفهام مستقل بذاته، كالهمزة و(**هل**)، وإنما هي عاطفة، ولا يُبتدأ بها، لكن لما كانت مع الهمزة بمعنى: (**أيٍّ**) ذكرها المتقدمون في هذا الباب، وهي لفظٌ مناسب لما يلي الهمزة، فلفظ «**أهنت**» معادل لـ«**أكرمت**»، وهما متناسبان من حيث التضاد، ولهذا سمِّيت معادِلَة ومتصلة؛ لأنها لتعيين أحد المُعادِلَين بعد العلم بثبوت الحكم، قال الزجاجي: «اعلم أنَّ (أم) و(ألف الاستفهام) في كلام العرب بمعنى: (أيٍّ)، فإذا قال القائل: أزيد عندك أم عمرو؟ فجوابه أن تقول: عمرو، أو: زيد؛ لأن تأويلها: أيُّهما عندك»[(١)].

٣ ـ (**هل**)، وهي مختصَّة بطلب التصديق، ويكثر دخولها على الفعل، نحو: هل حضر أخوك؟

**قوله: (فَالأَسْمَاءُ: «مَنْ» و«مَا» وَ«أَيٌّ»، وَالظُّرُوفُ: «أَيْنَ» وَ«أَنَّى» وَ«مَتَى»، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «أَبَكْرٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟»، وَ«هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟»، وَ«مَنْ» لِمَنْ يَعْقِلُ، وَ«مَا» لِمَا لَا يَعْقِلُ).**

**ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ القسم الثاني والثالث من أدوات الاستفهام،** وهي: الأسماء، والظروف، وثمرة هذا التقسيم: أنَّ ما كان حرفًا ـ وهو الهمزة وهل ـ فلا محل له من الإعراب، وما كان اسمًا أو ظرفًا فله محلٌّ من الإعراب، وهنا تظهر فائدة ذكر باب «**الاستفهام**» في كتب

---

(١) «الجمل» ص(٣٥٥).

النحو، وإنما أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مُقامَ حروف الاستفهام توسعًا في الكلام[١].

**فمن أسماء الاستفهام:**

**(مَنْ)** ويستفهم بها عن العاقل، كما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، نحو: مَنْ جمع القرآن؟ مَنْ فتح مصرَ؟ فيجاب: باسمه الخاص.

و**(مَا)** ويستفهم بها عن غير العاقل، كما ذكرَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، **وهي نوعان:**

١ ـ ما يطلب به إيضاح الاسم وشرحه، فيكون الجواب بذكر مرادف للاسم أوضح منه، نحو: ما العسجد؟ فيجاب: ذهب، وما الغضنفر؟ فيجاب: أسد، وهكذا.

٢ ـ ما يطلب به ماهية المسمَّى وحقيقته، كما يقال: مَا الإنسان؟ فيجاب: حيوان ناطق، وما الشمس؟ فيجاب: كوكب نهاري، وهكذا.

وأما **(أيٌّ)** فيطلب بها تعيين واحد مما أضيفت إليه، نحو: في أيِّ الكتب تقرأ؟ فيجاب ـ مثلًا ـ: في المنهاج الواضح في البلاغة.

**وأما الظروف، فمنها:**

**(أين)** ويستفهم بها عن المكان، فيقال: أين بيتك؟ وأين تصلي؟ فيجاب عن ذلك بتعيين المكان.

و**(أنَّى)** وهي بمعنى: مِن أين؟ نحو: أنَّى لك هذا الكتاب؟ فتقول ـ مثلًا ـ: أهداه لي زيد.

وقد تكون بمعنى: كيف؟ كما في قوله تعالى عن مريم عَلَيْهَا السَّلَامُ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ [آل عمران: ٤٧] على معنى: كيف يكون لي ولد؟!

---

(١) انظر: «أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري ص(٣٨٦).

و(متى) ويستفهم بها عن الزمان ماضيًا كان أو مستقبلًا، تقول لشخص: متى قَدِمْتَ؟ فتجاب: أمسِ، وتقول: متى السفر؟ أو متى تسافر؟ فتجاب: بعد يومين ـ مثلًا ـ.

**وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.**

**كَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الحِمْصِيُّ الحَنْبَلِيُّ فِي الضِّيَائِيَّةِ[1] بِشَهْرِ جُمَادَى الآخِرِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ.**

تَمَّ الفراغ من تحرير هذا الشرح المفيد ـ إن شاء الله ـ بُكرة يوم السبت ٢١ شعبان ١٤٤٥هـ، ثم جرى عليه مراجعات متعددة، وتَمَّ الفراغ منه قُبيل الظهر من يوم الخميس ٢٩/ ١١/ ١٤٤٥هـ.

واللهَ أسأل أن ينفع به، وأن يكتب لي ولمن أعان على كتابته أو مراجعته جزيل الأجر؛ إنه سميع قريب مُجيب، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

❁ ❁ ❁

(١) الضيائية: اسم للمدرسة الضيائية في دمشق التي بناها الحافظ الكبير ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد السَّعدي المقدسي الصالحي (٥٦٩ ـ ٦٤٣هـ)، وانظر شيئًا عنها في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ٥١٧ ـ ٥١٨)، (٥/ ٤٤٩)، مقدمة «تنقيح التحقيق» للدكتور عامر صبري (١/ ٣٦).

# فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

# مفكرة

# مفكرة

# مفكرة

# مفكرة

مفكرة

# مفكرة

# مفكرة

مفكرة

دار ابن الجوزي 8428146
9 786038 521014